سعر النسخة 10,000 ليرة سورية

العدد 685 – الأحد 06 نيسان/ أبريل 2025 – السنة الرابعة عشرة

www.enabbaladi.net

عنب بلدي

enab baladi

من كرْم الثورة

جريدة أسبوعية
تأسست في داريا

تجار "السوداء" يتلاعبون بسعر الدولار تحت أعين "المركزي"

16

ما دوافع التصعيد الإسرائيلي في سوريا

ملف خاص

آلاف يشيعون ضحايا القصف الإسرائيلي في مدينة نوى بدرعا – 3 نيسان 2025 (محمد الخطيب–فيس بوك/ تعديل عنب بلدي)

أخبار سوريا 02

اتفاق "قسد"– دمشق في حلب..
بالون اختبار للاتفاق العام

أخبار سوريا 04

السويداء..
وهم الرغبة في الانفصال

خدمات 08

بنحو 30%..
أسعار الحواسيب وملحقاتها تنخفض في سوريا

اقتصاد 17

دمج الوزارات السورية..
تخفيف الأعباء المالية وزيادة في المسؤوليات

مجتمع 19

إنكار وتبرير الجريمة يعزز الشرخ في المجتمع السوري

رياضة 22

رأيان حول تشكيل وزارة الرياضة والشباب

أجيال من ضحايا "أدلجة" التعليم في سوريا

"أهدافنا وحدة حرية اشتراكية"، جملة ترددت كثيرًا على ألسن طلاب سوريا، ومصطلحات كـ"أمة عربية واحدة"، "رسالة البعث الخالدة"، رافقت مناهجهم طيلة فترة الدراسة، ولا يكاد ينساها حتى أبناء جيل السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي.

قاد حافظ الأسد عام 1970 انقلابًا عسكريًا أطلق عليه "الحركة التصحيحية"، وعقب الانقلاب صدر دستور عام 1973، الذي ضم 156 مادة أبرزها المادة الثامنة، التي تنص على أن حزب "البعث العربي الاشتراكي" هو "الحزب القائد في المجتمع والدولة"...

18

اتفاق "قسد"– دمشق في حلب..

بالون اختبار للاتفاق العام

عنب بلدي – موفق الخوجة

بعد الاتفاق الذي وصف بـ"التاريخي" بين الرئيس السوري للمرحلة الانتقالية، أحمد الشرع، وقائد "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد)، مظلوم عبدي، عقد الجانبان اتفاقًا آخر مرتبطًا به في حلب.

تمثل اتفاق حلب، في 1 من نيسان الحالي، الذي تضمن 14 بندًا، بخروج قوات "قسد" العسكرية من حيي الأشرفية والشيخ مقصود إلى شمال شرقي سوريا، وإدخال قوات وزارة الداخلية وتفعيل المخافر الشرطية، وإطلاق سراح المعتقلين من الجانبين والكف عن ملاحقة المطلوبين.

وحمل القسم الآخر من البنود، الحفاظ على هوية وخصوصية الحيين ذوي الغالبية الكردية، وإعادة تفعيل الخدمات ودمجها مع المحافظة.

وينظر إلى الاتفاق بين حكومة دمشق والقوات التابعة لـ"قسد" داخل أحياء حلب كـ"بالون اختبار" للاتفاق العام الذي وقع بين الشرع وعبدي، في 10 من شباط الماضي، ومرآة لما سينفذ في الأيام المقبلة.

حيز التنفيذ

مدير مديرية الأمن العام في حلب، المقدم محمد عبد الغني، قال في تسجيل مصور، إن الاتفاق دخل حيز التنفيذ منذ لحظة التوقيع، واعتبره الخطوة الأولى لتنفيذ الاتفاق الشامل.

وأضاف أن الأمن العام بدأ بتطبيق الخطوات العملية الأولى، مؤكدًا أن الأيام المقبلة ستشهد انتقالًا لخطوات عملية يليها تنظيم الحالة الأمنية ومن ثم الحالة الإدارية والخدمية.

وأشار عبد الغني إلى أن المنطقة كانت تدار بطريقة مختلفة في ظل حكم "قسد" لنحو عشر سنوات، لافتًا إلى وجود كوادر خدمية وإدارية تعمل داخل الحيين، ما يستدعي وقتًا للتدرج.

الخطوة الأولى التي يجب أن تحصل، وفق عبد الغني، هي انسحاب القوات العسكرية، مما يمهد لإدارة الحالة الأمنية بشكل صحيح.

والخطوة التالية هي إزالة السواتر وتنظيم الحالة الأمنية، مما يساعد الأهالي على العودة أيضًا في القريب العاجل.

كيف ردّت "الإدارة"

المقدم محمد عبد الغني قال إن ظاهر الأمر يشي بأن الأطراف متجاوبة لتنفيذ الاتفاق الحاصل.

من جانبها، لم تعلق "قسد" أو ذراعها الإدارية "الإدارة الذاتية" على الاتفاق بشكل رسمي على معرفاتها، إلا أن مستشار الأخيرة، بدران جيا كرد، علق عليه عبر حسابه على "إكس"، واعتبره المرحلة الأولى من خطة أشمل.

جيا كرد اعتبر الاتفاق "خطوة مهمة نحو تعزيز الاستقرار والتعايش المشترك"، محملًا في الوقت ذاته السلطة في دمشق مسؤولية أي تهديد قد يواجهه الحيان.

الخطوات الأولى

في خطوة أولى على طريق تنفيذ الاتفاق بين الجانبين، تبادلت الحكومة السورية و"قسد" أكثر من 200 موقوف، في 3 من نيسان الحالي.

وفي مؤتمر صحفي حضرته عنب بلدي، قال المقدم عبد الغني، إن العملية هي المرحلة الأولى من الاتفاق، مشيرًا إلى عمليات أخرى تشمل أكثر من 600 موقوف من الجانبين وصولًا إلى تبييض السجون.

وأكد أن الأطراف كلها تسعى إلى تطبيق الاتفاق، وهناك ترتيبات وخطوات موازية لإخلاء المنطقة من العسكريين وإزالة السواتر في القريب العاجل.

وفي 4 من نيسان، خرج أول رتل عسكري لـ"قسد" باتجاه مناطق شمال شرقي سوريا، ورافقه رتل مشترك من الأمن العام ووزارة الدفاع السورية.

وضم الرتل عشرات العربات التي نقلت المقاتلين مع أسلحتهم الفردية والمتوسطة، وهم يحملون رايات "وحدات حماية الشعب" إلى جانب العلم السوري.

يمهد للاتفاق العام

الباحث في شؤون شرقي سوريا سامر الأحمد، قال إن الاتفاق يشكل "بالون اختبار" للاتفاقية العامة بين الحكومة و"قسد"، معتبرًا أن مدى النجاح في تطبيقه يمهد الطريق لنجاح الاتفاق العام بين عبدي والشرع.

ويوافقه الباحث في مركز "جسور للدراسات" وائل علوان، ويرى أن للاتفاق في المستقبل جانبًا "إيجابيًا كبيرًا" على الاتفاق السابق.

وقال علوان لعنب بلدي، إن الاتفاق الحالي في حلب، يفتح فرصًا حقيقية في اتجاه تنفيذ الاتفاق العام، بحيث يكون الخطوة الأولى في تنفيذ تفاهمات ما بين القوى المختلفة.

واعتبر أن وجود تعامل صحيح من الحكومة السورية وإثبات صدق النية سيعزز من قوة الأطراف التي تدفع للتفاهم مع الحكومة السورية لتنفيذ الاتفاق مع "قسد" و"الإدارة الذاتية".

معوقات

من جانب آخر، يرى علوان أن هناك انقسامًا داخل "قسد" والأطراف المنضوية تحتها، مشيرًا إلى تأثير خارجي على مختلف المكونات المتنازعة في قرار التعامل مع الحكومة السورية.

الباحث الأحمد أشار في حديثه لعنب بلدي إلى معوقات ستظهر خلال تنفيذ الاتفاقية.

تتمثل بعض هذه المعوقات، وفق الأحمد، برفض كثير من عناصر وقيادات حزب "العمال الكردستاني" الخروج بشكل نهائي من الحي.

ويعتقد الأحمد أن "الشبيبة الثورية" (جوانين شوركر) ستحافظ على وجودها بشكل خفي، وربما ستلجأ لتخريب الاتفاق والتشويش عليه.

"الشبيبة الثورية" هي مجموعات مسلحة تتبع لـ"الاتحاد الديمقراطي" (PYD)، وهي منظمة مرخصة لدى "الإدارة الذاتية"، وتنظم نشاطات عسكرية إلى جانب النشاطات الثقافية والسياسية.

وتعتبر "الشبيبة" جناحًا متطرفًا داخل "قسد"، وتربطها علاقات مباشرة مع حزب "العمال الكردستاني"، وتُتهم بتجنيد أطفال وتنفيذ هجمات على مقار سياسية ضمن مناطق شمال شرقي سوريا.

كما تعتبر "وحدات حماية الشعب"، وهي عماد التنظيم العسكري لـ"قسد"، نقطة خلافية ومثار جدل، وسط مطالبات تركية بحلها، باعتبار أنها تشكل خطرًا على أمنها القومي.

"الوحدات" أنشئت عام 2004، وتقول إنها خرجت نتيجة "هجمات نظام البعث السوري" ذلك العام، في إشارة إلى قمع نظام "البعث" للانتفاضة الكردية حينها.

انقسام داخلي

الباحث علوان يرى أن المشهد العام شمال شرقي سوريا عنوانه الانقسام، ويعود ذلك إلى انقسامات داخلية في حزب "الاتحاد الديمقراطي" وداخل "قسد" وبشكل أقل ضمن "الإدارة الذاتية".

ويعتقد أن الوقت ليس بمصلحة الأطراف المتعنتة ضمن "الإدارة الذاتية"، وليس بمصلحة من يرفض التعامل مع الحكومة.

وفي ذات الطرف، ستقل مستويات تأثير المعارضين داخل تيارات "قسد" لمصلحة نداءات شعبية ونخبوية وسياسية من شمال شرقي سوريا، يدفعها النموذج الناجح في حلب إلى أن تكون ضاغطة ومؤثرة لتنفيذ القرار.

ويساعد ذلك العامل الخارجي سواء من الولايات المتحدة الأمريكية أو الغرب عمومًا لتنفيذ الاتفاق والمشاركة الحقيقية مع الحكومة السورية، وفق علوان.

من جانب آخر، قال علوان "يجب ألا نكون متفائلين كثيرًا، لأن ذلك لن يحصل في الوقت القريب، أو بخطوات متسارعة وإنما سيحتاج إلى الكثير من المبادرات والوقت والفرص، لأجل أن ينفذ بالشكل الصحيح".

بنود الاتفاقية بين "المجلس المدني لحيي الأشرفية والشيخ مقصود" واللجنة المكلفة من رئاسة الجمهورية:

1. يُعتبر حيا الشيخ مقصود والأشرفية من أحياء مدينة حلب، ويُعين لهما إداري، وتُفعَّل حماية واحترام الخصوصية الاجتماعية والثقافية للحيين.
2. تسري أحكام هذه الاتفاقية المدنية حين توافق الجانبين الكردي والمركزي السوري على نص مستدام.
3. تتكفل وزارة الداخلية بالتنسيق مع قوى الأمن الداخلي بمسؤولية حماية سكان الحيين، ومنع أي اعتداءات أو تعرض لحياتهم.
4. منع المظاهر المسلحة في الحيين، وحصر السلاح بيد قوات الأمن الداخلي التابعة لوزارة الداخلية في الحيين.
5. فتح المعابر بين الحيين مع الإبقاء على الحواجز الرئيسة تحت إشراف الأمن الداخلي التابع لوزارة الداخلية في الدولة السورية والأمن الداخلي في الحيين.
6. انسحاب القوات العسكرية التابعة لـ"قسد" بالتدريج من الحيين إلى منطقة تمركزها شمال شرقي سوريا.
7. 7. نشر مركز أمني داخلي في كل من الأشرفية وحي الشيخ مقصود.
8. منع ملاحقة أي شخص ملاحق قبل الاتفاقية، بشرط "عدم تلطخ يديه بدم السوريين".
9. تشكيل لجنة تنسيقية لتسهيل الحركة والتنقل بين مدينة حلب ومناطق شمال شرقي سوريا.
10. 10. تشكيل لجان فنية لتنفيذ الاتفاقية على أرض الواقع.
11. التنسيق بين المؤسسات المدنية، وتقديم الخدمات للحيين دون تمييز عن بقية أحياء حلب، من خلال فرق بلدية موجودة في الحيين.
12. بحث مصير المعتقلين من قبل الطرفين في محافظة حلب، وتبادل جميع الأسرى الذين تم أسرهم بعد التحرير.
13. منح الحيين حق التمثيل العادل في مجلس محافظة حلب وغرف التجارة والصناعة وسائر القطاعات، وفقًا للقوانين النافذة.
14. المحافظة على المؤسسات الخدمية والإدارية والتعليمية والبلديات والمجالس المحلية القائمة في الحيين، إلى حين توافق اللجان المشتركة المعتمدة على حل مستدام.

خـــــارج السلطتين

يمتلك حيا الأشرفية والشيخ مقصود الواقعان في القسم الشمالي من مدينة حلب خصوصية بسبب طبيعتهما الديموغرافية ذات الغالبية الكردية.

مع بدء الثورة السورية عام 2011، شارك الحيان في التظاهرات المناهضة للنظام السابق، وبعد تسلحها وظهور الفصائل ودخولها حلب، سيطرت "وحدات حماية الشعب" (YPG) وهي الذراع العسكرية لحزب "الاتحاد الديمقراطي" الكردي (PYD) على الحيين إلى جانب المعارضة.

تبنى الحزب خطابًا موالِيًا للثورة، وداعمًا لفصائل المعارضة، بالرغم من التوترات الأمنية مع بعض هذه الفصائل والتي وصلت حد الاشتباك في بعض الأحيان.

وبعد العام 2015، ومع تطورات الأحداث، وتقلص نفوذ المعارضة في حلب، اتجهت "وحدات حماية الشعب" إلى معاداة الفصائل، والميل نحو النظام، حتى ساندته بشكل غير معلن.

وكان عام 2016 فارقًا في تاريخ المدينة، إذ حوصرت الأحياء الشرقية، واقتصر خط إمداد المعارضة إلى داخل المدينة على طريق ما يعرف بـ"الكاستيلو" حتى أصبح النظام على ضفة الطريق، و"الوحدات" على الضفة الأخرى.

وخرج مقاتلو المعارضة والعوائل نهاية عام 2016، بعد أن حوصروا في أحياء معدودة داخل المدينة، إثر عملية عسكرية واسعة، شارك فيها النظام بقوة كبيرة، ومساندة روسية.

بعد خروج المعارضة بقيت القوات التابعة لـ"قسد" داخل الحيين، وسط تفاهمات بين الأخيرة والنظام تخللتها بعض العقبات، غير أنها بقيت محافظة على نفوذها.

ومع دخول "إدارة العمليات العسكرية" إلى داخل المدينة، شهدت المناطق المحيطة بحيي الشيخ مقصود والأشرفية اشتباكات متقطعة، إلا أن الهدوء الحذر عاد مجددًا إلى المنطقة، مع بقاء حالات قنص مستمرة مصدرها مناطق "قسد".

عمليات القنص أدت إلى مقتل أكثر من 65 مدنيًا، بينهم طفل وسيدتان واثنان من العاملين في المجال الإنساني، وفق ما وثقته "الشبكة السورية لحقوق الإنسان" منذ دخول "إدارة العمليات العسكرية" في 30 من تشرين الثاني 2024، وحتى 30 من كانون الثاني 2025.

مجلس الأمن القومي في سوريا..

ضرورة يفرضها الواقع

وزير الخارجية السوري أسعد الشيباني ووزير الداخلية أنس خطاب ووزير الدفاع مرهف أبو قصرة (تعديل عنب بلدي)

عنب بلدي – حسام المحمود

في 13 من آذار الماضي، أصدر الرئيس السوري للمرحلة الانتقالية، أحمد الشرع، قرارًا بتشكيل مجلس الأمن القومي في سوريا، وضم مجموعة من وزراء الحكومة المؤقتة التي حلت محلها الحكومة الانتقالية التي جرى تشكيلها نهاية الشهر نفسه.

وبحسب نص القرار الصادر عن "رئاسة الجمهورية العربية السورية"، فإنه بناء على الصلاحيات الممنوحة للرئيس السوري وانطلاقًا من المصلحة الوطنية العليا، وحرصًا على تعزيز الأمن القومي، والاستجابة للتحديات الأمنية والسياسية في المرحلة المقبلة، يتم تشكل المجلس بهدف تنسيق وإدارة السياسات الأمنية والسياسية.

ويتألف المجلس من وزير الخارجية ووزير الدفاع ومدير الاستخبارات العامة ووزير الداخلية.

كما يضم المجلس مقعدين استشاريين يتم تعيينهما من قبل رئيس الجمهورية وفقًا للكفاءة والخبرة، بالإضافة إلى مقعد تقني تخصصي يتم تعيينه من قبل الرئيس لمتابعة الشؤون التقنية والعلمية ذات الصلة بمحضر الجلسة.

وتعقد اجتماعات مجلس الأمن القومي بشكل دوري أو بناء على دعوة من رئيس الجمهورية، ويتخذ القرارات المتعلقة بالأمن القومي وبالتحديات التي تواجه الدولة بالتشاور مع الأعضاء.

كما تحدد مهام مجلس الأمن القومي وآلية عمله بتوجيهات من رئيس الجمهورية، بما يتماشى مع المصلحة الوطنية العليا، وبما يضمن التنسيق الفعال بين مختلف الأجهزة الأمنية.

وفي 30 من آذار الماضي، وحين أعلن الرئيس السوري تشكيل الحكومة الجديدة، تولى أنس خطاب، رئيس جهاز الاستخبارات السورية، منصب وزير الداخلية، ليترك منصب إدارة جهاز الاستخبارات شاغرًا منذ ذلك الوقت، كما أن قرار تشكيل مجلس الأمن القومي لم يحدد هوية أصحاب المقعدين الاستشاريين الذين يعينهما الرئيس، ولم يصدر أي إعلان لاحق عن تعيينهما.

في ظل تحديات داخلية وخارجية

جاء تشكيل المجلس الذي يمثل هيئة أمنية رفيعة المستوى، في وقت تشهد به البلاد مجموعة من التحديات الأمنية والسياسية والعسكرية على أكثر من مستوى، إذ جرى تشكيله بعد حوالي ثلاثة أشهر فقط من سقوط نظام الأسد المخلوع، وتفكيك المنظومة الأمنية والاستخباراتية والعسكرية للنظام السابق.

وفي تلك الفترة، قال أنس خطاب (وزير الداخلية حاليًا)، إنه سيعاد تشكيل المؤسسة الأمنية من جديد بعد حل جميع الفروع الأمنية وإعادة هيكلتها بصورة تليق بالشعب السوري وتاريخه العريق في بناء الأمم.

كما جاء في قرارات "مؤتمر النصر"، في 29 من كانون الثاني الماضي، حل جميع الأجهزة الأمنية التابعة للنظام السابق، بفروعها وتسمياتها المختلفة، وجميع الميليشيات التي أنشأها، وتشكيل مؤسسة أمنية جديدة.

كما أن المجلس تشكل على أرضية سورية هشة غنية بالمشكلات، فملف فلول النظام السابق والتهديدات الأمنية التي يشكلونها لا يزال مفتوحًا، إلى جانب مواصلة العمل على ضبط السلاح المنفلت والسعي لحصر السلاح بيد أجهزة الدولة، ويبدو ذلك من خلال هجمات متفرقة تشنها الفلول ضد قوات الأمن السورية، بالتوازي مع تسليم متواصل لأسلحة واكتشاف مستودعات ومخازن سلاح وذخيرة، أو التبليغ عن أسلحة مخبأة من قبل هيئات محلية.

إلى جانب ذلك، فإن العمل على توحيد الجغرافيا السورية في سلطة سياسية وعسكرية واحدة لا يزال مستمرًا بعد الاتفاق الذي أبرمه الرئيس السوري مع قائد "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد)، مظلوم عبدي، والذي يفترض أن يُتوّج في نهاية العام بسيطرة قوات حكومية رسمية على المناطق التي تديرها حاليًا "الإدارة الذاتية"، ولتحقيق ذلك جرت عمليات تبادل أسرى بين القوات الحكومية و"قسد" في أحياء ذات غالبية كردية في حلب، بالإضافة إلى انسحاب "قسد" من هذه الأحياء، نحو مناطق شمال شرقي سوريا، لتدخلها فيما بعد قوى الأمن العام الحكومية.

وفي جنوبي سوريا أيضًا، لم تتخلَّ الفصائل المحلية في السويداء عن سلاحها، ولم تسلمه للدولة السورية، ولم تسمح القوى المحلية الاجتماعية الفاعلة، ممثلة بالرئيس الروحي للموحدين الدروز، بتسيير دوريات للأمن العام، ما يعني سيطرة غير كاملة في الجنوب، في الوقت الذي تشن به إسرائيل غارات جوية تطول القدرات العسكرية السورية في محافظات عدة، منها دمشق وحمص وحماة ودرعا، مع توغل إسرائيلي بري أعقب سقوط نظام الأسد، تجاوزت خلاله إسرائيل الخط العازل، وانتهكت اتفاقية "فض الاشتباك" المبرمة عام 1974، في جبل الشيخ، وريف درعا، حيث صعدت إسرائيل في منطقة حوض اليرموك جنوبي سوريا، بعدما قوبلت قواتها البرية بمقاومة شعبية محلية، لتقتل سوريين وتصيب آخرين بالرصاص وقذائف دباباتها.

خطوة ضرورية

المحلل العسكري الرائد طارق حاج بكري، اعتبر أن تشكيل مجلس أمن قومي في هذا الوقت بالذات ضرورة، لأن سوريا تتعرض لمخاطر عديدة على الصعيدين الداخلي والخارجي، فهناك أحداث يقوم بها فلول النظام ومجرمون ملاحقون يشكلون تهديدًا في الساحل السوري ولهم مراكز سرية، كما أن هناك دعوات مشبوهة تصدر عن أشخاص في الجنوب السوري تدعو لتدخل إسرائيل في الشأن السوري.

كما أن هناك تهديدًا دوليًا حاضرًا في شمال شرقي سوريا، إلى جانب تهديدات إيران وميليشياتها و"حزب الله"، ما يجعل مجلس الأمن القومي ضرورة لأنه يختلف عن الأمن الداخلي في أن من مهامه الحفاظ على الأمن الوطني امتدادًا إلى خارج سوريا لمنع التهديدات التي تأتي من الخارج إلى الداخل، وكثير من الدول تلجأ لتشكيل مجالس من هذا النوع تتولى القرارات المفصلية التي تمس الدولة، وقراراته تُحترم من قبل كل القوى الأمنية المحلية.

ويعتبر الأمن الداخلي وجهاز الاستخبارات جزءًا من الأمن القومي، ولا تعارض بين الكيانين، لأن مجلس الأمن القومي هو المرجعية الأمنية الأعلى في البلاد، وهو من يقترح أصحاب المناصب الأمنية الحساسة أيضًا.

هيئات لتنسيق وتنفيذ السياسات

مجالس الأمن القومي هيئات حكومية عليا تُعنى بوضع وتنسيق وتنفيذ السياسات المتعلقة بالأمن القومي للدولة، وتختلف مهامها وتركيبتها من دولة لأخرى، لكنها تشترك غالبًا في بعض الأدوار الرئيسة، ومنها تقييم التهديدات الأمنية وتحليل وتقدير المخاطر والتهديدات المحتملة للدولة، سواء داخلية أو خارجية (مثل الإرهاب، التجسس، الأوبئة، الكوارث، الأمن السيبراني...).

كما تُعنى بصياغة السياسات الأمنية والاستراتيجية وتقديم توصيات بشأنها، واقتراح الخطط المناسبة للتعامل مع الأزمات والتهديدات، بالإضافة إلى التنسيق بين الجهات المعنية والربط بين مؤسسات الدولة المعنية بالأمن (الدفاع، الاستخبارات، الخارجية، الداخلية، وغيرها) لضمان وحدة القرار والتنفيذ.

وتتولى هذه المجالس مهمة الرقابة على الأجهزة الأمنية، وأحيانًا تشرف أو تراقب أداء أجهزة الأمن والمخابرات وتتحقق من التزامها بالقانون، إلى جانب إدارة الأزمات والطوارئ والمشاركة في صنع القرار خلال الأزمات الكبرى، مثل الحروب أو الكوارث الطبيعية أو الهجمات الإرهابية.

وفيما يتعلق بمناقشة السياسات الدفاعية والخارجية، فكثيرًا ما يكون لهذه المجالس دور استشاري أو حتى تنفيذي فيما يخص السياسة الخارجية والدفاعية.

ومن الدول التي تمتلك مجالس من هذا النوع، الولايات المتحدة الأمريكية، وتأسس مجلس الأمن القومي فيها (NSC) عام 1947، وهو من أهم أجهزة التخطيط الأمني والاستراتيجي في العالم.

ويوجد في روسيا مجلس الأمن الروسي، ويتكون من 30 عضوًا، منهم 13 دائمون، ويرأسه الرئيس الروسي، وهو أداة قوية بيده، وهناك مجلس أيضًا في فرنسا يتعامل مع التهديدات الأمنية.

وكانت بريطانيا أنشأت مجلسًا للأمن القومي في 2010، لتنسيق الاستراتيجيات الأمنية والدفاعية، وتوجد في الصين لجنة مركزية للأمن القومي تحت إشراف الحزب الشيوعي، وتعنى بتنسيق الأمن القومي.

وهناك مجالس أمن قومي في دول عربية وإسلامية، منها تركيا ومصر، مع اختلاف في تركيبتها وسلطاتها وصلاحياتها.

وغالبًا ما تضم هذه المجالس في عضويتها رئيس الدولة أو الحكومة، ووزراء الدفاع والخارجية والداخلية ورئيس الاستخبارات، ومستشار الأمن القومي، في حال وجود هذا المنصب، وقائد أركان القوات المسلحة، وتختلف هذه المجالس عن أجهزة المخابرات، في أن أجهزة المخابرات جهات تنفيذية تجمع المعلومات وتحللها وقد تقوم بعمليات ميدانية، لكن مجالس الأمن القومي ذات طابع تنسيقي واستشاري، تتخذ قرارات وتقدم توصيات وفق معطيات أمنية وحكومية.

في بعض الدول، يمكن أن ينعقد اجتماع مجلس الأمن القومي بصورة سرية دون نشر القرارات التي تصدر عنه، لكن دولًا أخرى تمنح البرلمان أو الهيئة التشريعية مسؤولية الرقابة على قرارات المجلس.

قوى روحية ومجتمعية:
الاختلاف لا ينفي عمق الانتماء لسوريا

السويداء.. وهْم الرغبة في الانفصال

عنب بلدي – بيسان خلف – جوليان هنيدي

مع الإعلان الدستوري في 13 من آذار الماضي، جاءت تصريحات الرئيس الروحي لطائفة الموحدين الدروز في سوريا، الشيخ حكمت الهجري، الرافضة للإعلان، مطالبًا بإعادة صياغة دستور جديد للبلاد يؤسس لنظام ديمقراطي تشاركي، يأخذ بعين الاعتبار الخصوصية التاريخية والثقافية للبلاد، ويضمن استقلالية وفصل السلطات، وتوسيع صلاحيات الإدارات المحلية، والحد من صلاحيات رئاسة الجمهورية.

تصريحات الهجري أثارت جدلًا واسعًا على وسائل التواصل الاجتماعي، ومع خروج مظاهرات مناهضة لحكومة دمشق في السويداء، تصاعدت حدة الاتهامات برغبة السويداء بالانفصال عن سوريا، وهو ما اعتبره ناشطون بمثابة "أصوات تغرد خارج السرب"، وليس لها رصيد اجتماعي ووطني.

الانفصال عن سوريا نفاه الهجري في تصريح له في 4 من آذار الماضي، مؤكدًا أن "مشروعنا وطني واضح بامتياز، وحدة سوريا أرضًا وشعبًا، نريد أن نعيش بكرامتنا هذا ما نطالب به، وكنا بمرحلة والآن بمرحلة فراغ، والأمر دقيق جدًا يجب أن نوحد الصف"، مضيفًا أن الحديث الذي يدور حول الانفصال لا أساس له.

ومن جهة أخرى، اعتبر شيخا العقل في السويداء حمود الحناوي ويوسف جربوع أن حكومة دمشق هي حكومة أمر واقع لكنها لاقت دعمًا دوليًا، وتعاملت بشكل إيجابي مع مطالب مشايخ العقل، التي تنادي بأن يكون الكادر الأمني والعسكري في السويداء من أبناء المحافظة، ولا مانع بأن يكون هناك موفدون من دمشق كالمحافظ للإشراف على الإدارة.

ورغم تأكيد جميع القوى الفاعلة في المحافظة على وحدة التراب السوري ورفض الانفصال، ما زالت تثار تساؤلات الشارع السوري حول رغبة السويداء بالانفصال وطلب الحماية الإسرائيلية.

مقاتل من فصيل "لواء الجبل" في السويداء جنوبي سوريا – 4 آذار 2025 (AP)

اتهامات ليست الأولى

الاتهامات حول رغبة السويداء بالانفصال لم تكن جديدة، إذ واجه الحراك السلمي في السويداء، عام 2021، في عهد النظام السابق، اتهامات بالتعاون مع المعارضة المسلحة في إدلب والرغبة بالانفصال عن سوريا.

الصحفي والناشط في المجتمع المدني رواد بلان، قال لعنب بلدي، إن النظام عمل على عزل السويداء عن المحيط السوري تاريخيًا منذ الاستقلال، وتهمة الانفصال هي تهمة تاريخية أيضًا تكرست رغم كل التضحيات التي قدمها أهالي السويداء في سوريا.

وأضاف أن سردية الانفصال تم تكريسها من قبل السلطتين السابقة والحالية وتسويقها بين السوريين، مستغلين اندماج الدروز في فلسطين من "عرب 48" في المجتمع الإسرائيلي كأي أقلية تتمسك بالدولة لحمايتها.

ويرى أن النظام عزل الدروز عن القضية الوطنية بأدوات ممنهجة، والسلطة الجديدة تعمل بذات الأدوات وذات الخطاب، والهجوم على الدروز هو محاولة ابتزاز، فإما خائن وعميل وإما قبول بالأمر الواقع.

الشيخ الهجري وأبناء محافظة السويداء مصرّون على وجود جيش وطني من العسكريين السوريين غير الأجانب يمثل كل أطياف الشعب السوري، "ولا نريد جيشًا فصائليًا قائمًا على لون واحد"، بحسب بلان.

ومن جهته، الناشط في المجتمع المدني جمال الشوفي، أكد لعنب بلدي أن اتهام السويداء بالانفصال ليس جديدًا، وكان متداولًا على لسان النظام السابق، فكان يتهم الدروز كما يتهم باقي أطياف الشعب السوري، وأسهل تهمة لديه هي العمالة.

سقوط نظام الأسد سبب فراغًا أمنيًا وشرطيًا، الأمر الذي خلق حالة من الإرباك في الشارع السوري، وإضافة إلى الإرباك طوال الـ14 عامًا من الثورة، هناك احتقان طائفي بين السوريين يولد حالة من عدم الأريحية بين كافة أطياف الشعب السوري، وفقًا للشوفي.

وقال الشوفي، إن السويداء كانت وما زالت قبلتها دمشق، ومطالب السويداء بالاعتدال في الحكم لا يعني أنها تريد الانفصال أو طلب الحكومة الإسرائيلية، "ولا شك أننا نسمع أصواتًا تغرد خارج السرب، وهذه الأصوات محلية وليس لها رصيد اجتماعي ووطني".

> مطالب السويداء بالاعتدال في الحكم لا يعني أنها تريد الانفصال أو طلب الحكومة الإسرائيلية، ولا شك أننا نسمع أصواتًا تغرد خارج السرب، وهذه الأصوات محلية وليس لها رصيد اجتماعي ووطني.
>
> جمال الشوفي
> ناشط مدني

وأضاف أن تلك الأصوات لا تعمل على الحوار ولا توثق الصلة مع الحكومة القائمة بقدر ما تعمل على لغة العداء وتكريسها، وهذه الدعوات تستثمر فيها جهات مشبوهة قد تكون إحداها إسرائيل.

سوريون يؤكدون على الوحدة الوطنية في ساحة الكرامة بالسويداء – 13 كانون الأول 2024 (عنب بلدي/جوليان هنيدي)

وأكد الشوفي أن السويداء ذات بعد وطني وإن كانت تحاور على بعض القضايا والمحاور الوطنية، فإن هدفها توطيد مؤسسات الدولة والاتجاه نحو الاستقرار.

دور المجتمع المدني في السويداء

أشار الناشط في المجتمع المدني جمال الشوفي إلى أن المجتمع المدني في السويداء حواري يرغب في الاستقرار والسلام وتحقيق مكاسب الثورة، وينظر نقديًا للأخطاء من كل الجهات سواء من السلطة أو من المجتمع المحلي، لكن بذات الوقت يعمل على الحوار والنقد وتغليب فكرة الاستقرار والاعتدال.

المجتمع المدني، وخاصة أشخاصه البارزين يتعرضون لاتهامات متعددة، مثلًا إذا قلت أنا أريد تثبيت الدولة بغض النظر عن السلطة فأنا أتهم بأني موالٍ للسلطة، الدولة هي مؤسسات وشرطة وقانون وهذا أمر مختلف عن السلطة، وإذا قلت إن هناك مطالب محقة لتثبيت الأمن والأمان فأنت متهم بـ"الأقلوية".

اتهامات السويداء بالانفصال هي موجة غوغائية هدفها إثارة بلبلة واسعة داخل المجتمع السوري، عبر أصوات أشبه ما تكون بالذباب الإلكتروني غرضها التحريض وإقصاء الصوت العاقل الذي يريد الحوار، بحسب الشوفي.

آراء الشارع متضاربة

"لو أردنا الانفصال كانت الفرصة متاحة في عهد نظام الأسد، وستلاقي دعمًا دوليًا، عدم القبول بحكومة ذات لون واحد وإعلان دستوري لا يضمن حق الأقليات بالمشاركة في العمل السياسي ضمن مادة واضحة لا يعني الانفصال"، قال رامي الأطرش (29 عامًا) من بلدة القريا، الذي كان ناشطًا في حراك السويداء عام 2021.

وأضاف، "مطالبنا واضحة، نريد دستورًا ديمقراطيًا قائمًا على التشاركية وليس المحاصصة من أجل بناء دولة مدينة، وجيشًا وطنيًا تتم هيكلته بطريقة تعزز دور المواطنة، الجيش الفصائلي القائم على العقيدة الدينية أو العرقية تجربة مشابهة لجيش الأسد".

أما محمد العقباني، الناشط في حراك السويداء، فيرى أن "البعض أصبح يستخدم دون معرفة منه أو بخبث" ما كان يستخدمه مؤيدو النظام البائد من حجج، تتمحور حول أن دمشق هي شريان الحياة الرئيس للمحافظة، و"يتذرع بالحاجة لدمشق، فهي توفر الخدمات كالتعليم والصحة، والعمل، وذلك بسبب التوزع الديموغرافي في أكثر من محافظة ومنها ريف دمشق.

وقال إن هناك من يردد مقولة حتمية التواصل مع دمشق لعدم وجود البديل لأن البديل الوحيد هو إسرائيل، وبذلك يتم إخراج أبناء السويداء عن الهوية الوطنية والتاريخية، "لكن ما أحاول إيصاله أنه كما كان النظام عاجزًا عن قطع شريان الحياة عن المحافظة، وعزلها، فإن السلطة الحالية في دمشق عاجزة عن ذلك، بسبب ارتباط السويداء بالملفات الدولية وحماية الأقليات".

> رفض الاحتلال لا يعني قبول سلطة مستبدة أخرى، سواء كانت بعثية أو بغطاء ديني.
>
> محمد العقباني
> ناشط مدني من السويداء

وأضاف العقباني أن المطالبة بالقطيعة مع سلطة دمشق لا تعني قطع العلاقة مع دمشق كمدينة أو تغيير الانتماء، بل تعني البحث عن حلول جديدة يمكن التعامل معها، بعيدًا عن المصالح الشخصية والمزايدات الوطنية، "رفض الاحتلال لا يعني قبول سلطة مستبدة أخرى، سواء كانت بعثية أو بغطاء ديني".

كيف بدأ الحراك

تعرضت السويداء منذ بداية الثورة لضغوط كبيرة من قبل النظام السابق، إذ كان يمارس أساليب القمع والاعتقالات التعسفية والاعتداء على المتظاهرين منذ بداية الثورة عام 2011، بالإضافة إلى الفتن التي كانت الحكومة آنذاك تفتعلها بين محافظتي درعا والسويداء، ومنها محاولات زعزعة الأمن بين الريف الغربي للسويداء والريف الشرقي لدرعا.

التعتيم الإعلامي عن المواقف السياسية للمحافظة جعلها منطقة معزولة عن باقي مكونات المجتمع السوري، إلى أن بدأت الاتهامات بشكل مباشر عقب الاحتجاجات السلمية في 2018، التي كانت تندد بتصرفات الحكومة السابقة من تجاهل الواقع الخدمي في المدينة.

ومع تردي الوضع الخدمي، كالكهرباء، إذ لا تتجاوز ساعة وصل مقابل أربع ساعات قطع، بالإضافة إلى شح الماء ومعاناة بعض المناطق في المدينة من عدم توفرها أبدًا، وسوء خدمة الإنترنت، ازداد الوضع الأمني سوءًا مع ارتفاع حالات الخطف بين ريفي السويداء الغربي ودرعا الشرقي.

وإضافة إلى ذلك، اشتدت القبضة الأمنية ومصادرة الحريات، وضعف التمثيل السياسي في الدوائر الحكومية ومجلس الشعب، إذ لم يكن التمثيل حقيقيًا بل شكلي لا يعبر عن تطلعات الشعب.

نظام الأسد وحراك السويداء

مع تحول مطالب مظاهرات السويداء من الاقتصادية والخدمية إلى حراك ينادي بإسقاط النظام، وتطبيق الحل السياسي الرامي إلى الانتقال السلمي للسلطة والإفراج عن المعتقلين، قام النظام السابق بعدة إجراءات لقمع الحراك السلمي، أبرزها بث الشائعات حول دخول "التنظيمات الإرهابية" للسويداء من البادية الشرقية، وإرسال تعزيزات عسكرية

ومع رفض المشاركين في الحراك السلمي دعوات النظام السابق لإجراء "تسوية"، حصلت مشادة كلامية بين المتظاهرين وعناصر الأمن، وتم إطلاق النار عليهم بشكل مباشر، ما أدى إلى إصابة الشاب جواد الباروكي، الذي توفي قبل إسعافه للمستشفى، ليكون أول قتيل على يد قوات النظام في حراك السويداء.

وشيع المتظاهرون الباروكي من ساحة الكرامة بحضور مرجعيات دينية واجتماعية.

ولم يتوقف النظام عند هذا الحد، بل لجأ لأسلوب الاعتقالات التعسفية بحق الناشطين وطلاب الجامعات.

في مطلع عام 2024، اقتحمت قوات الأمن السكن الجامعي في اللاذقية، واعتقلت الطالب داني عبيد، بسبب منشور له على "فيس بوك" عن الاحتجاجات السلمية في السويداء، ليستمر اعتقاله 75 يومًا.

وخلال الحراك والتصعيد بين متظاهري ساحة الكرامة وقوات الأمن السابق، حذر الرئيس الروحي لطائفة الموحدين الدروز في سوريا، الشيخ حكمت الهجري، مرارًا من بث الفتنة في صفوف الحراك والانخراط بصراع مسلح.

وقال حينها في بيان نشرته الصفحة الرسمية للرئاسة الروحية عبر "فيس بوك"، إن أبناء المحافظة "وطنيون مسالمون، وهم عند اللزوم أهل للدفاع عن الوطن، وعن السلم والكرامة والحق، في سبيل مستقبل أفضل".

الهجري أكد أن أبناء المحافظة مستمرون بالحراك السلمي المعارض للنظام السوري، موضحًا أن المظاهرات تهدف "لطلب الحقوق عبر النداءات المحقّة بسلمية".

> مطالبنا واضحة، نريد دستورًا ديمقراطيًا قائمًا على التشاركية وليس المحاصصة من أجل بناء دولة مدينة، وجيشًا وطنيًا تتم هيكلته بطريقة تعزز دور المواطنة، الجيش الفصائلي القائم على العقيدة الدينية أو العرقية تجربة مشابهة لجيش الأسد".
>
> رامي الأطرش
> ناشط مدني من السويداء

السويداء والحكومة الجديدة

في 12 من آذار الماضي، نُشر "محضر تفاهم"، أبرمه محافظ السويداء، مصطفى البكور، والرئيس الروحي لطائفة الموحدين الدروز، الشيخ حكمت الهجري، لحل مشكلات المحافظة.

وقالت محافظة السويداء، إن "محضر التفاهم" توافق عليه الحاضرون وتضمن الاتفاق على تفعيل الضابطة العدلية وتفعيل الملف الشرطي والأمني ضمن وزارة الداخلية، وتنظيم الضباط والأفراد المنشقين وكافة الفصائل المسلحة في وزارة الدفاع، إضافة إلى صرف الرواتب المتأخرة للموظفين وإعادة النظر في أوضاع المفصولين من العمل قبل 8 من كانون الأول 2024.

كما نص الاتفاق على إصلاح المؤسسات الحكومية ماليًا وإداريًا، وتسريع تعيين أعضاء المكتب التنفيذي المؤقت لقضاء حوائج الموظفين، مع التأكيد على الحفاظ على السلم الأهلي ومنع التعدي على الأملاك العامة والخاصة.

وشملت البنود إزالة التعديات على أملاك الدولة وفق خطة مدروسة وإيجاد بدائل، إلى جانب تخصيص مبنى الحزب سابقًا كمقر رئيس للجامعة في المحافظة.

وجرى الاتفاق خلال اجتماع تنظيمي وإداري عُقد في دارة الرئاسة الروحية لمشيخة العقل في قنوات، بمشاركة عدد من الأعضاء الذين مثلوا السويداء خلال مؤتمر الحوار الوطني، حيث بحث الاجتماع أوضاع السويداء الحالية.

وذكر في بنود الاتفاق اعتبار الموقعين على هذه البنود لجنة متابعة لتنفيذها، على أن يتم استمرار التشاور وإيجاد الحلول لأي مستجدات أو وقائع لم تُغطَّ ضمن البنود.

من جهته، نقل موقع "السويداء 24"، المتخصص بتغطية أخبار المحافظة، عن مصدر من الرئاسة الروحية للسويداء، أن وثيقة التفاهم الصادرة عن اجتماع بين مجموعة من السياسيين وموفد الإدارة الجديدة، هي سلسلة من الطلبات للإدارة الجديدة، وليست اتفاقًا نهائيًا.

وأضاف أن موفد الإدارة تعهد بأن تلتزم الدولة بتنفيذها، وهناك ملفات عديدة أخرى لا تزال المفاوضات مستمرة حولها.

وكان الرئيس السوري في المرحلة الانتقالية، أحمد الشرع، التقى وفدًا من ناشطي السويداء في قصر "الشعب" بدمشق، برفقة محافظ السويداء، مصطفى البكور، في 11 من آذار الماضي.

وأدت الأحداث التي تلت سقوط نظام الأسد، في 8 من كانون الأول 2024، والإعلان عن تشكيل جيش سوري جديد، إلى ما يشبه حالة انقسام سياسي وعسكري في محافظة السويداء، بين مؤيد لفكرة الانضمام لوزارة الدفاع في دمشق، ومعارض لها.

وفي وقت كانت فيه الوزارة تسعى لتحقيق اتفاق مع أطراف في السويداء، ظهر تشكيل عسكري عرف باسم "المجلس العسكري في السويداء" في بيان نُشر، في 24 من شباط الماضي، قال إنه يحمل "مشروعًا وطنيًا"، مبديًا رغبته التعاون مع دمشق.

"المجلس" زاد من تعقيد المشهد على ساحة المحافظة، لكنه لم يشغل حيزًا من المفاوضات، كمان لم تعلّق الحكومة السورية أو الفصائل المحلية على وجوده في السويداء، علمًا أن اتهامات عديدة وجّهت له بتلقي الدعم من إسرائيل التي وسّعت نشاطها جنوبي سوريا منذ أشهر.

ولم يجب قائد "المجلس العسكري"، طارق الشوفي، على استفسارات طرحتها عنب بلدي مرارًا، عبر مراسلة إلكترونية، حول الاتهامات الموجهة له، وموقفه من دمشق.

مستجدات ودلالات

مع محاولات إسرائيل استغلال الوضع في سوريا، وإعطاء انطباع مترافق بتهديدات حول دفاعها عن الدروز في سوريا، لا تبدي القوى الوطنية اعتبارًا لهذا النهج، وتؤكد التمسك بهويتها الوطنية، لكن القلق من عدم وجود رؤية واضحة، وظهور بعض الأصوات التي تروج لخيار الانفصال، بات يشوش الموقف.

الموقف الوطني في السويداء ظهر في تصريحات ووقفات، منها تجمع في ساحة الكرامة بالسويداء، ندد المشاركون فيه بالقصف الإسرائيلي على درعا، وأكدوا وحدة الشعب السوري، وجددوا رفضهم لأي تدخلات خارجية في البلاد.

مقابل موقف الناشطين، نشرت صفحات إخبارية، منها "الراصد"، نص برقية حملت توقيع شيخي عقل الطائفة يوسف جربوع وحمود الحناوي، إلى ممثلين اجتماعيين ودينيين من مختلف أبناء المحافظة، وقوى عسكرية منها "حركة رجال الكرامة"، وتيارات سياسية ومدنية منها "الهيئة الاجتماعية للعمل الوطني"، و"تيار الحرية والتغيير".

البرقية الموقعة في 26 من آذار الماضي، والموجهة للرئيس السوري في المرحلة الانتقالية، أحمد الشرع، قبل أيام من الإعلان عن تشكيل الحكومة الجديدة، طالبت بإعادة النظر بالإعلان الدستوري، ومحاسبة المتورطين بالتحريض الطائفي.

وأكدت أن انتصار الثورة السورية يجب أن يُترجم بالانتقال إلى مسار سياسي جامع، يُشرك جميع السوريين في الحياة السياسية والاقتصادية والدفاع عن البلاد ضد أي اعتداء خارجي، وتحت شعار "الدين لله والوطن للجميع".

وشددت البرقية على وحدة الأراضي السورية وضرورة الحفاظ على التنوع الثقافي والعرقي، ورأت في مؤتمر الحوار الوطني مدخلًا أساسيًا لمعالجة العقد الاجتماعي السوري.

كما طالبت بتفعيل مخرجات المؤتمر، لا سيما البند الـ18 الذي يدعو لاستمرار الحوار وتشكيل لجان تمثيلية تشمل مختلف الفعاليات السياسية والاقتصادية والخدمية.

ورأت البرقية أن الإعلان الدستوري لا يلبّي تطلعات شرائح واسعة من السوريين، مع المطالبة بإعادة النظر فيه عبر حوار وطني حقيقي وشامل، يضمن الفصل بين السلطات، وتفعيل مبدأ المحاسبة، وتحقيق العدالة والمواطنة، وصولًا إلى صياغة دستور دائم يعبرّ عن الإرادة الشعبية، وتأسيس مجلس شعب منتخب مباشرة من قبل المواطنين.

وأكدت البرقية ضرورة تفعيل المؤسسات القضائية والضابطة العدلية، وإعادة جميع مؤسسات الدولة للعمل، مع إصلاح إداري ومالي شامل، لتقديم الخدمات للمواطنين بكفاءة وعدالة.

ودعت لوقف قرارات التسريح العشوائي للموظفين، وإعادتهم إلى مواقع عملهم، باستثناء من يثبت فساده أو مخالفته للقانون.

وحذر الموقعون من التعامل الفردي مع جهات خارجية بعيدًا عن مؤسسات الدولة، معتبرين أن هذه التصرفات تسيء للوحدة الوطنية، ودعوا إلى رفع العلم السوري الجامع باعتباره رمزًا وطنيًا لكل السوريين.

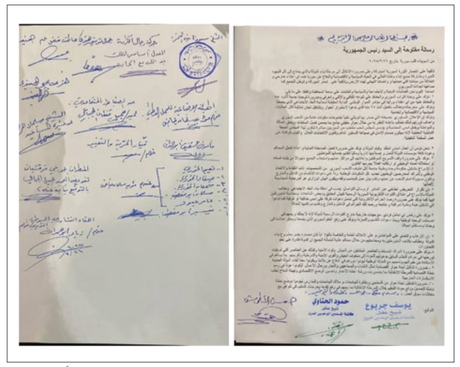
صورة عن البرقية الموجهة من قوى روحية واجتماعية ومدنية وسياسية في السويداء للرئيس أحمد الشرع (الراصد)

بعد سنوات من استشراء الفساد

خطط لمعالجة نقص المعدات والكادر بمستشفى "حلب الجامعي"

حلب – محمد ديب بظت

يحاول مستشفى "حلب الجامعي" تقديم خدماته الطبية للمرضى بسوية مُرضية، والتغلب على العقبات التي تعترضه، في قطاع طبي متهالك على مستوى سوريا ككل.

منذ سنوات، تعيش المستشفيات والمراكز الطبية أزمة خانقة، محاصرة بنقص حاد في الأدوية، وتدهور فادح في المعدات الطبية، وتآكل مستمر في الكوادر الصحية التي هجرتها الحرب وتدهور الظروف المعيشية.

عنب بلدي وقفت على حال مستشفى "حلب الجامعي" والتقت مدير المستشفى، الدكتور إبراهيم الأسعد، ورئيس قسم فنيي الأشعة وبعض الأطباء المقيمين، وتعرفت إلى أبرز الصعوبات ومطالب الكادر الطبي والإداري والتقني.

منظومة طبية مريضة

إبراهيم الأسعد، أكد أن القطاع الصحي الذي ورثه عن نظام الأسد يعاني من انهيار شبه كامل، نتيجة الفساد المستشري، والترهل الإداري، وتهالك البنية التحتية، إضافة إلى النقص الحاد في الأجهزة والمعدات الطبية والأدوية، وخاصة أدوية السرطان، ما فاقم معاناة المرضى.

وأوضح مدير المستشفى أن غياب الرقابة الفعلية أدى إلى تفشي الفساد، إذ دفع تدني أجور الكوادر الطبية والإدارية كثيرين إلى اللجوء إلى ممارسات غير مشروعة.

وأضاف الأسعد لعنب بلدي أن حجم الفساد فاق التوقعات، مستشهدًا بصفقات لمواد طبية كان يُفترض دخولها إلى المستشفى، لكنها لم تصل أبدًا، الأمر الذي ينطبق أيضًا على أدوية مرضى السرطان.

تعطيل متعمد لزيادة الأرباح

في سياق متصل، كشف الأسعد عن تعمد تعطيل بعض المعدات الطبية، سعيًا لإجبار المرضى على اللجوء إلى الخدمات الخاصة، أو بهدف تكرار عمليات الصيانة لتحقيق مكاسب مالية.

وأعطى الأسعد مثالًا عن الأعطال المفتعلة، قائلًا إن أحد المصاعد في المستشفى كان يُعطَّل بشكل متكرر عبر التلاعب بحساساته، ما استدعى صيانة دورية بتكلفة بلغت نحو 20 ألف دولار أمريكي في ظل الإدارة السابقة، بينما انخفضت التكلفة إلى 4000 دولار فقط بعد تحرير حلب من قوات النظام السابق، و"تعهيد" الصيانة لجهة جديدة من شمال غربي سوريا.

وأشار الأسعد إلى أن معظم الكوادر المتورطة في الفساد، وعلى رأسهم المدير السابق إبراهيم حديد، غادرت، مؤكدًا ارتباطهم بفروع أمنية مختلفة.

ولفت إلى أن عام 2019 شهد توظيف أعداد كبيرة من العاملين تحت مسمى "فئة خامسة" (عمال تنظيف)، لكنهم وُضعوا في المكاتب بدلًا من أداء مهامهم، ما أدى إلى تدهور مستوى النظافة في المستشفى.

ومع تولي الإدارة الجديدة، أُجبر هؤلاء الموظفون على العودة إلى أعمالهم، ما انعكس إيجابيًا على نظافة المنشأة.

بين القصف والنهب

أوضح الأسعد أن القصف (من روسيا والنظام خلال سيطرة الإدارة السورية الجديدة على حلب) تسبب في دمار واسع طال أكثر من سبعة طوابق، وأدى إلى مغادرة قسم كبير من الكادر، ما أتاح الفرصة لعمليات نهب واسعة.

وأضاف أن السرقة شملت أكثر من 50 جهاز "لابتوب"، بالإضافة إلى معدات طبية ومستهلكات ضرورية، دون أي آلية لاسترجاعها، كما تسببت الضربات بخروج خمسة أقسام استشفائية عن الخدمة، ما أدى إلى تراجع القدرة الاستيعابية للمستشفى.

وبشأن جهود الترميم، أكد الأسعد أن العمل لا يزال مستمرًا، حيث يتولى "الهلال الأحمر" و"الصليب الأحمر" عمليات الإصلاح، متوقعًا انتهاء الأعمال خلال أيام، ما سيؤدي إلى تحسين القدرة الاستيعابية للمستشفى، واستئناف بعض الخدمات المتوقفة.

الهجرة وأزمة التكدس والنقص

وفقًا لمدير المستشفى، تسببت هجرة الكوادر الطبية في مشكلتين رئيستين: الأولى مرتبطة بسياسات النظام التي اعتمدت على زيادة أعداد الطلاب بشكل كبير في الجامعات، لكن بعد التخرج يواجه كثيرون صعوبات في السفر، ما يؤدي إلى تراكم أعداد كبيرة من الأطباء المقيمين دون توفير فرص عملية كافية لهم.

على سبيل المثال، يوجد حاليًا في مستشفى "حلب الجامعي" 990 طبيبًا مقيمًا، ما يخلق خللًا واضحًا، إذ إن كل طبيب يحتاج إلى عدد معين من العمليات الجراحية ليكتسب الخبرة المطلوبة، لكن بسبب كثرة الأعداد، لا يحصل الجميع على التدريب الكافي، ما ينعكس سلبًا على مستوى الخبرة الطبية.

أما المشكلة الثانية، فتكمن في نقص الكوادر الطبية بعد سنوات التخصص، إذ إن أغلب الأطباء يخططون للهجرة فور تخرجهم، ما يترك فجوة كبيرة في المستشفيات، وهكذا، تتجلى الأزمة في مرحلتين: الأولى خلال فترة التخصص، حيث لا يحصل الأطباء على تدريب كافٍ بسبب الأعداد الكبيرة، والثانية بعد التخرج، عندما يغادر الأطباء البلاد، ما يؤدي إلى نقص حاد في الكوادر المؤهلة.

إلى جانب ذلك، تواجه المستشفيات صعوبات مالية كبيرة، أبرزها ضعف السيولة والرواتب المتدنية للأطباء، حيث لا يتجاوز متوسط الدخل الشهري للطبيب 400 ألف ليرة سورية، ما يجعل تحسين الوضع المادي ضرورة ملحة.

وتعاني المستشفيات من نقص في توريد المعدات والأجهزة الطبية، التي تعود في معظمها إلى أكثر من 15 عامًا دون تحديث، ما يجعلها غير مواكبة للتطورات الطبية الحديثة.

الفساد والعقوبات.. من يتحمل مسؤولية الانهيار؟

رغم أن العقوبات الاقتصادية كان لها تأثير على القطاع الصحي، فإن الفساد المستشري داخل النظام لعب الدور الأكبر في تفاقم الأزمة، من خلال سوء الإدارة وإهدار الموارد، ما جعل الوضع الصحي أكثر تدهورًا، بحسب الدكتور الأسعد.

وفي سياق الحديث عن أجهزة الأشعة بالمستشفى، كشف مصطفى البيج، رئيس فنيي الأشعة، لعنب بلدي، أن المستشفى يمتلك ثلاثة أجهزة طبقي محوري، لكن واحدًا فقط منها يعمل بشكل طبيعي، مشيرًا إلى أن هذه الأجهزة لها عمر افتراضي محدد، إلا أن الأجهزة الموجودة حاليًا باتت عمليًا خارج الخدمة منذ زمن.

وأوضح البيج أن شراء جهاز طبقي محوري جديد يعد خيارًا أفضل من إصلاح الأجهزة المعطلة، إذ إن تكلفة صيانتها تعادل تقريبًا سعر جهاز جديد.

وأضاف أن المستشفى يملك سبعة أجهزة للأشعة البسيطة، لكن معظمها خارج الخدمة باستثناء جهاز واحد من نوع "DR".

وأشار إلى مشكلات في توفير الأفلام والتحميض، لدرجة أن المرضى يضطرون إلى تصوير نتائج الأشعة عبر هواتفهم المحمولة بسبب عدم توفر الأفلام اللازمة.

وبيّن أن جهاز التصوير في قسم الإسعاف يعمل تحت ضغط كبير، إذ يخدم يوميًا نحو 300 مريض، ويجري ما بين 800 إلى 1000 صورة أشعة يوميًا، ما يزيد الحاجة إلى تحديث الأجهزة والبنية التحتية للأشعة في المستشفى.

وفي هذا السياق، أوضح الطبيب عمر هلالي، المقيم في السنة الثالثة بقسم الأشعة، أن الأجهزة تعاني من تآكل شديد، خاصة أجهزة "الإيكو" التي مضى عليها زمن طويل وتحتاج إلى صيانة عاجلة.

وأشار هلالي إلى مشكلة رئيسة أخرى تتعلق بجهاز تصوير الثدي، الذي يعد أداة أساسية في تشخيص سرطان الثدي ومتابعة حالة المريضات من سن 30 إلى 70 عامًا، لافتًا إلى أن تعطل هذا الجهاز يعوق الكشف المبكر عن المرض ويؤثر سلبًا على رعاية المرضى.

كما تطرق إلى الإهمال الإداري في صيانة الأجهزة خلال عهد الإدارات السابقة، إلى جانب المشكلات المرتبطة بسوء التمويل، وضعف التنظيم، وانتشار الفساد، ما أسهم في تفاقم أزمة القطاع الإشعاعي داخل المستشفى.

من جانبه، تحدث حسن علي، طبيب داخلية عامة في سنته الرابعة، عن التحديات التي تواجه قسم الإسعاف، مشيرًا إلى النقص الحاد في الموارد، ما يؤثر بشكل مباشر على جودة الخدمات المقدمة للمرضى.

كما لفت إلى سوء جودة الطعام المقدّم في المستشفى، موضحًا أنه غالبًا ما يكون من تبرعات، ودعا إلى تحسينه وإضافة مواد غذائية أخرى، مؤكدًا أن من حق الأطباء الحصول على وجبات غذائية لائقة تسهم في دعمهم خلال ساعات عملهم الطويلة.

وتطرق أيضًا إلى مشكلات تتعلق بقدرة المستشفى على استيعاب المرضى، إذ تواجه العديد من الحالات الطارئة صعوبة في الحصول على سرير بسبب امتلاء الأجنحة وعدم توفر أماكن كافية.

ورغم محاولات الإدارة فتح غرف وأجنحة وأسرة جديدة، فإن الوضع ما زال معقدًا، خاصة مع خروج بعض الأقسام عن الخدمة نتيجة القصف الذي تعرض له المستشفى من قبل قوات النظام السابق وحلفائها، ما أدى إلى تراجع القدرة الاستيعابية بشكل كبير.

وخلال سيطرة قوات الإدارة السورية الجديدة على مدينة حلب، واصلت قوات النظام السوري السابق وروسيا تصعيد الهجمات على مناطق شمال غربي سوريا.

في 1 من كانون الأول 2024، استهدفت غارات جوية لنظام الأسد مدخل المستشفى الجامعي في مدينة حلب، ووثقت فرق "الدفاع المدني السوري" مقتل 12 شخصًا وإصابة 23 آخرين.

كما استهدفت الغارات الجوية كنيسة مجاورة للمستشفى، وتعرضت عدة أحياء لغارات جوية خلفت ضحايا في صفوف المدنيين.

وزارة الصحة في حكومة دمشق المؤقتة، أعلنت نهاية عام 2024، أنها وضعت خطط عمل لأربع سنوات، مشيرة إلى أن القطاع الصحي في سوريا تم تدميره تقريبًا.

وقال القائم بأعمال وزارة الصحة حينها، ماهر الشرع، إن لدى الوزارة خطط عمل لثلاثة أشهر وستة أشهر وتسعة أشهر وسنة وسنتين وأربع سنوات، وأنهم بدؤوا العمل الجاد في هذا الصدد.

وتولّى مصعب نزال العلي منصب وزير الصحة في الحكومة السورية الجديدة، خلفًا لماهر الشرع، وقال إن إعادة تأهيل المستشفيات والمراكز الطبية تستدعي جهدًا مكثفًا، وشدد على أهمية تعزيز التعاون مع الأطباء السوريين في الخارج والمنظمات الدولية.

المشرف على مجريبة صحة حلب سامر عرابي خلال زيارة المستشفى الجامعي – 6 شباط 2025 (مستشفى حلب الجامعي/فيس بوك)

حملة للتحذير من مخلفات الحرب في سوريا

أطلقت منظمتا "الصليب الأحمر الدولي" و"الهلال الأحمر السوري" حملة توعوية شاملة حول مخاطر مخلفات الحرب في مختلف مناطق سوريا.

وتهدف الحملة إلى تسليط الضوء على مخاطر الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة والعبوات الناسفة على العائدين والنازحين والعاملين في المجال الإنساني والمدنيين عمومًا.

ووفق إحاطة إعلامية وصلت إلى عنب بلدي، تنطلق الحملة في 1 من نيسان الحالي وتستمر حتى 12 من الشهر نفسه، في المناطق المتضررة والمصنفة كخطرة.

وتتضمن الحملة محتوى عبر وسائل التواصل الاجتماعي، ورسائل إذاعية، و"بودكاست"، وبيانًا صادرًا عن رئيس بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في سوريا.

وبحسب الإحاطة، ستنظم فرق "الصليب الأحمر" و"الهلال الأحمر" جلسات توعية للفئات الأكثر عرضة لهذه المخاطر، بمن في ذلك العائدون والنازحون في الريف والمدن.

وبسبب الأعمال العسكرية بين النظام السوري السابق وفصائل المعارضة، قتل في سوريا الآلاف جراء مخلفات الحرب والألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة منذ سنوات.

ويتعرض أكثر من 14 مليون شخص للخطر بسبب التلوث بالأسلحة، ويعد الأطفال من الفئات الأكثر ضعفًا وهشاشة، وفق بيان المنظمة الدولية.

وقال "الصليب الأحمر" في إحاطته، إنه تلقى بلاغات عن أكثر من 5600 ضحية مدنية بسبب حوادث الذخائر المتفجرة بين عامي 2019 و2024.

وخلال عام 2024 وحده، وثق "الصليب الأحمر" 388 حادثًا، أسفرت عن أكثر من 900 ضحية، بشكل الأطفال ثلثهم تقريبًا، وهو رقم مقلق للغاية.

من جانبها، تعلن منظمة "الدفاع المدني السوري" بشكل شبه يومي عن قتلى أو جرحى بسبب مخلفات الحرب، والألغام الأرضية غير المنفجرة في مناطق متعددة ومأهولة.

وتزايدت الحالات بعد سقوط النظام السابق، وعودة النازحين والمهجرين إلى مناطقهم المتأثرة بشدة، ما زاد من حدة المخاطر اليومية والتحديات أمام جهود الاستقرار.

خريجون يشتكون شحّ فرص العمل في إدلب

إدلب – سماح علوش

منذ تخرجها في المعهد التقاني للحاسوب، لم تحظَ يمان بفرصة عمل في مدينة إدلب، تؤمّن لها دخلًا ماليًا يضمن لها العيش بكرامة في ظل التحديات الاقتصادية الصعبة التي يعيشها أغلب السوريين، وحالة عدم الاستقرار التي تشهدها البلاد بعد الفوضى الإدارية والمالية والفساد التي خلفها النظام السابق.

تشعر يمان في كثير من الأحيان بالاكتئاب وعدم الرغبة بالخروج والانخراط في المجتمع، لتتجنب أسئلة الناس المحرجة وكلماتهم الجارحة في بعض الأحيان عن جلوسها في المنزل، وعدم إيجادها فرصة عمل، بحسب تعبيرها، رغم محاولاتها المتكررة وملاحقتها لأي إعلان عن عمل بشروط تنطبق على مؤهلاتها وخبراتها.

في سوريا، بات البحث عن فرصة عمل مهمة شاقة تُرهق أصحاب الخبرات والشهادات العلمية، وسط رغبة العديد من خريجي الجامعات المهجرين بالعودة إلى مدنهم وبلداتهم الأم، لكن إيجاد مصدر دخل دائم لهم كان العائق الأكبر.

لا تزال الشابة يمان تبحث عن عمل على أمل العثور عنه، في حالة تشابه الملايين في سوريا، وعشرات الآلاف في إدلب، إذ قال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إن تسعة من كل عشرة أشخاص في سوريا يعيشون في فقر، وإن واحدًا من كل أربعة أشخاص عاطل عن العمل.

فرص عمل شحيحة

ربا، شابة تخرجت في كلية التربية قسم معلم صف عام 2024، وهنا بدأت رحلتها في البحث عن مدرسة في إدلب، لكن آمالها تخيب شيئًا فشيئًا بعد كل مقابلة عمل في المدارس الخاصة، لأنها عجزت عن الحصول على شاغر في المدارس العامة، بحسب تعبيرها، التي من ضمن شروطها أن تكون لدى المتقدمة خبرة لا تقل عن ثلاث سنوات.

قالت ربا لعنب بلدي، إن الخبرة في التعليم ستتكون وتتبلور من خلال التجارب والفرص التي تتيح للمعلمة أن تطور أدواتها وأسلوبها، لكن ارتفاع نسبة الخريجين الجدد من جامعات الشمال السوري، ووجود العديد من ذوي الخبرات التعليمية ومن ضمنهم المعلمون المفصولون منذ عهد النظام السابق، كانا السبب الأبرز لقلة فرص العمل في مجال التعليم .

وبعد عدة محاولات فاشلة، قررت ربا أن تنشر إعلانات عن طريق مجموعات التواصل الاجتماعي، وتفتح دورات تعليمية للطلاب من منزلها، بأجر قليل يبلغ ثمانية دولارات أمريكية (80 ألف ليرة سورية) لكل طالب عن الشهر، إلى أن تجد فرصة أفضل.

أما غنى، فقبلت بالعمل كمعلمة رياض أطفال، وبأجر زهيد لا يتجاوز الـ60 دولارًا أمريكيًا في الشهر، بعد فشلها في العثور على فرصة عمل بما يتناسب مع إجازتها الجامعية في اللغة العربية.

وبحسب قولها، فإن مردودًا قليلًا أفضل من أن تجلس مكتوفة اليدين تنتظر مساعدة أحد، فهي تعيش مع والدتها وأختيها بمساعدة إخوتها الشباب في دفع الإيجار ومصروف المعيشة.

توقف عمل المنظمات

أحمد مهندس ميكانيك، كان يعمل في إحدى المنظمات الإنسانية بعدة مسميات، بحسب العقد الذي يُجدد كل فترة ستة أشهر، لكن منذ بداية العام الحالي، توجهت أنظار معظم المنظمات لإقامة مشاريعها في المحافظات الأخرى، بالإضافة إلى توقف بعضها عن العمل بشكل كلي، ما أفقده عمله.

وكان للمنظمات الإنسانية العاملة في الشمال السوري دور في تأمين فرص عمل لجميع شرائح المجتمع، من موظفين وعمال وسائقين وحرس وغيرهم، لكن بعد توقف عقودهم، أصبحوا عاجزين عن إيجاد عمل بأجر يتناسب مع ارتفاع المعيشة وغلاء الأسعار.

الليرة التركية المتداولة في إدلب وأريافها تواصل انخفاضها لتصل إلى قرابة 40 ليرة لكل دولار أمريكي، ما سبب ارتفاعات متتالية في الأسعار، واضطرار العديد من الأهالي للبحث عن عمل إضافي إلى جانب عملهم الأساسي.

وتأمل الشابات والشبان السوريون، خاصة حديثي التخرج منهم، بأن تأخذ الحكومة الجديدة خطوات فعّالة في إيجاد فرص العمل المناسبة لهم، عبر المشاريع الاستثمارية والشراكات العربية والدولية التي كانت حكرًا على فئة محددة موالية لنظام الأسد المخلوع، مع عودة قطاعي النفط والغاز إلى دورة العمل التي يراها الشارع بطيئة نوعًا ولا تلبي طموحاتهم.

ورغم مرور أكثر من ثلاثة أشهر على سقوط النظام، لم تعلن الحكومة الحالية عن أي شواغر متاحة في مديرياتها ومؤسساتها، باستثناء تعيينات إدارية لبعض المناصب لتسيير أمورها بشكل مؤقت.

قلة العمل عائق أمام عودة اللاجئين

تأمين مصدر دائم للدخل، هو ما يشغل بال جميع اللاجئين السوريين الراغبين بالعودة الطوعية إلى سوريا، وبالأخص للمقيمين في تركيا.

يعمل ياسر، وهو خريج كلية الهندسة المعلوماتية، في معمل للأخشاب بإحدى الولايات التركية، بأجر يصل شهريًا إلى 25 ألف ليرة تركية (ما يعادل تقريبًا 650 دولارًا)، لكن ارتفاع تكاليف المعيشة والإيجارات والعمل الشاق المُجهد دفعه للتفكير بقرار العودة والاستقرار في سوريا.

وقع ياسر في دوامة الحسابات والبحث المتواصل على مواقع التواصل الاجتماعي عن فرص للعمل، وسؤال المقيمين في مناطق الشمال السوري عن واقع المعيشة والأجور، فكانت الإجابات محبطة، وفق تعبيره، وبعضهم نصحه بالتريث قليلًا ريثما تتضح الأمور، ويصبح هناك بصيص أمل ومستقبل أفضل من وضعه الراهن.

وحرّك سقوط النظام السوري رغبة السوريين بالعودة إلى بلدهم، إما للزيارة أو الاستقرار، رغم الظروف الاقتصادية والمعيشية المتردية، وتحذيرات أممية من أن عودة اللاجئين السوريين بشكل واسع تؤدي إلى تأجيج الصراع في سوريا، وتمثل عبئًا ثقيلًا على البلاد.

وأثّرت سنوات الحرب في سوريا على معظم القطاعات، وأدت إلى خسارة في الناتج المحلي الإجمالي تقدّر بنحو 800 مليار دولار أمريكي على مدار 14 عامًا، وفق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وتضاعف معدل الفقر ثلاث مرات تقريبًا من 33% قبل 2011، إلى 90% اليوم، كما تضاعف الفقر المدقع ستة أضعاف، من 11 إلى 66%.

جراء السرقة والتخريب

انقطاع الإنترنت يعطل الطلبة والتواصل في السويداء

السويداء – ريان الزافقوت

تشهد محافظة السويداء جنوبي سوريا ضعفًا وانقطاعًا في خدمة الإنترنت بشكل متكرر، وغير مسبوق، منذ سقوط نظام الأسد قبل حوالي أربعة أشهر.

ويعود السبب الرئيس إلى الاعتداءات وعمليات السرقة، التي تطول الكابل الضوئي المغذي للمحافظة، في عدة مناطق بريف دمشق الجنوبي (محيط قصر المؤتمرات/ الدير علي).

هذا الضعف والانقطاع يشكّل معاناة لدى معظم السكان المحليين، خاصة الطلاب والمعلمين في المدارس والجامعات الافتراضية، والذين يعتمدون على شبكة الإنترنت في الدراسة، وإجراء المذاكرات والامتحانات.

معاناة في القطاع التعليمي والتواصل

نادين أصلان، معلمة في المدرسة السورية العالمية الافتراضية، قالت لعنب بلدي، إن ضعف وانقطاع الإنترنت، أدى إلى عرقلة الخطة التدريسية، بسبب تأخر المدرسين عن تقديم الدروس للطلاب.

وأشارت أصلان إلى اضطرار المدرسين لتقليص أيام الدوام إلى يومين في الأسبوع أحيانًا، ما يجبرهم على الإسراع بتقديم الدروس، لتجنب التراكم في المنهاج التعليمي.

وأضافت أن تقليص الدوام هدفه تمكين المدرسين من الالتزام بالخطة التدريسية، ومواعيد إجراء المذاكرات والامتحانات، لكن ذلك يكون على حساب فهم الطلاب.

بدورها تشتكي حنين شلغين من عدم قدرتها على تأدية امتحان الماجستير في مجال المعلوماتية الحيوية، بمركز نفاذ الجامعة الافتراضية السورية بالسويداء، نتيجة انقطاع خدمة الإنترنت المتكرر.

وذكرت أن ضعف الخدمة كان أحد الأسباب التي دعتها إلى إيقاف تسجيلها في الماجستير، نظرًا إلى حاجتها إلى التطبيق العملي عبر الإنترنت، في مجال دراستها.

فيما تنطبق الصعوبات نفسها على غالبية طلاب الجامعة الافتراضية، عند تزامن انقطاع الإنترنت مع مواعيد امتحاناتهم.

كما يعاني معظم الأهالي في القرى والبلدات البعيدة عن مركز المدينة من صعوبة التواصل مع أبنائهم الطلاب في باقي المحافظات، خلال فترات انقطاع الإنترنت، الذي صار مصدر قلق جديدًا لديهم.

من جهة أخرى، شكّل ضعف الإنترنت عائقًا إضافيًا أمام المواطنين، الذين ينتظرون لساعات طويلة، لتسلم رواتبهم من الصرافات في مدينة السويداء، بحسب ما نقلته شبكة "السويداء24" عن أحد الموظفين.

ويرجع ذلك إلى توقف عمل الصرافات بين الحين والآخر في ظل انتظار عشرات المواطنين تسلم الرواتب.

اعتداءات على الكابل الضوئي

مديرة الاتصالات في المحافظة، ميسون الشعراني، قالت لعنب بلدي، إن الاعتداءات على الكابل الضوئي تعدّ السبب الرئيس لضعف خدمة الإنترنت وانقطاعها.

وأضافت أن عمليات قطع الكابل الضوئي في محيط قصر المؤتمرات جنوبي العاصمة دمشق مستمرة، وتحدث لمرة واحدة على الأقل يوميًا.

ولفتت في حديثها عن الحلول المطروحة لمعالجة الانقطاع إلى ضرورة إغلاق الغرف الموزعة على مسار الكابل الضوئي بإحكام، لضمان كبح تلك الاعتداءات.

ويتكرر انقطاع خدمة الإنترنت في سوريا عقب سقوط النظام، ففي كانون الثاني الماضي، شهدت العاصمة دمشق وريفها انقطاعًا عامًا في شبكات الإنترنت.

وفي شباط ومطلع آذار الماضيين، انقطعت خدمة الإنترنت في الجنوب السوري لا سيما في السويداء ودرعا، وقالت وكالة الأنباء السورية (سانا) حينها، إن الانقطاع سببه "عمليات تخريب".

وفي 25 من آذار الماضي، عادت شبكة الإنترنت تدريجيًا للعمل بعد انقطاعها لساعات في عموم المناطق السورية وسط تقطع مستمر في الشبكة.

وأوضحت وزارة الاتصالات وتقانة المعلومات أن انقطاع الإنترنت جاء نتيجة عمليات "تخريب" أسفرت عن انقطاع المسارين الضوئيين في منطقتي معلولا وحسياء.

شحن أسهل ورسوم أقل

بنحو 30% .. أسعار الحواسيب وملحقاتها تنخفض في سوريا

عنب بلدي – مارينا مرهج

شهدت أسعار الحواسيب المحمولة وملحقاتها في سوريا انخفاضًا خلال الأشهر التي تلت سقوط نظام الأسد، في 8 من كانون الأول 2024، بحسب ما ذكره تجار في كل من سوقي "ساروجا" و"البحصة" بدمشق، المتخصصين في بيع الكمبيوترات بأنواعها ومستلزمات التكنولوجيا وصيانتها.

وشمل الانخفاض كلًا من الكمبيوترات المستعملة المستوردة والجديدة، وقطع الصيانة و"الإكسسوارات" الخاصة بعالم التكنولوجيا.

خلال جولة لعنب بلدي في السوقين المذكورين، رصدت الأسعار وتحدثت مع تجار عن أهم التغيرات التي شهدها سوق التكنولوجيا في سوريا خلال الأشهر الماضية.

انخفاض بالأسعار وتنوع

"اليوم هناك الكثير من الخيارات أمام الزبون ليستطيع اختيار لابتوب يناسب عمله"، قال محمد برازي الموظف في شركة "آركاد" للكمبيوترات المحمولة المستعملة في دمشق.

وأضاف محمد لعنب بلدي، أن التجار لم يعودوا بحاجة إلى اتباع أساليب غير شرعية لشحن الكمبيوترات المحمولة المستعملة من مركز الشركة الأساسي في دولة الإمارات المتحدة، "فمن الممكن اليوم شحنها بسهولة وبتكلفة منخفضة جدًا، دون أن يتعرض أحد لنا، أو نضطر لدفع الإتاوات، والخوف من الضابطة الجمركية والغرامات المرتفعة".

هذه التسهيلات انعكست إيجابًا على أسعار الأجهزة، إذ انخفض سعر الكمبيوتر المستعمل المستورد من أوروبا ما يقارب 50 دولارًا أمريكيًا، ويكفي مبلغ بقيمة 100 دولار أمريكي لشراء جهاز مستعمل وخالٍ من العيوب بكفالة شركة البيع، من نوع "DELL" بمعالج "CORE I3" من الجيل السابع وذاكرة داخلية 8 غيغا بايت، وسعة هارد "SSD 256" غيغا بايت.

ويرى عماد عصفور، أحد المستوردين في سوق "البحصة" بدمشق، وصاحب شركة "سوميت"، أن عودة انفتاح سوق التكنولوجيا السورية على السوق الخارجية، وسرعة عمليات الاستيراد والبيع، وغياب العقبات، حرك دورة رأس المال بشكل أسرع عما كانت هناك في الماضي، مما أسهم في تخفيض نسبة الأرباح على الأجهزة من 15 إلى 5% تقريبًا، وبالتالي انخفاض أسعار الكمبيوترات المحمولة الجديدة ما يقارب 30% من سعرها سابقًا.

وبلغ سعر أرخص "لابتوب" جديد ما يقارب 285 دولارًا أمريكيًا من نوع "DELL" بمعالج "CORE I3" من الجيل الـ13 وذاكرة داخلية 8 غيغا بايت، وبسعة هارد "SSD 256" غيغا بايت .

وبرر عماد عصفور أسباب نسب الأرباح العالية سابقًا بالتكاليف الباهظة التي كان يضطر لدفعها التاجر لتغطية الإتاوات للمالية والرسوم الجمركية والضرائب وغيرها.

وبحسب نشرة مصرف سوريا المركزي، يبلغ سعر صرف الدولار 12000 ليرة سورية، بينما يبلغ في السوق السوداء نحو عشرة آلاف ليرة سورية.

قطع الصيانة أيضًا

نذير سردي، وهو أحد فنيي الصيانة في سوق البحصة، ذكر العقبات التي كانت تواجه سوق التكنولوجيا في سوريا خلال السنوات الماضية.

وعانى قطاع صيانة الأجهزة في سوريا من نقص في توفر القطع نتيجة منع استيرادها من قبل الحكومات السابقة، ما اضطر فنيي الصيانة في السوق للاعتماد على الأجهزة التالفة واستخدام القطع السليمة منها، لصيانة الأجهزة الأخرى.

وأدى الشح في توفر قطع الصيانة وخاصة القطع الكثيرة الأعطال في كثير من الأحيان لإعادة الجهاز إلى صاحبه مرفقًا باعتذار لعدم القدرة على صيانته، بحسب ما قاله نذير.

وفي مقارنة أجراها نذير خلال حديثه لعنب بلدي عن أهم التغييرات التي حصلت في مجاله، أكد أن سوق قطع الصيانة اليوم، أصبح خاليًا من أي نقص، وأضحت لغة الاعتذارات من الزبائن من الماضي، إلا ما يتعلق بالأجهزة الحديثة التي لم تنتج الشركة الأم قطع صيانة لها بعد.

التغير لم يطرأ على توفر قطع الصيانة فقط، بل امتد ليؤثر على أسعارها أيضًا، إذ انخفضت أسعار القطع بعد غياب الرسوم الجمركية التي كانت تساوي ثلاثة أضعاف القطعة سابقًا، الأمر الذي كان يرفع من تكلفة صيانة الجهاز ليصل أحيانًا إلى ما يوازي سعر كمبيوتر محمول مستعمل ونظيف بمواصفات أفضل.

البطاريات والملحقات

تعد بطاريات الكمبيوترات المحمولة أكثر القطع المستبدلة من قبل المستخدمين، نتيجة عمر البطارية المحدد بعدد عملية الشحن والتفريغ، وعادة ما يضطر المستخدم لاستبدالها كل عام أو عامين كحد أقصى.

وغاب عن السوق السورية في السنوات السابقة توفر الأنواع الأصلية من البطاريات والاعتماد على القطع المقلدة أو ما يسمى "copy".

وأوضح أحد العاملين في شركة "المصري"، وهي أبرز الموردين للبطاريات والشواحن ومستلزمات الكمبيوترات في سوق "البحصة"، أن سوق البطاريات ومستلزمات الكمبيوترات شهد تحسنًا كبيرًا في الآونة الأخيرة، نتيجة غياب قيود الاستيراد التي كانت مفروضة عليهم سابقًا.

التحسن شمل توفر أنواع بطاريات بنسخ أصلية، وأخرى مقلدة بمواصفات عالية (copy)، وهذا لم يكن مسموحًا في السابق نتيجة القيود، إضافة إلى الرسوم الجمركية التي جعلت من سعرها مرتفعًا جدًا، ولا يتناسب مع قدرة المستهلكين في سوريا.

وبحسب العامل في شركة "المصري"، انخفضت أسعار البطاريات ومستلزمات الكمبيوترات إلى ما يقارب 50%، وباتت الأنواع الجديدة تناسب دخل المستهلكين، وهذا الانخفاض جاء نتيجة انخفاض الرسوم الجمركية المفروضة على القطع، وأيضًا انخفاض أجور الشحن، إضافة إلى غياب السرقات التي كانت تتعرض لها مستودعات الشركة، وارتفاع قيمة الليرة السورية.

معوقات سابقة

تراجع سوق التكنولوجيا في سوريا خلال الـ14 عامًا الماضية، نتيجة القرارات والسياسات الاقتصادية التي كانت تنتهجها الحكومات في عهد النظام السابق، والتي وصفها صاحب شركة "سوميت" للتكنولوجيا، عماد عصفور، بسياسات "نهب التجار بشكل مبطن وقانوني"، إضافة إلى احتكار الكثير من المواد وفرض قيود على السوق، من قبل شركات وتجار مقربين وأصحاب مصالح مع النظام السابق.

وتمحورت المعوقات سابقًا بقوانين منع التعامل بغير الليرة السورية، ومنع استيراد كثير من الأجهزة، كأجهزة تسجيل الصوت المستخدمة من قبل طلاب الجامعيين والصحفيين، التي كانت بحاجة إلى موافقة أمنية من فرع الاتصالات.

قال عماد عصفور لعنب بلدي، "سابقًا كنا نحتاج لسجل تجاري، واعتماد بنكي، والأهم مراجعة مصرف سوريا المركزي، قبل إجراء أي خطوة، والذي بدوره يحدد لنا شجرة المواد المسموح للتجار باستيرادها، وكميتها".

وأضاف أن الكثير من المواد لم تكن مطلوبة بشكل كبير في السوق، إذ يقوم التجار فيما بينهم بتجميع طلباتهم من المادة نفسها، ليتمكن أحدهم من استيرادها، و"أحيانًا نقوم باستيراد كميات فوق حاجة السوق، لتحقيق شروط المصرف المركزي ورئاسة مجلس الوزراء".

وعانى التجار، بالإضافة إلى المعوقات الإدارية والمالية، من طول مدة وصول طلبات الشحن من البلد المستورد، نتيجة تحكم عناصر المنافذ الحدودية بدخول الشاحنات، وأيضًا احتكار الشحن من قبل شركات معينة، كانت تسعى دائمًا لمعرفة خلفية البضائع والشركات التي يتم الاستيراد منها، في محاولة للسيطرة على الاستيراد بشكل كامل، بحسب ما قاله تجار لعنب بلدي.

وانخفضت مدة شحن البضائع من دبي إلى سوريا لتصل إلى شهر ونصف بالحد الأقصى بعد أن بلغت بين 4 و6 أشهر وترافق الانخفاض مع دقة المواعيد.

عقوبات تكبّل القطاع التكنولوجي

يذكر موقع وزارة الخارجية الأمريكية، أن سوريا صنفت لأول مرة "كدولة راعية للإرهاب"، في كانون الثاني عام 1979، ترافق ذلك مع عقوبات، وأضيفت إليها عقوبات وقيود إضافية، في أيار 2004، مع إصدار "الأمر التنفيذي 13338" تنفيذًا لقانون "محاسبة سوريا واستعادة السيادة اللبنانية" لعام 2003.

ورغم أن العقوبات تعود لسنوات طويلة مضت، جاء أبرزها وأكثرها وطأة في سوريا بعد اندلاع الثورة السورية عام 2011، وكانت الخطوة الأولى صدور الأمر التنفيذي "رقم 13572"، في نيسان من العام نفسه، الذي قضى بتجميد ممتلكات المسؤولين السوريين وغيرهم من المسؤولين عن ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك تلك المتعلقة بالقمع، إلى جانب عقوبات طالت قطاعات مختلفة منها قطاع التكنولوجيا.

وتضمّن السجل الفيدرالي (المجلد 89، العدد 110)، بأحدث نسخة منه في 6 من حزيران 2024، النسخة النهائية للعقوبات حول سوريا.

وحظرت الولايات المتحدة السماح بتقديم أي دعم مالي أو تكنولوجي للنظام المخلوع في سوريا، ولا يزال ذلك ساريًا حتى اليوم، بموجب سلسلة العقوبات التي أقرتها على مدار السنوات الماضية، وهو ما ذكّر فيه السجل الفيدرالي الأمريكي بنسخته النهائية.

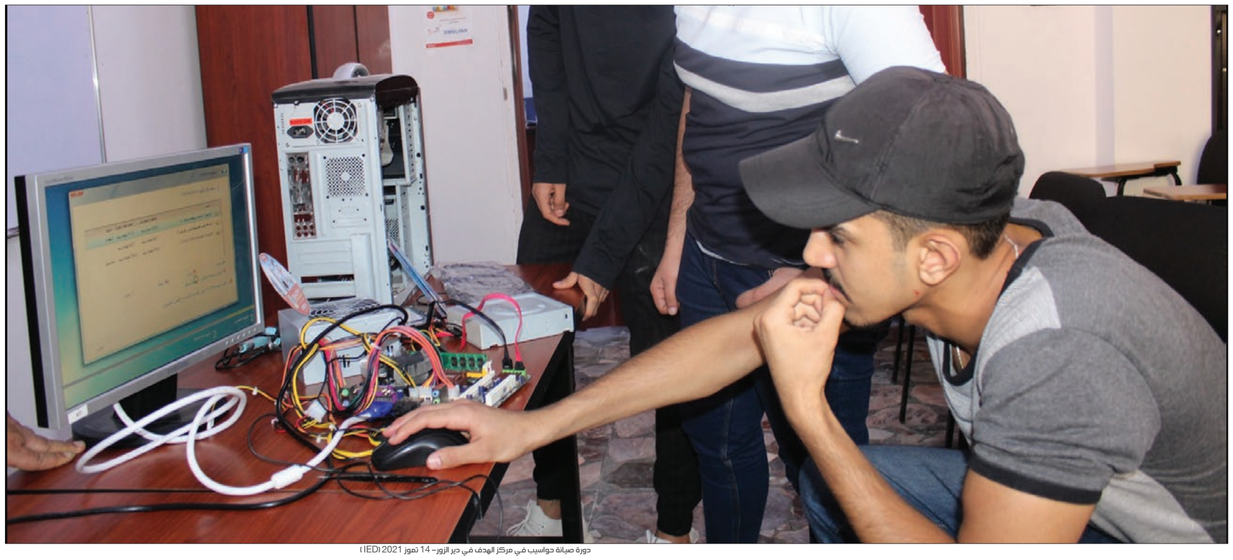

دورة صيانة حواسيب في مركز الهدف في دير الزور- 14 تموز 2021 (IED)

خطة حكومية لإعمار سوريا

قال وزير الاقتصاد السوري، نضال الشعار، إن السلطات السورية الجديدة تعمل على وضع خطة شاملة لإعادة إعمار البلاد بدعم من الشعب والدول الصديقة.

وأضاف الشعار في حديث لوكالة "نوفوستي" الروسية، في 3 من نيسان، أن تشكيل الحكومة الجديدة ليس إلا خطوة في بداية طريق صعب مليء بالمخاطر والعقبات.

وتابع، "نحن بصدد وضع خطة شاملة للبدء بالإعمار في سوريا بالتعاون مع الشعب والدول الصديقة"، مشيرًا إلى أن المجتمع السوري بصدد إنشاء دولة جديدة مختلفة عن سابقتها ومنفتحة على كل ما فيه مصلحة سوريا والدول المتفاعلة معها.

وأشار الشعار إلى أن السلطات السورية الجديدة تدرك المستوى العالي من النفوذ والوزن الذي تتمتع به روسيا في الشرق الأوسط والعالم.

وفي 30 من آذار الماضي، أعلن الرئيس السوري أحمد الشرع، تشكيلة الحكومة الجديدة، بعد نحو أربعة أشهر من إسقاط نظام بشار الأسد.

ولاقى تشكيل الحكومة الجديدة ترحيبًا دوليًا، واعتبرته الولايات المتحدة "خطوة إيجابية"، مع التشديد على عدم تخفيف العقوبات قبل تحقيق تقدم في مجموعة أولويات.

وفي 20 من آذار، وجه الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، رسالة إلى الرئيس السوري المؤقت، أحمد الشرع، عبّر فيها عن دعمه الخطوات الرامية لاستقرار سوريا.

وقال بوتين في الرسالة التي نقلتها وكالة الأنباء الروسية (تاس)، إنه يدعم الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار السريع في سوريا.

وذكرت "تاس" أن مضمون الرسالة نقله السكرتير الصحفي للرئيس الروسي، ديمتري بيسكوف.

بيسكوف قال إن الرئيس الروسي "أعرب فيها عن دعمه للجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار السريع في البلاد، بما يخدم مصالح ضمان سيادتها واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها".

مناشدات لتوفير العلاج

تحديات تواجه مرضى السرطان في سوريا

أم مع طفلها في قسم علاج مرضى السرطان بمستشفى الأطفال في دمشق - 7 آذار 2022 (AP)

عنب بلدي – عمر علاء الدين

أطلقت وزارة الصحة السورية نداء إنسانيًا عاجلًا لتوفير الأدوية لعلاج لمرضى السرطان في سوريا، في ظل نقص حاد بالأدوية الأساسية لعلاج المرض.

وخلال مؤتمر صحفي عُقد في 26 من آذار الماضي، قال مدير التخطيط والتعاون الدولي في وزارة الصحة، زهير قراط، إن وزارة الصحة تطلق من خلال هذا المؤتمر نداء إنسانيًا عاجلًا لكل الجهات الفاعلة في المجتمع الدولي (الأمم المتحدة، منظمة الصحة العالمية، منظمة يونيسف، الاتحاد الأوروبي) وللدول الشقيقة والصديقة وللصناديق الإنسانية للمنظمات غير الحكومية لدعم مرضى السرطان في سوريا وتوفير الأدوية لهم.

رئيس اللجنة الوطنية للدم والأورام في وزارة الصحة، جميل الدبل، قال لعنب بلدي، إن 7 محافظات سورية بحاجة لمراكز علاج سرطان، غير أن المراكز الأساسية الفاعلة تعاني من نقص حاد على مستوى الأدوية والأجهزة، مع غياب تام لأي نظام معلومات حول هؤلاء المرضى لتحديد إمكانية علاجهم وتكلفتها، مؤكدًا أن الوضع بالغ في الصعوبة.

المدير التنفيذي لمنظمة "أوسوم"، محمد زاهد المصري، أكد في حديث لعنب بلدي، تلبية المنظمة للنداء الإنساني الذي أطلقته الوزارة عبر توفير الدعم المالي والاستشارة الطبية.

20 ألفًا مهددون بتوقف العلاج

رئيس اللجنة الوطنية للدم والأورام، جميل الدبل، قال، إن 80% من مرضى السرطان في سوريا هم بحاجة سريعة وعاجلة لتأمين العلاج الكيماوي، مؤكدًا أن النظام السابق كان لا يولي اهتمامًا لهؤلاء المرضى، حيث لا نظام معلومات يمكن الاستناد إليه في عملية الإحصاء وتقديم العلاج، ولا نظام اقتصادي واضح لدعم جهود مكافحة السرطان، وأن عملية العلاج كانت تتم بعشوائية.

الدبل، وفي حديثه لعنب بلدي، أوضح أن التحديات العاجلة تكمن في النقص الشديد والحاد في الأدوية من حيث الكم والنوع والتي لا تغطي الاحتياجات الحالية، مضيفًا أن نوعية الأدوية غير جيدة وأسعارها مرتفعة مقارنة بالأنواع الأصلية، كما أن النظام السابق سلم صناعة الأدوية السرطانية لشركات إيرانية، كانت هي المحتكر الرئيس لهذا القطاع، وضخت هذه الأدوية في السوق.

وأضاف الدبل، "للأسف لا توجد قائمة أدوية سنوية يمكن العمل عليها، كما أن عدد مرضى السرطان في سوريا غير واضح، مما يعني عدم وجود نسب شفاء واضحة".

اللجنة الوطنية للدم والأورام قسمت قائمة الأدوية لثلاثة أنواع هي الأدوية الأساسية والأدوية الضرورية والأدوية الشاملة.

80% من الأدوية الأساسية (التي تتيح الحد الأدنى لعلاج المرضى وتبرز الحاجة لها بشكل أساسي وعاجل) غير موجودة في سوريا، بحسب رئيس اللجنة الوطنية للدم والأورام، جميل الدبل.

وأشار رئيس اللجنة الوطنية للأورام إلى أن من 15 إلى 20 ألف مريض مهددون بتوقف العلاج بسبب عدم وجود كمية كافية من الأدوية.

أما عن الصعوبات البعيدة المدى فتتلخص، بحسب الدبل، في عدم وجود الأجهزة الكافية للعلاج والوقاية، على سبيل المثال حيث لا يوجد جهاز "بيت سي تي" (PET-CT) الذي يشخص السرطان في مرحلة مبكرة.

وبحسب الموقع الطبي المتخصص "مايو كلينك"، فإن "بيت سي تي" يسمى "فحص التصوير المقطعي بالإصدار البوزيتروني"، وهو فحص تصويري يمكن أن يساعد على الكشف عن الوظيفة الأيضية أو الكيماوية الحيوية للأنسجة والأعضاء.

وتكون فحوصات "التصوير المقطعي بالإصدار البوزيتروني" عبر هذا الجهاز مفيدة، حسب الموقع، بـ"الكشف عن وجود سرطان والكشف عما إذا كان السرطان قد انتشر أم لا، والتحقق من فعالية علاج السرطان، واكتشاف عودة السرطان".

وبحسب الدبل، لا يوجد في سوريا نظام إجراء التلوينات المناعية للتشريح المرضي، كما لا يوجد النظام "فلو سايسومتري" (Flow cytometry) الذي يعني فحص التدفق الخلوي ويستخدم هذا الاختبار عادة في تشخيص ومراقبة سرطانات الدم مثل سرطان الغدد الليمفاوية وسرطان الدم.

يبلغ عدد مراكز علاج السرطان في سوريا من 15 إلى 20 مركزًا تتوزع في 7 محافظات (دمشق، اللاذقية، طرطوس، حمص، حماة، حلب، إدلب)، ويتم الاعتماد بشكل أساسي على المراكز الحكومية لعلاج السرطان، بسبب التكلفة العالية للعلاج، وهو ما لا ما تملكه الدولة السورية حاليًا، بحسب رئيس اللجنة الوطنية للأورام.

وهناك حاجة إلى مراكز جديدة في دير الزور ودرعا وريف دمشق حاليًا، كما أن هناك مركزًا صغيرًا في السويداء بحاجة لتفعيل، وفي المستقبل هناك حاجة إلى مراكز بالحسكة والقامشلي مع غياب المعلومات عن هاتين المحافظتين، وفق ما قاله جميل الدبل.

ووجه الدبل رسالة إلى منظمة الصحة العالمية، ومنظمات المجتمع المدني قال فيها، "إن كل إنسان له الحق في تلقي العلاج، خصوصًا مرضى السرطان، سواء أكان هذا العلاج يقدم من الحكومات أو عبر منظمة الصحة العالمية، وفي وضعنا الحالي في سوريا تتعذر هذه الإمكانية للظروف التي ذكرها، لذلك سوريا تناشد المجمع الدولي للتدخل والمساعدة وإلا سوف نفقد الأرواح بالتدريج، ومعاناة مريض السرطان لا تعنيه لوحده فقط بل تمثل معاناته ومعاناة أسرته ومعاناة المجتمع بأسره".

استجابة للنداء

بدوره، قال المدير التنفيذي لمنظمة "أوسوم" (UOSSM)، محمد زاهد المصري، إن مناشدة وزارة الصحة تأتي في مكانها، مؤكدًا أن لدى المنظمة معلومات حول امتناع النظام السابق عن تقديم العلاج بشكل كافٍ لمرضى السرطان بذريعة العقوبات، رغم أن المساعدات الطبية، كانت وما زالت مستثناة من العقوبات المفروضة على سوريا.

"أوسوم" اختصار لـ"اتحاد منظمات الإغاثة والرعاية الطبية"، وهي منظمة غير حكومية غير ربحية تقدم المساعدة الطبية وخدمات الرعاية الصحية للمتضررين من الأزمات في سوريا وبلدان أخرى، تأسست في عام 2012 بالعاصمة الفرنسية باريس.

المصري، أكد في حديث لعنب بلدي، أن المناشدة التي قامت بها وزارة الصحة مطلوبة جدًا في الوقت الحالي، داعيًا كل الفاعلين والمعنيين بهذا الأمر لحشد الجهود من أجل تخفيف معاناة مرضى السرطان والشروع في حل لهذه المشكلة.

وفي السابق وخصوصًا بالنسبة للمنظمات التي تعمل في شمال غربي سوريا ومن ضمنها "أوسوم"، كان موضوع علاج مرضى السرطان معقدًا ويتم عبر مراكز محدودة جدًا أو يتم نقلهم إلى تركيا، كما قال المصري.

ووفقًا لتقرير لـ"الجمعية الطبية السورية الأمريكية" (سامز) ومنظمة الإغاثة الدولية والجمعية (Relief International)، عام 2023، فإن الأماكن التي كانت غير خاضعة لسيطرة النظام السابق، ويتم تمويل توفير الرعاية الصحية فيها من قبل مانحين خارجيين (منظمات المجتمع المدني)، في حين تعتبر الرعاية الصحية لمرضى السرطان فيها من المستوى الثالث وبالتالي لا يتم تمويلها من قبل هؤلاء المانحين، ويُطلب من المنظمات غير الحكومية جمع التبرعات بشكل مستقل لهذه الحالات، لذلك، فإن توفر خدمات التشخيص والعلاج المجانية للسرطان محدود للغاية بالنسبة للسكان حيث يعيش 90% تحت خط الفقر.

لكن في الوقت الحالي، فإن مدير منظمة "أوسوم" أكد لعنب بلدي، أن المنظمة ستتجاوب مع مناشدة وزارة الصحة السورية، وسيكون هناك تواصل مع الوزارة من أجل تنسيق الاستجابة لهذه المناشدة، مضيفًا، "سنحاول أن نقوم بدورنا بالشكل المطلوب من خلال توفير التمويل والأدوية والاستشارات الخبيرة من قبل أطبائنا".

إحصائيات

في 18 من كانون الأول 2024، قدمت محفظة "BMC" البحثية مراجعة منهجية للسرطان والصراع في سوريا، ضمت معظم الأبحاث التي تناولت مرض السرطان ومكافحته في سوريا، وخلصت هذه المراجعة إلى عدة نتائج أبرزها:

- شهدت نسبة الوفيات جراء السرطان في سوريا زيادة بنسبة 31.7% مقارنة بـ2015، و بمعدل وفيات إجمالي قدره 89.6 وفاة لكل 100 ألف شخص في عام 2022.
- شهدت نسبة الإصابة بمرض السرطان في سوريا زيادة بنسبة 40% مقارنة مع عام 2015، بمعدل إجمالي 135.7 إصابة لكل 100 ألف شخص في عام 2022.
- تتراوح تكاليف معالجة السرطان في سوريا بين 100 دولار و1000 دولار شهريًا، وهو ما ورد أنه مكلف للغاية بالنسبة للمواطن السوري العادي، بحسب دراسة أجريت عام 2016.

ما مهمة وسقف الإعلام الرسمي في سوريا بعد اليوم

علي عيد

منذ 8 من كانون الأول 2024، يتكرر الحديث عن فوضى المعلومات وغياب الإعلام الرسمي في سوريا، ويعتقد كثيرون أن المسألة سيجري حلّها بمجرد انطلاق القناة الإخبارية الرسمية، أو ترتيبات إضافية في عمل وكالة الأنباء الرسمية (سانا)، التي لم ينقطع عملها بالأساس.
الانتقادات الموجهة لضعف الرسالة الرسمية حول الأحداث الكبيرة التي شهدتها البلاد، وخصوصًا أحداث الساحل، ربما فهم البعض أنها ستُحل بمجرد وجود تلفزيون رسمي ينقل البيانات، والمسألة ليست كذلك بالمطلق.
الإعلام الرسمي ليس الاسم الصحيح لما يحتاج إليه الناس داخل أي أرض تجمعهم تسمى وطنًا، لكنه الاسم المتداول، أما المطلوب بالمعنى الحقيقي فهو الإعلام الوطني (National Media)، وليس المقصود أيضًا بمفردة "الوطني" أنه يميز بين أشخاص وطنيين وآخرين غير وطنيين، فجميع المواطنين هم أبناء الدولة لا السلطة، وإرضاؤهم هو غاية وجود كل سلطة.
الإعلام الرسمي أو الوطني، يقابله إعلام محلي (Local Medi) قد يكون ملكية خاصة أو مشتركة، أو غير ربحي أو متخصص، وقد يشترك الجميع في الفائدة أو ببعض جوانب المهمة، لكن الإعلام الوطني يختلف في نطاق التغطية، والمحتوى، والجمهور، والتأثير والموارد.
والوصول إلى تحقيق الغاية، يستدعى القناعة أولًا لدى إدارة العمل الصحفي الرسمي بأن مهمته هي في اتجاهين، الأول سماع صوت الناس وهمومهم، والثاني سماع صوت الدولة وشرح رؤيتها.
في الدول التي تحكمها أنماط شمولية، كما حصل في سوريا على مدى عقود، تسيطر الدولة على الإعلام الوطني، وتكون الرسالة في اتجاه واحد (هابط)، إذ تنحصر المهمة في التبرير والتسويق لسياسات الحكم.
أما في الدول الديمقراطية، فيعتبر هذا الإعلام ملكًا للشعب باعتباره يتمول من دافعي الضرائب، واستغنت معظم تلك الدول عن هذا النمط، باعتبارها راكمت من التجارب ما يسمح بتنظيم المهنة ومنع انجرافها لتصدير خطاب الأنظمة والأحزاب والجماعات.
ما سبق لا يعفي من نقاش دائم حول سيطرة المالكين وتمرير توجهاتهم، وهذا ما نتج عنه إلغاء المسافة بين الإعلامين الوطني والمحلي، وانتفاء الحاجة إلى تمويل الدولة للإعلام سوى في إطار محدد الأهداف والجمهور، كما هو الحال لـ"BBC" البريطانية، وفرنسا الدولية (France Médias Monde)، على اعتبار أن تلك المؤسسات تلعب دورًا على المستوى الخارجي، وهذا الدور مرتبط بمصالح الدولتين في العالم ما بعد حقبة الاستعمار.
تعتبر سوريا اليوم من الدول الهشّة أمنيًا، كما أنها تفتقر لشبكات أمان مجتمعي، وتعاني من اقتصاد مدمّر، كما باتت ساحة لصراع نفوذ، ما يرجح حصول هزّات على مختلف الصعد، وهذا ما يبرر وجود الإعلام الرسمي أو الوطني لحين استقرار البلاد، وصدور تشريعات تنظم العمل الإعلامي، لكن هدف الاستقرار لن يتحقق دون اعتبار الإعلام شريكًا في التنمية والسلام، وهذه هي المهمة الصعبة.
وصولًا إلى إعلام وطني، هناك خطوات يجب أن تتحقق على مستوى القطاع من جهة، وعلى مستوى الرسالة والمحتوى من جهة ثانية.
ماذا سيضم ذلك الإعلام، وما مهمته على المستويين الداخلي والخارجي، ومن سيضع سياسات التحرير، ومن سيراقب المحتوى لضمان عدم انحيازه وتمثيله الصحيح.
أخشى أن القناة الإخبارية الرسمية التي انطلقت هذا الأسبوع لا تملك حتى اللحظة سياسات تحريرية، ولا كتاب أسلوب يوضح المصطلحات وحساسيتها للتنوع، وبهذا يمكن أن نراها تقدم خطابًا انفعاليًا، أو حتى ممالئًا للسلطة في لحظات حرجة، وبالتالي اعتبارها امتدادًا لنهج سابق، أو تقديم نمط متكلّس جريًا على عادة الإعلام في الدول ذات الأنظمة الشمولية، مثل كوريا الشمالية وإيران، وحتى ممارسات الإعلام في عهد الأسدين الأب والابن.
في نقاش مفتوح ضمن برنامج حواري "تحت الهواء" قبل انطلاق بث "الإخبارية السورية" يقدمه الصديق معاذ محارب، وكنت أحد الضيوف، طُرح السؤال عن سقف النقد في الإعلام الرسمي السوري، لحظت ترددًا لدى زملائي الضيوف، وكأن الحديث عن سقف لا يتجاوز نقد أداء وزراء الحكومة، فقلت إن الصحيح ألا يكون هناك سقف، وأن يصل النقد إلى مستوى رئيس الجمهورية، وأعني ما أقول، وأريد هنا أن أميز بين النقد وبين لغة الشتيمة أو الثرثرة أو الانفعال المبني على رؤى ضيقة.
لا يسمح الإعلام أيًا كان نوعه بلغة خارجة عن المألوف أو الأخلاقيات، لكنه يضمن تنوع الآراء، ويرفع سقف نقد السياسات والخطط وعمل المؤسسات الرسمية بمستوياتها كافة، عبر متخصصين، وسياسيين، وناشطين مدنيين، وذوي خبرة، وهذا الفسح يعتبر خط المواجهة الأول لمحاربة الفساد وتصويب الأداء، والشعور بأن هذا الإعلام يمثل الناس، وأن من يرعاه هو دولة تحفظ حقوق الجميع.. وللحديث بقية.

في استرخاص دم السوريين

غزوان قرنفل

أثارت مشاهد الفيديو الذي تم تداوله عبر وسائل التواصل الاجتماعي خلال الأسبوع الماضي، والذي يظهر فيه أحد أبرز رموز مجزرة التضامن وهو يتسلم ويستقبل معتقلين من طائفته يفترض أنهم متهمون بارتكاب جرائم أو انتهاكات بحق بقية السوريين، السؤال، كيف لمجرم حرب جرائمه موثقة بالصوت والصورة أن يكون راعيًا لسلم أهلي متوهّم.
هذه المشاهد تضعنا جميعًا بمواجهة سؤال عما إذا كان ملف العدالة الانتقالية قد نُحّي جانبًا ولم يعد ضمن أجندة عمل السلطات السورية الجديدة، وهذا ما أعتقده تمامًا وأكاد حتى أن أجزم به رغم تصريح وزير العدل بخلاف ذلك.
السلطات الجديدة ودون أي مواربة بالكلام، من الواضح حقًا أنها لا تعبأ بمسألة العدالة الانتقالية، وإن كانت ألمحت إليها أو صرحت عن عزمها الاشتغال عليها في تصريح من تصريحاتها لأسباب عديدة، يأتي في مقدمتها سعيها المحموم لترسيخ قوائم سلطتها ومحاولة إكسابها الشرعية الوطنية والاعتراف الدولي بأي ثمن، وهي تعتقد أن خطوة من هذا النوع قد تفسر على أنها توجه منها لاستهداف مكوّن بعينه، خصوصًا بعد الأحداث الدموية في الساحل مؤخرًا، فوجدت في مصطلح السلم الأهلي أولوية، وربما بديلًا عن العدالة الانتقالية، كما أنها ربما تخشى من توسع مروحة المساءلة لتشمل بعضًا من أعضائها أو مسؤوليها أو من مناصريها ممن ارتكبوا أيضًا جرائم وانتهاكات كثيرة خلال سنوات الصراع.
لا يمكن ضمان السلم الأهلي الذي يبحث الجميع عنه ما لم تكن قاطرة العدالة هي في مقدمة قطار التوجه للمستقبل، كما لا يجوز ولا يحق للسلطات الجديدة أن تدفع فاتورة السلم الأهلي من حساب الضحايا الذين قتلوا بدم بارد وسحقوا طوال سنوات في أقبية التعذيب، ولا يمكن إهدار كل القهر الذي عاناه ذوو الضحايا وأولئك الذين لم يعرفوا بعد مصير أبنائهم، إنه حقًا عبث بالسلم الأهلي لا ضمان له.
العدالة الانتقالية ليست ترفًا فكريًا أو حقوقيًا على الإطلاق، بل هي حاجة قانونية وأخلاقية، وضرورة مجتمعية نحتاج إليها جميعًا لنكرس في مجتمعاتنا ثقافة المساءلة كبديل عن ثقافة الإفلات من العقاب، وهي أحد أهم الأسس التي نحتاج إليها كسوريين للتأسيس لدولة القانون التي تجعلنا مواطنين تحت خيمة الحماية القانونية من تغول السلطة، أي سلطة، وافتراسها للمجتمع وحقوق الناس واستباحة حيواتهم، كما كان يحصل طوال نصف قرن مضى.
ندرك حقًا، ونؤمن تمامًا أن العدالة الانتقالية هي جسر عبور المجتمع السوري من ضفة الاحتراب والتنازع إلى ضفة السلامة الوطنية، فالجريمة المتمادية التي ارتكبت بحق السوريين طوال عقد ونصف لا تزال آثارها بادية أمامنا، ولا تزال الأيادي التي ارتكبتها تقطر دمًا دافئًا من أجساد ضحايانا، وهذا المشهد المريع لا يجبره مجرد كلام عن تسامح وتغاض ونسيان الماضي، بل لا يجبر انكساره سوى عدالة ومساءلة وقصاص من كبار مرتكبي الجرائم والانتهاكات، من أي ملة أو مكوّن كانوا، على الأقل على الجرائم التي خلفت جرحًا غائرًا في وجدان المجتمع، حينئذ يمكن انطلاق مركب المصالحة الوطنية لترميم النسيج الاجتماعي والوطني، لأننا نعتقد أن العدالة إذ تحفظ الحقوق وتجبر الضرر، فكذلك المصالحة الوطنية تحفظ المجتمعات وترمم التصدعات فيها.
نحن نريد عدالة انتقالية لأننا معنيون بترسيخ ثقافة وسنن المساءلة كبديل موضوعي عن ثقافة الإفلات من العقاب، وهو ما يعزز مبدأ سيادة القانون وسموه، الأمر الذي يشيع إحساسًا بالأمان المجتمعي، ويرسل رسالة بأن الحقوق المستباحة قد ولى وطوي زمانها.
إن ما تفعله السلطة الحالية بهذا الشأن لا يؤشر إلى اهتمامها بحقوق الضحايا، ولا إلى اهتمامها بإطلاق برنامج وطني للعدالة الانتقالية التي هي أوسع مدخلًا للسلم الأهلي، واستعاضت بدلًا عن ذلك بمجرم حرب طليق ليصنع لها سلمًا أهليًا متخيَّلًا، ولو على حساب أولئك المدفونين بمقابر جماعية أو أولئك الذين أحرقت جثثهم في حفرة التضامن بعد قتلهم غيلة، أو أولئك الذين فقدوا بشريتهم وعقولهم في غياهب السجون وعتمة الزنازين، أو إلى أولئك الذين طمرت جثثهم في غرف الملح بصيدنايا، وما بعدها نماذج للموت وتفاصيل كثيرة عن استباحتنا، فمن يجب أن يؤدي ثمن كل تلك المواجع إلا عتاة المجرمين كهذا المسخ الذي يقيم في فنادق ومنتجعات النجوم الخمس ويذهب محملًا بكل ما يستطيع حمله من وقاحة ليزور حي التضامن، وربما مشى الخيلاء فوق ذات الحفرة التي دفن فيها ضحاياه.
يا سادة القرار، لا ترخصوا دماء الضحايا ومواجعهم، فذلك بلاء عظيم، لأنه ينتهك قيمة العدالة والله عادل لو تعلمون، وهو القائل: "ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب لعلكم تتقون"، حيث جعل الله تعالى من القصاص مدخلًا لصناعة الحياة والتواؤم والسلم الأهلي والمجتمعي.

النفوذ التركي وإضعاف دمشق أو اتفاق سلام

ما دوافع التصعيد الإسرائيلي في سوريا

عنب بلدي
ملف العدد 685
الأحد 06 نيسان 2025

إعداد:
خالد الجرعتلي
هاني العبد الله

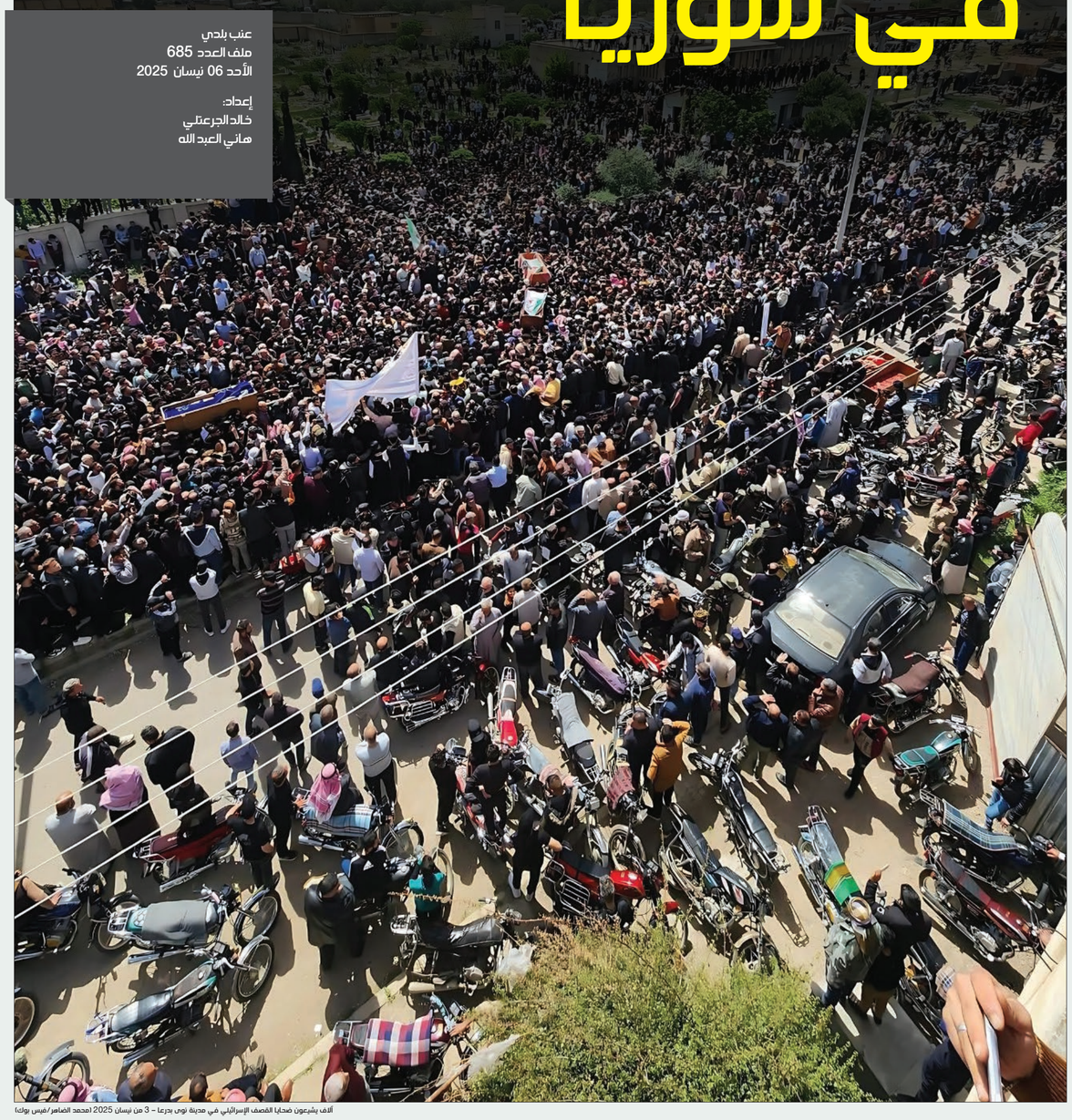

آلاف يشيعون ضحايا القصف الإسرائيلي في مدينة نوى بدرعا – 3 من نيسان 2025 (محمد الضامر/فيس بوك)

صارت التحركات الإسرائيلية في الأراضي السورية حدثًا يوميًا منذ سقوط النظام السوري في 8 من كانون الأول 2024، بمبررات مختلفة، إذ بدأت إسرائيل التوغل وتدمير ترسانة جيش النظام المخلوع العسكرية، بزعم خوفها من وقوعها في أيدي متطرفين، وفق ما كانت تقوله إسرائيل.

ومع مرور الوقت، كان ما يحدث في سوريا ضبابيًا بالنسبة لمراكز صنع القرار في إسرائيل، واقتصرت مبررات التدخل على تدمير أسلحة، ومصادرة أخرى كان يستخدمها النظام في المنطقة المنزوعة السلاح بالقرب من محافظة القنيطرة.

وفي شباط الماضي، بدأت مبررات إسرائيل للتدخل في سوريا تأخذ منحى عدائيًا أكثر، إذ قالت وزارة الخارجية الإسرائيلية، في 25 من شباط، إن الحكومة السورية الجديدة "جماعة إرهابية إسلامية جهادية من إدلب، استولت على دمشق بالقوة"، معربة عن استعدادها لحماية الأقليات الدينية في البلاد.

وتحولت تباعًا لتتركز حول قلق إسرائيل من النفوذ التركي المتنامي على الساحة السورية، وهو ما اعتبره مراقبون تصعيدًا قد يمتد لفترة طويلة.

وبينما تستمر وتيرة التحركات الإسرائيلية في التصاعد، يبدو أن السلطات السورية لا تحمل الكثير في جعبتها لإيقاف تحركات الجيش الإسرائيلي، في وقت تزداد فيه حدة الضربات بمختلف المحافظات.

زاد في الأمر تزايد مخاوف إسرائيل من الانتشار التركي المتوقع في قواعد عسكرية داخل سوريا، بموجب اتفاقيات مع السلطات الجديدة.

تناقش عنب بلدي في هذا الملف مسوغات التحركات الإسرائيلية في سوريا، وتأثير قرب الحكومة السورية الجديدة من تركيا على هذا التصعيد، واعتباره مسوّغًا لتحركات إسرائيل في سوريا، والخيارات السورية أمام استقطاب بين الشمال والجنوب علقت المصلحة السورية فيه.

وحدة عسكرية من الجيش الإسرائيلي في المنطقة العازلة جنوبي سوريا- 9 كانون الأول 2024 (أفيخاي أدرعي)

تنافس تركي– إسرائيلي

تخطط تركيا لإنشاء قواعد عسكرية متعددة، مستفيدة من البنية التحتية للمطارات السورية في منطقة تدمر، حيث يقع مطارا "تدمر" و"T4"، وفق ما ذكرتهتقارير إعلامية، ولم تؤكده الحكومة التركية.

مركز "ألما" الإسرائيليللأبحاث نشر، في 25 من آذار الماضي، تقريرًا قال فيه إن معلومات متكررة وردت من سوريا بشأن حوادث جوية شملت احتكاكًا بين طائرات سلاح الجو الإسرائيلي والتركي، لافتًا إلى أن هذه الحوادث، وإن لم يؤكدها أي من الجانبين، قد تعتبر "دليلًا إضافيًا على التهديد الذي تشكله تركيا على إسرائيل".

وأضاف أنه على غرار الفترة التي كان فيها انتشار روسي كبير في سوريا، فإن الأتراك يمكن أن يتخذوا مجموعة متنوعة من التدابير الانتقامية إلى جانب إرسال طائراتهم ضد الطائرات الإسرائيلية، وقد تشمل هذه الإجراءات تزويد السوريين بمعلومات استخباراتية مسبقة عن النيات الإسرائيلية، ونشر تفاصيل الأنشطة الإسرائيلية، ونقل الأسلحة التقليدية المتقدمة إلى السوريين (مع التركيز على أنظمة الدفاع الجوي والصواريخ والطائرات دون طيار وأكثر من ذلك).

ويعتقد المركز أن إسرائيل ستعرف كيفية العمل عسكريًا في سوريا حسب الحاجة، حتى في ظل وجود القوات التركية، كما فعلت خلال الوجود الروسي، وقد يتطلب هذا من إسرائيل بذل جهود استخباراتية أكبر لتجنب الاحتكاك مع القوات التركية، ويتطلب تحسين إدارة المخاطر والاستعداد للردود التركية المحتملة.

ولم يستبعد أن تتفوق المصالح الأمنية المشتركة للطرفين على التوترات السياسية الكبيرة، وقد تنشأ آلية تنسيق عسكري، مماثلة لتلك التي أُنشئت مع القوات الروسية الموجودة في سوريا.

ووفق ما نقلته صحيفة "جيروزاليم بوست" الإسرائيلية عن مصدر أمني لم تسمَّه، في 31 من آذار الماضي، فإن إنشاء قاعدة جوية تركية في سوريا، من شأنه أن يقوض حرية عمل إسرائيل، معتبرًا أنه "تهديد محتمل".

وبحسب الصحيفة، أجرت القيادة السياسية والأمنية الإسرائيلية، خلال الأسابيع الماضية، عدة مناقشات تتعلق بمخاوف من تعمق التدخل التركي في سوريا.

النفوذ التركي يستفز إسرائيل

لم تقتصر الجغرافيا السورية على كونها بريد رسائل إسرائيلي لتركيا، إذ لعبت أنقرة هذا الدور أيضًا، وفق ما يعتقده الصحفي السوري ماجد عبد النور، الذي قال إن تركيا تبعث رسائل مفادها أنها تسعى لبناء نفوذ قوي في سوريا، كجس نبض للموقف الإسرائيلي، لكن التصريحات التركية المتكررة كالحديث عن ترسيم الحدود مع سوريا مثلًا، وزيارات مسؤوليها إلى سوريا تستفز تل أبيب.

وقال عبد النور لعنب بلدي، إنه بالنسبة لإسرائيل، فإن تركيا مثل إيران، فهي لن تستبدل إسلامًا سياسيًا شيعيًا بإسلام سياسي سني، لذلك لن تسمح تل أبيب لأنقرة بالتمدد وتقوية نفوذها أكثر في سوريا، ما يعني أن إسرائيل ستستمر بالتصعيد في سوريا، طالما أن هناك نية تركية بزيادة نفوذها في المنطقة، وسيبقى السوريون هم من يدفع الثمن.

وزير الخارجية التركي، هاكان فيدان، قال لوكالة "رويترز"، إن تركيا لا تريد مواجهة مع إسرائيل في سوريا، مضيفًا، "إذا أرادت دمشق التوصل إلى تفاهمات معينة مع إسرائيل فهذا شأنها".

من جانبه، يرى المحلل السياسي أحمد عطاونة، مدير مركز "رؤية للتنمية السياسية"، أن النفوذ التركي في سوريا الذي يشكل هاجسًا لإسرائيل، هو النقطة الأكثر حرجًا في المشهد، خصوصًا أن لا رغبة إسرائيلية أو تركية في مواجهة مباشرة، كما أن إسرائيل تدرك أن تركيا دولة كبيرة وقوية، وهي أيضًا عضو في حلف "الناتو"، وبالتالي المواجهة معها ليست سهلة أبدًا.

وقال عطاونة لعنب بلدي، إن إسرائيل تحاول رسم حدود لمستوى الوجود التركي في سوريا من وجهة نظرها، وبالتالي تريد إيصال رسالة لأنقرة، مفادها أنها لن تسمح لها بالسيطرة على كامل التراب السوري أو أن يكون لها نفوذ في كامل سوريا.

ولفت المحلل السياسي إلى أن تركيا مصرة على خطواتها في سوريا، وبالتالي لن تفلح استراتيجية إسرائيل أمامها، مشيرًا إلى أن أنقرة تنظر إلى انتشارها في سوريا كجزء من أمنها القومي، وتصر أيضًا على فكرة استقرار سوريا موحدة تحت حكم مركزي، وهو مطلب استراتيجي مهم لتركيا نظرًا لأن أي تقسيم في سوريا سينعكس بالتأكيد على تركيا.

عطاونة قال أيضًا، إن الموقف الإقليمي والدولي يمكن أن يساند تركيا في فرض استقرار بسوريا، ولذلك قد تكون إسرائيل تلعب في الوقت الضائع أو في الوقت الأخير، ولن تتمكن من فرض إرادتها في سوريا.

صراع الحدود

أفضت العمليات العسكرية لـ"غرفة عمليات ردع العدوان" إلى إسقاط النظام السوري نهاية عام 2024، لكن نتائجها لم تقتصر على ذلك، إنما أدت إلى إنهاء نفوذ إيران في سوريا، وفتح الساحة السورية على عهد جديد وتحالفات جديدة.

ومنذ سقوط النظام عادت، سفارات عديدة لفتح أبوابها في دمشق، بعد نحو 13 عامًا على غيابها، كان أبرزها وأولاها تركيا وقطر.

وبعد هزيمة المشروع الإيراني داخل سوريا وانفتاح البلاد على عهد جديد، ظهر دعم واضح جدًا من المحور التركي الخليجي للحكومة المؤقتة، وكان هذا الدعم مترافقًا بشيء من النفوذ التركي في الشمال السوري، بناء على مخاوف تركية من قيام دولة كردية على حدودها الجنوبية، وفق ما يراه الباحث السياسي جمال الشوفي.

الباحث ربط رغبة تركيا بمد نفوذها داخل سوريا بقلق الحدود، إذ اعتبر أن الشمال السوري يهدد تركيا بقيام دولة كردية، قد تمتد لداخل أراضيها في حال لم تتحرك ضدها، لافتًا إلى أن إسرائيل أيضًا تتحرك بناء على القلق نفسه.

وقال الشوفي لعنب بلدي، إن هناك استقطابًا بين الشمال والجنوب تقوده تركيا وإسرائيل.

ولفت إلى أن القلق التركي واضح المعالم حتى اليوم، خصوصًا أن الوضع الأمني في سوريا لم يستقر بعد، لكن في الجنوب تسعى إسرائيل للاستثمار في ضعف الدولة السورية الناشئة بالوقت الحالي، وأعلنت بناء على رغبتها هذه عن فض اتفاقية "فض الاشتباك" الموقعة عام 1974، وتوغلت داخل بعض قرى القنيطرة، في محاولة منها لترسيم الحدود مرة أخرى بمعاهدة دولية جديدة.

واعتبر الشوفي أن إسرائيل تسعى للاستثمار بموضوع الأقليات الدينية، لافتًا إلى أن هذا هو الاستثمار السيئ الذي يقوض محاولة الاستقرار.

الباحث أضاف لعنب بلدي أنه بالمقابل، هناك موضوعات أخرى تتعلق بتركيا وترسيم حدودها، لكن النقطة المهمة هي ضرورة تمسك سوريا بالعمق العربي الذي يعتبر الأوضح والأفضل للبقاء بعيدًا عن خطر الاستثمار الإسرائيلي بالداخل السوري، خصوصًا أن إسرائيل لا تريد سوى ترسيم حدودها بمعاهدة دولية جديدة، مستبعدًا أن تكون إسرائيل تبحث عن توغل بري، بل تحاول الهيمنة التقنية والمادية على دول الجوار.

> مخاوف تركيا في الشمال السوري أساسًا هي من قيام دولة كردية على حدودها، وهذا جزء من الاستقطاب بين الشمال والجنوب، بينما تبحث إسرائيل جنوبًا عن الاستثمار في ضعف الدولة السورية الناشئة بالوقت الحالي، وأعلنت بسبب ذلك عن فض اتفاقية 1974 في بعض قرى القنيطرة، بهدف محاولة ترسيم الحدود مرة أخرى بمعاهدة دولية جديدة.
>
> جمال الشوفي
> باحث سياسي

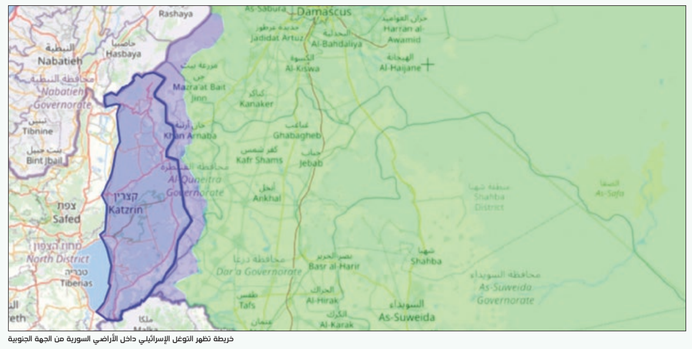

خريطة تظهر التوغل الإسرائيلي داخل الأراضي السورية من الجهة الجنوبية

رسائل أخرى.. إبقاء سوريا ضعيفة

لم تكن تركيا حجة إسرائيل الأولى في سوريا، إذ توغلت في الجنوب السوري بحثًا عن معدات عسكرية، وأعلنت مصادرة عدد منها، ثم ضربت مواقع عسكرية قالت إنها تحوي مخازن أسلحة للنظام السابق، إلى جانب غارات أخرى قالت إنها ضربت مجموعات مرتبطة بجماعات فلسطينية.

الاستناد إلى الوجود التركي في سوريا جاء مؤخرًا بعد حديث تركي عن توقيع اتفاقيات عسكرية مع سوريا، رغم أن تركيا قالت إنها لا تبحث عن صدام مع إسرائيل في سوريا.

مدير مركز "رؤية للتنمية السياسية"، أحمد عطاونة، يرى أن إسرائيل تمارس ذات السياسة التي اتبعتها منذ زمن بعيد تجاه كل الدول التي يمكن أن تؤثر جديًا في المنطقة، ويمكن أن يكون أثرها مخلًا بتوازن القوى.

وقال عطاونة لعنب بلدي، إن إسرائيل تعلم القيمة الجيواستراتيجية لسوريا، وتعلم تاريخها وموقفها من القضية الفلسطينية ومن الصراع العربي- الإسرائيلي، وبالتالي تستمر في إحداث الفوضى والضغط العسكري والأمني على سوريا بوصفها دولة محورية ومركزية في المنطقة.

وأضاف أنه بعد التغيير الكبير الذي حدث في سوريا وسقوط النظام، باتت إسرائيل تنظر بعين الشك للحكم الجديد في سوريا بوصفه حكمًا اسلاميًا لديه مواقف أيديولوجية ومبدئية تجاه إسرائيل، والصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، وبناء عليه، هي ليست مطمئنة ولا ترغب بأن تستقر سوريا موحدة تحت هذا النظام.

وتعتقد إسرائيل اليوم أنها في مرحلة تعيد فيها بناء التوازن العسكري أو الردع الإسرائيلي على مستوى المنطقة، في لبنان وفي سوريا وفلسطين والعراق وكل دول المنطقة، وفق عطاونة، وبالتالي تعتقد أن ممارساتها تعزز من سياسة الردع في المنطقة.

وأشار المحلل السياسي إلى مخاوف إسرائيل من النفوذ التركي المتزايد في سوريا، لافتًا إلى أن إسرائيل تنظر إليه على أنه "نفوذ سني" يمهد لإعادة بناء قوة سنية كبيرة في المنطقة، وهو ما يشكل خطرًا على وجودها.

> إسرائيل متخوفة بشكل كبير جدًا من النفوذ التركي، وما تعتقد بأنه نفوذ سني في سوريا، وبالتالي إعادة بناء قوة سنية كبيرة في المنطقة بالنسبة لها تشكل خطرًا على وجودها.
>
> الدكتور أحمد عطاونة
> مدير مركز "رؤية للتنمية السياسية" ومحلل سياسي

وقال عطاونة لعنب بلدي، إن إسرائيل تهدف من تصعيدها العسكري الخشن في سوريا إلى الضغط باتجاه عدم السماح بوجود سوريا موحدة، على أمل أن تسهم في التقسيم استنادًا إلى الأقليات والإثنيات والقوميات المختلفة، وتفصح عن ذلك بصراحة من خلال حديثها عن الدروز السوريين والكرد والعلويين.

رسائل أخرى وراء التصعيد

الباحث في مركز "حرمون للدراسات المعاصرة" نوار شعبان، يرى أن التصعيد الإسرائيلي على سوريا، ليس لاستهداف مواقع أمنية تابعة للنظام المخلوع كما تدّعي، بل لإيصال رسائل غير مباشرة، وتقويض القدرة العسكرية للدولة السورية، وخلق البيئة التي تؤمّن عدم الاستقرار، بالتزامن مع تحركاتها مع الأقليات ومحاولة استمالة الدروز في الجنوب لصفها.

وقال شعبان لعنب بلدي، إن زيادة التصعيد سببه كذلك تغيّر المنظومة التي كانت تتعامل مع إسرائيل، فخلال حكم الأسد، كان هناك تهديد أمني على تل أبيب متمثل بإيران، وكانت إسرائيل تتعامل مع هذا التهديد بطريقة أمنية، عبر قصف كل فترة يستهدف أي تحركات مشبوهة لإيران داخل سوريا.

وكانت إسرائيل قادرة على ضبط الأمور الأمنية في سوريا بوجود نظام الأسد سابقًا، وفق شعبان، سواء عن طريق توازنات واتفاقات غير معلنة مع الروس، أو عن طريق تسريب مخابرات الأسد معلومات لإسرائيل عن المواقع الإيرانية في سوريا، بينما أدى تغيّر الحكم في سوريا إلى خلق حكومة جديدة مستقلة تحاول أن تبني سيادتها، وفق شعبان.

ولفت الباحث إلى أن أدوات إسرائيل السابقة اختلفت، إضافة إلى أن الحلفاء الجدد للحكومة السورية، ومنهم تركيا التي يعتبر تهديدها على إسرائيل ليس أمنيًا وإنما بنيوي واستراتيجي، باتت تشكل خطرً كبيرًا على الاستراتيجية التي تتبعها ما بعد 7 من تشرين الأول 2023، وهذه كلها أمور تفسر سبب التصعيد الإسرائيلي على سوريا، وفق نوار شعبان.

> أدوات إسرائيل السابقة اختلفت، كما أن الحلفاء الجدد للحكومة السورية، ومنهم تركيا التي يعتبر تهديدها على إسرائيل ليس أمنيًا وإنما بنيوي واستراتيجي، باتت تشكل خطرً كبيرًا على الاستراتيجية التي تتبعها إسرائيل ما بعد طوفان الأقصى، وهذه أمور كلها تفسر سبب التصعيد الإسرائيلي على سوريا.
>
> نوار شعبان
> باحث في مركز "حرمون للدراسات المعاصرة"

موافقة ودعم أمريكي

في 28 من شباط الماضي، نقلت وكالة "رويترز" عن مصادر مطلعة أن إسرائيل تمارس ضغوطًا على الولايات المتحدة لإبقاء سوريا "ضعيفة ولا مركزية"، مع السماح لروسيا بالاحتفاظ بقواعدها العسكرية على الساحل السوري لمواجهة النفوذ التركي المتزايد في سوريا.

وبينما لم تبدِ أمريكا أي رد فعل تجاه سلوك إسرائيل في سوريا، توقع مسؤولون أمريكيون أن تنشأ علاقات بين إسرائيل ودمشق، دون الإشارة إلى كيفية تحقيق ذلك.

ويعتقد الباحث المتخصص في الشأن السياسي نادر الخليل، أن إسرائيل تستند خلال تحركاتها في سوريا إلى دعم أمريكي على الصعيدين السياسي والعسكري، ما يمنحها حرية أكبر في التحرك داخل سوريا.

وقال الباحث لعنب بلدي، إن ضعف الدولة السورية أحد ارتكازات إسرائيل في سلوكها داخل الأراضي السورية، إذ تستغل حالة الضعف التي تعاني منها سوريا منذ اندلاع الثورة السورية عام 2011، ما يتيح لها تنفيذ ضربات جوية واستهداف مواقع تعتبرها تهديدًا لها، لتمنع وجود أو إنشاء أي قواعد ومعدات عسكرية تشكل تهديدًا مستقبليًا لهيمنتها.

وتحاول إسرائيل أيضًا تقديم نفسها كحامية لبعض الأقليات الدينية في سوريا مثل الدروز، وتعبر عن ذلك علنًا على أنه مبرر يمنحها الحق للتدخل في بعض المناطق السورية.

من جانبه، اعتبر الباحث في مركز "عمران للدراسات الاستراتيجية" معن طلاع، أن إسرائيل تعتمد على موجّهات داخلية بلورتها بعد عملية "طوفان الأقصى" في تشرين الأول 2023، وهي "ضرورة عدم وجود قوى مناوئة لها في محيطها الحيوي".

طلاع قال لعنب بلدي، إن هذه الاستراتيجية تشمل لبنان وجنوبي سوريا، وعدم جعل أي قوى جديدة تمتلك حتى القدرة الفنية على تشكيل منظومة دفاع وليس فقط منظومة هجوم، وتحاول بذلك أن تجعل هذه المنظومة ضعيفة لا تمتلك أي مقومات للرد، لأن إسرائيل تنظر إلى ما تعرضت له عام 2023 على أنه خرق أمني استراتيجي لم تتعرض له منذ 2008، وبالتالي هي تحتاج إلى آلية ردع جديدة.

ولفت إلى أن جل موظفي الإدارة الأمريكية في إدارة ترامب يتفقون على ضرورة دعم إسرائيل، وأيضًا على عدم محاباة "الإسلام السياسي"، لذلك هي اليوم تحاول استغلال فرصة الوقت الضائع وتثبيت قواعد جديدة للتعاطي مع هذا المشهد.

دخول قوات الاحتلال الإسرائيلي إلى المنطقة العازلة على الحدود السورية مع الجولان المحتل- 9 كانون الأول 2024 (أفيخاي أدرعي/ إكس)

خيارات سوريا محدودة

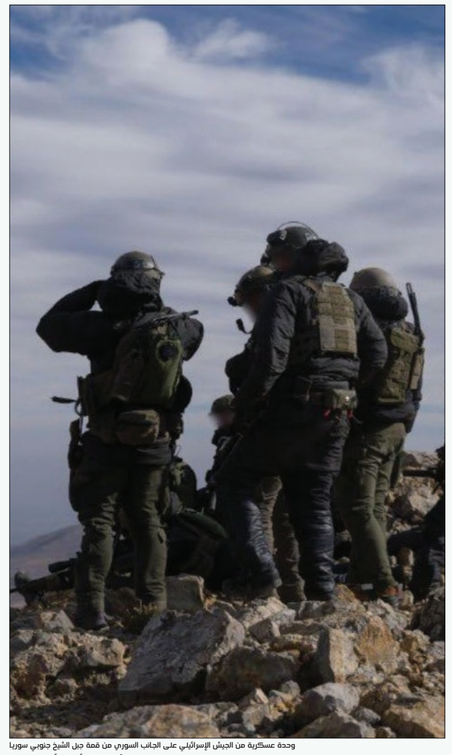

وحدة عسكرية من الجيش الإسرائيلي على الجانب السوري من قمة جبل الشيخ جنوبي سوريا – 9 كانون الأول 2024 (أفيخاي أدرعي/ إكس)

الخارجية السورية أصدرت عدة بيانات أدانت فيها الهجمات الإسرائيلية على سوريا.

وعقب القصف الإسرائيلي على مطار حماة ومواقع أخرى، قالت الخارجية السورية، إن هذا التصعيد غير المبرر هو محاولة متعمدة لزعزعة استقرار سوريا وإطالة معاناة شعبها، وتقويض جهود التعافي وتكريس سياسة الإفلات من العقاب.

في ظل تواصل التصعيد الإسرائيلي عقب سقوط النظام، قال الخبير الاستراتيجي والباحث غير المقيم في معهد "ستمسون" بواشنطن عامر السبايلة، إن الخيارات أمام الحكومة السورية ضيقة جدًا، فهذه الحكومة ما زالت في مرحلة إعادة التأهيل، وتواجه تحديات على مستوى اتخاذ القرارات داخليًا، أو على مستوى بناء العلاقات الخارجية والحصول على الاعتراف الدولي.

وأضاف السبايلة، "بالنسبة للوضع الحالي، أعتقد أنه ليس هناك قدرة لدمشق على المواجهة العسكرية مع تل أبيب، أي بمعنى حرب تقليدية، ولا حتى على المناورة الدبلوماسية على الصعيد الدولي".

> **الخيارات أمام الحكومة السورية ضيقة جدًا، فهذه الحكومة ما زالت في مرحلة إعادة التأهيل، وتواجه تحديات على مستوى اتخاذ القرارات داخليًا، أو على مستوى بناء العلاقات الخارجية والحصول على الاعتراف الدولي.**
>
> **عامر السبايلة**
> **خبير استراتيجي وباحث غير مقيم في معهد "ستمسون" بواشنطن**

أمام هذا الواقع، يرى السبايلة أنه ليس أمام الحكومة السورية سوى محاولة التفاهم مع الإدارة الأمريكية، وهو ما سيتم العمل عليه خلال زيارة أحمد الشرع إلى السعودية واحتمالات لقائه مع الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، وبالتالي عندها يمكن البدء بالحديث عن إعادة تشكيل هذا المشهد.

كانت قناة "i24" الإسرائيلية قالت، إن الرئيس الأمريكي ترامب سيلتقي الرئيس أحمد الشرع خلال زيارته المرتقبة للسعودية منتصف أيار المقبل. وبحسب القناة، تم ترتيب اللقاء المرتقب بوساطة شخصية من ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان.

الصحفي ماجد عبد النور، تحدث كذلك عن أن الحكومة السورية ضعيفة وهشة، والخيارات جدًا ضيقة لديها للتعامل مع التصعيد الإسرائيلي، وليس أمامها إلا العمل الدبلوماسي، مشيرًا إلى أن على تركيا أن تدرك أن الحكومة الوليدة في دمشق ليست لديها من الرفاهية السياسية والدبلوماسية ما يجعلها تدفع ثمن السلوكيات التركية التي تزعج إسرائيل.

وأضاف عبد النور أن أمريكا ما زالت مترددة بالاعتراف بالحكومة السورية، والاتحاد الأوروبي لا يؤثر على إسرائيل رغم انفتاحه على دمشق، وبالتالي العرب هم الوحيدون القادرون على التأثير على إسرائيل، لكن ليس هناك حتى الآن أي موقف ملموس، وتكتفي تلك الدول بالإدانات.

بدوره، قال نوار شعبان، إن على الحكومة السورية اللجوء إلى المجتمع الدولي بشكل متواصل دون ملل، وتوثيق الانتهاكات وإصدار البيانات بوقتها، إضافة إلى الاهتمام بالحاضنة الشعبية التي تتأثر بالتصعيد الإسرائيلي، عبر تقديم مساعدات مادية وتعويضات عن الأضرار إلى جانب التضامن المعنوي.

أما موضوع التصدي عسكريًا، فهذا غير متاح، فليس لدى الحكومة الحالية القدرة على فتح جبهة مع إسرائيل التي زادت شراسة بعد تشرين الأول 2023، حيث دمرت "حزب الله" اللبناني، وأنهت قيادات "حماس" و"الحرس الثوري الإيراني" في سوريا ولبنان، وارتكبت مجازر في غزة، وفق شعبان.

سيناريوهات التصعيد

ثمة العديد من السيناريوهات المطروحة على الطاولة كنتيجة للتصعيد الحاصل على الساحة السورية، يعتقد مراقبون أنها حتمية ما لم يطرأ حدث يغير مسار الأحداث في الميدان، خصوصًا أن المناخ الدولي مُهيأ للتصعيد منذ بدء الحرب الإسرائيلية على غزة، ولبنان، ووصولها إلى حرب أمريكية على اليمن مؤخرًا.

وربط الباحث معن طلاع الأحداث الحاصلة بثلاثة سيناريوهات متوقعة، الأول مرتبط بتعثر حكومة دمشق، وبالتالي تحويل إسرائيل النقاط العسكرية الموجودة في الجنوب السوري إلى قواعد استراتيجية، خاصة بعدما شهدت هذه النقاط توغلات وتدمير بعض مخازن الأسلحة وحتى منظومات الدفاع فيها.

ويرتبط السيناريو الثاني بالصعيد الدبلوماسي، إذ قال طلاع لعنب بلدي، إن التحركات الإسرائيلية في سوريا قد تتوقف في حال توصلت الأطراف لاتفاق مع القوى الإقليمية لتثبيت قواعد اشتباك جديدة، تضمن عدم ملء الفراغ الإيراني بأي قوة مناوئة لإسرائيل، وبالتالي محاولة إقامة ترتيبات وتفاهمات أمنية، يمكن أن تكون بدأت بالفعل، وهناك مؤشرات على ذلك، بهدف إفراز قواعد جديدة لمسار الأحداث، لكن ذلك سيحتاج إلى فترة زمنية طويلة.

ولفت طلاع إلى أن السيناريو الثالث هو أن تكون إسرائيل تستعد لـ"سيناريو الحرب الأهلية" في سوريا، وبالتالي انفلات القدرة على السيطرة على الحدود وغيرها من المخازن، مثل مخزون سلاح استراتيجي لا سيما السلاح الكيماوي أو بقاياه، وبالتالي ترى إسرائيل أنها يجب أن تكون متقدمة جدًا في المسألة السورية على المدى المنظور.

هل يستمر التصعيد؟

يعتبر المناخ الإقليمي الحالي ملائمًا للتصعيد بالنسبة لإسرائيل تجاه سوريا إلى أن يتحقق أمران، أولًا ضمان تحييد الجغرافيا التي تريدها، والثاني تحقيق توافقات سياسية، وفق ما يراه الباحث عامر السبايلة.

السبايلة قال لعنب بلدي، إنه طالما أن المنطقة تتحضر لتصعيد مع إيران، فهذا يعني أن هذه الجغرافيا بالنسبة لإسرائيل يجب عزلها تمامًا عن أي محاولة لاستهداف تل أبيب من خلالها، ما يعني أن سوريا ستبقى محطة للهجمات الإسرائيلية خلال الفترة المقبلة.

من جهته، قال الباحث نوار شعبان، إن الاستهدافات الإسرائيلية لم تعد في سياق الضربات لأغراض أمنية، وإنما هي بسياق ضربات لتوجيه رسائل غير مباشرة، لتقويض أي تحرك عسكري يمكن أن يزعج إسرائيل.

ولفت شعبان إلى أن المشكلة هي في إسرائيل حاليًا، فهي تستهدف أي تحرك تعتقد أنه يهدد مصالحها، لكبح هذا التهديد الأمني أو إيصال رسالة من خلال هذا الاستهداف، وبالتالي لا يمكن التكهن بجدول زمني لتوقف تلك الضربات.

الباحث نادر الخليل قال من جانبه، إن التنافس التركي- الإسرائيلي في سوريا يعكس تضارب المصالح الاستراتيجية بين الطرفين، فبينما تسعى تركيا إلى تعزيز نفوذها الإقليمي، تعمل إسرائيل على حماية أمنها القومي وضمان حرية عملياتها العسكرية.

واعتبر أن التصعيد المباشر بين الطرفين قد يكون مكلفًا، لذا من المرجح أن يستمر التنافس في إطار غير مباشر، مع تدخلات محدودة من كلا الجانبين.

> **لا بد من العمل والتركيز على أهمية الحوار والتفاهم لتجنب المزيد من الصراعات التي يدفع ثمنها الشعب السوري، والحل الوحيد لتجنب تصعيد خطير يكمن في تعزيز الجهود الدولية لإيجاد تسوية سياسية شاملة في سوريا، وضبط التدخلات الخارجية بما يضمن احترام السيادة السورية.**
>
> **نادر الخليل**
> **باحث متخصص في الشأن السياسي**

جنود إسرائيليون يصادرون دبابة تركتها قوات النظام المخلوع في محافظة القنيطرة جنوبي سوريا– 15 من كانون الثاني 2025 (الجيش الإسرائيلي)

مؤسسة بصلاحيات فوق دستورية

لمى قنوت

قبل يوم من تشكيل حكومة المرحلة الانتقالية، أصدر أحمد الشرع، رئيس المرحلة الانتقالية، في 28 من آذار الماضي، قرارًا بإنشاء مجلس أعلى للإفتاء برئاسة الشيخ أسامة الرفاعي، من أجل أن تتحول الفتوى فيه إلى "مسؤولية جماعية"، وليسعى في عمله إلى "ضبط الخطاب الديني المعتدل"، والحسم "في الخلاف المفضي إلى الفُرقة"، حسب قول الشرع، وضم المجلس انتماءات دينية متعددة، كالسلفية (السلفية النجدية)، والأشعرية والصوفية وهو الاتجاه الديني الأكثر شيوعًا في سوريا.

من المفيد أن يمارس المجلس دوره وخاصة بعد خلافات في بعض المساجد و"اتهامات بالبدع" لمشايخ ومصلين من قبل متشددين سلفيين، كالأحداث التي حصلت في حي جامع "الشريعة" بحماة في 4 من آذار، وأدت إلى شجار بين المصلين ومشايخ المسجد خلال صلاة التراويح، وامتدت إلى خارجه وأسفرت عن تدخل الشرطة، التي أطلقت النار بالهواء لتفريق الناس، ما دفع بالشيخ د. عبد القادر الحسين، وهو من دعاة التصوف وأحد أئمة الإسلام الأشعري، إلى التوجه برسالة "لأهل الحل والعقد"، يرفض فيها التدخل في عبادات وأحوال أهل الشام، ومحاولات فرض النموذج النجدي عليهم، ونصحهم إن أرادوا الاستقرار في البلاد "ألا يتركوا الصغار يلعبون بالنار". ومن المفيد أيضًا أن يقوم المجلس بالتصدي ومنع خطاب الكراهية من منابر بعض المساجد والذي من شأنه أن يضر بالسلم الأهلي.

لكن تصريح الشيخ نعيم عرقسوسي، أحد أعضاء المجلس الأعلى للإفتاء، في 2 من نيسان الحالي، كشف عن صلاحيات المجلس الواسعة والشاملة، وبأنه "المصوب والمرشد والموجه للقرارات التي ستصدر، وفيها مخالفة للشريعة، سواء كانت في مسائل إدارية أو قضائية"، ومن مهامه أيضًا، الرقابة على القوانين وقرارات الوزراء، التي يمكن أن تخالف الشريعة الإسلامية، وسيعمل المجلس على إنصاف أي شخص مظلوم قدم شكوى له، ويمكن إيصال أي مظلمة إنسان إلى الجهات المعنية في هذه المظلمة. ولم يجزم عرقسوسي بأن قرارات المجلس ستكون ملزمة باعتبار أن أعضاء المجلس لم يضعوا نظامًا داخليًا بعد، بحكم أنه تشكل عشية العيد.

ومع هذه الصلاحيات والمهام لمجلس الإفتاء، يمكننا القول إنه مشابه لمجلس صيانة الدستور في إيران، الذي يقوم مقام المحكمة الدستورية العليا في العديد من الدول، ولكن في الحالة السورية، فإنه يقوم بمهام المحكمة الدستورية العليا المنصوص عليها في الإعلان الدستوري بالمادة "47"، التي تتولى عادة الرقابة على دستورية القوانين والمراسيم التشريعية واللوائح والأنظمة كإحدى مهامها، رغم أن الإعلان الدستوري لم يُحدد مهام وأطر عملها، كما تتناقض صلاحيات مجلس الإفتاء مع استقلال القضاء المنصوص عليه في الإعلان الدستوري (المادة 43)، ومع تدخله بالسلطة القضائية والتشريعية فإن صلاحياته تتناقض أيضًا مع مبدأ فصل السلطات (المادة 2) من الإعلان، وبهذا المعنى فإن مجلس الإفتاء هو مؤسسة فوق دستورية، تحوُّل نظام الحكم إلى نظام مشيخة، يُستخدم كأداة للضبط الاجتماعي والسياسي والإداري، ويعزز مركزيته في المجتمع ، ويعزز سلطة الحاكم، ومع وجود وزير العدل، مظهر الويس، عضوًا في المجلس الأعلى للإفتاء فسيكون أثره أكثر نفاذًا على القضاء، وطبعًا لا يمكن أن نغفل الإصرار على اختيار وزير العدل في الحكومة الانتقالية من خلفية غير حقوقية، كالوزير السابق شادي الويسي، فهو درس الطب البشري وكان رئيس الهيئة الشرعية والمتحدث باسم مجلس شورى المجاهدين في المنطقة الشرقية.

إن دور المجلس وفق الصلاحيات المذكورة أعلاه هو تقويض لبناء دولة حديثة، دولة القانون، الحيادية تجاه جميع مكوناتها وأيديولوجياتهم، وفي الوقت نفسه، مطلوب من المجلس وأعضائه أن يلعبوا دورًا مهمًا في مخاطبة حاملي السلاح من الفصائل التابعة للأمن العام وغير التابعة له، ونهيهم عن قتل وإيذاء وترويع وإذلال المدنيين، نساء ورجالًا وأطفالًا، في الساحل بسبب هويتهم الدينية، ونهب بيوتهم وأرزاقهم واختطاف شبابهم على الحواجز وتغييبهم قسرًا و"إجبار عائلات الضحايا على دفن أحبائهم في مواقع دفن جماعية دون شعائر دينية أو مراسم دفن علنية"، فلا طائفة أو جماعة ناجية، دون نجاة جميع السوريين والسوريات.

إن جرائم القتل على الهوية، والمستمرة حتى يومنا هذا، هي وصمة عار ستلاحقنا جميعًا، والمطلوب وقفها الفوري ومحاسبة مرتكبيها والمحرضين عليها، وجبر ضرر الضحايا وأسرهم كجزء لا يتجزأ من مسار العدالة الانتقالية القادم.

سؤال الهوية في أزمة التمثيل الوزاري

أحمد عسيلي

شهدنا خلال الفترة الماضية تشكيل مجلسين مهمين في الحياة السورية، الأول مجلس الإفتاء الأعلى الذي ضم 15 عضوًا برئاسة الشيخ أسامة الرفاعي، والثاني مجلس الوزراء الذي ضم 23 وزيرًا، مع احتفاظ الشرع بمنصب رئيس المجلس وفق الإعلان الدستوري للمرحلة الانتقالية،

وعلى الرغم من قلة الاهتمام الإعلامي الذي رافق تأسيس مجلس الإفتاء مقارنة بمجلس الوزراء، فإن تشكيلة الأول لا تقل أهمية وخطورة أبدًا عن الثاني، نظرًا إلى مكانة الفتوى في مجتمع مسلم كالمجتمع السوري، وأيضًا للبراغماتية العالية التي رافقت تأسيسه، بداية من رئاسته التي كانت الشائعات تذهب لمنحها لعبد الرحيم عطون، أكثر شرعيي "هيئة تحرير الشام" مكانة، وأيضًا للعلاقة المتوترة التي ربطت "المجلس الإسلامي السوري" بـ"هيئة تحرير الشام"، والتي وصلت إلى مرحلة فتوى صدرت عن المجلس بوجوب الخروج عن "الهيئة".

إذًا، يمكن اعتبار أن هذا التشكيل كان انتصارًا للإسلام المعتدل الذي يمثله الرفاعي–النابلسي على حساب الإسلام الجهادي الذي يمثله عطون–عيروط، مع التركيز هنا على فكرة أنه لا أهمية للمناطقية أو العشائرية أو العائلية في هذا التشكيل، بل الولاء للمنهج إلى حد كبير.

أما بالنسبة لمجلس الوزراء، فقد ضم 23 وزيرًا، مع مراعاة تمثيل الأقليات الدينية والعرقية، والحرص على وجود العنصر النسائي، وغياب تمثيل التيارات السياسية، كالائتلاف الوطني السابق، أو منصة موسكو والقاهرة، أو بقية الأحزاب الموجودة في الساحة السورية، والتي يبدو أنها ستشكل صوت المعارضة، خاصة بعد إعلان "تحالف تماسك"، وقد بررت السلطة هذا الغياب، أو حتى التمثيل البسيط للأقليات الذي وصفه البعض بالديكور، بأن العبرة في الكفاءة فقط، وأن السلطة لا ترغب في المحاصصة الطائفية أو القومية وإنما تعتمد مبدأ المشاركة.

أسئلة التمثيل هذه، لا تُطرح بنفس الحدة في بلدان العالم المتحضر، فتمثيل منطقة البيكاردي أو النورماندي سؤال بلا معنى في الحياة السياسية الفرنسية، أيضًا لا وزارة محددة للكاثوليك أو البروتستانت أو اليهود، وإن كان هذا السؤال لا يزال يحتفظ بوجوده على مستوى الرئاسة، فلم تدخل أي امرأة قصر الإليزيه أو البيت الأبيض رغم وجود هذا المنصب في البلدين منذ عدة عقود، ولا نأمل وصول رئيس مسلم لفرنسا في المستقبل القريب، حتى لو كان من أصول فرنسية تامة، ناهيك بشخص من أصول مغاربية أو إفريقية، هنا يتبادر إلى الذهن سؤال مهم أود نقاشه في هذه المادة:

ما الرابط بين الشخص وممثله في الدولة؟

لماذا يحرص السوري على تمثيل أقوى لأفراد من طائفته أو شخص يشبهه في المظهر الخارجي؟

لماذا وجود امرأة غير محجبة يرضي بعض النساء أو العلمانيين؟ ما شكل هذا الخيط غير المرئي الذي يربطهم بتلك المرأة؟ لنطرح السؤال بشكل مختصر وواضح أكثر: ما العلاقة بين الشكل الظاهري أو الانتماء العرقي للوزير أو الرئيس وبين من يمثلهم؟ لماذا وجود شخص علوي في السلطة أرضى الكثير من العلويين رغم كل الضرر الذي ألحقه بالطائفة حتى قبل هروبه، ولماذا تسلَّم هذا المنصب من سني أرضى الكثير من السنة؟

سؤال الانتماء أو الرابطة هذه، شغل العديد من علماء النفس منذ سنوات طويلة، فقد ناقشه عالم النفس الأمريكي وليم جيمس في مؤلفات عديدة، تحدث جيمس عن الذات المتعددة كالذات الجسدية والاجتماعية، وقال إن الهوية هي نتاج التفاعل بين الوعي والتجربة الذاتية، فالهوية شيء متغير يمكن له أن يأخذ أبعادًا متعددة، المرأة مثلًا ممكن أن تكون إسلامية أو نسوية أو سنية أو متعصبة لقصيدة النثر، فهوية الإنسان وتعريفه لوجوده مرتبطة بخبرته الذاتية وطريقة عيشه لهذه الخبرة، هذا السؤال وصل بالدراسة والتحليل والفهم لدرجة الغوص لأعماق اللاوعي، عند أستاذنا جون ديفيد نازيو، فقد اكتشف نازيو من خلال خبراته السريرية في التحليل النفسي، أن خيال الإنسان عن الامتلاك وصورة الذات لا تشمل الجسد فقط، أو ما يمثله لنا بعدنا الفيزيائي، بل يتمدد بشكل أوسع بكثير، ليصبح الشريك، بل وأحيانًا العائلة وكل ما نملك، وكأنه جزء من وجودنا الفيزيائي. ففي دراسته لظاهرة العضو المبتور (العضو الشبحي) اكتشف أن ألم البتر هذا، يشبه بمظاهره لحد كبير فقدان الشريك، فالإحساس بوجود الشريك في أرجاء البيت وسماع صوته أحيانًا، يشبه لحد بعيد استمرار الإحساس بهذا العضو الشبحي، لأن الشريك يتحول في أعماقنا إلى جزء من الجسد، هذا الإحساس يمتد إلى كل ما نملكه كالسيارة الفارهة أو "الموبايل" الحديث، الذي يتحول إلى جزء من الذات، لنتذكر قصة هذا الإنسان الذي باع كليته ليشتري هاتفًا حديثًا، إحساسه تجاه "الموبايل" سيتحول إلى إحساس تملك عضو جديد، أو تلك النكتة (وكثيرًا ما تكون النكات كاشفة للنفس) عن شاب يحمل في جيبه هاتفًا بأحدث إصدار، وحين جلس سمع صوت طقطقة، فقال "إن شالله تكون فقرات ضهري".

هذا الإحساس بالوجود والتوسع النفسي، سيتمدد ليشمل العائلة، ويمتد أفقيًا بشكل أوسع، ليشمل أبناء الطائفة، حينها يصبحون خياليًا جزءًا من الوجود الفيزيائي، كأي عضو في جسدنا. اكتشافات نازيو في التحليل النفسي، ذكرتني بحديث نبوي يقول: "مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد، إذا اشتكى منه عضو، تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى"، لا أعتقد أن نازيو قرأ هذا الحديث، لكنه حتمًا كان سيدهش من هذا التطابق، فكل انتماء قوي يصبح جزءًا من هوية، ليغدو خياليًا جزءًا من الجسد.

لذلك تمثيل وزير من طائفة ما، سيعتبره جميع أبناء الطائفة كأنه تمثيل لهم في خيالهم، لأنه امتدادهم الذاتي، هذا الامتداد قابل للتغير، إضعافًا أو تقوية، فبداية العمل على أساسه وفق النموذج اللبناني سيكون تعزيزًا له، لكن أيضًا عدم تمثيل مجموعة ما سيؤثر على انتماء هذه المجموعة للبلد باعتبار أن "امتدادها الفيزيائي" غير موجود في إدارة البلد، وفي الحالتين معضلة حقيقية، هذه الفكرة موجودة في المجلس الإسلامي وعند شرعيي الهيئة، لكن العنصر الأقوى هنا هو النهج (أشعري، سلفي، صوفي)، وموجودة حتى داخل التيارات الدينية في بعض المجتمعات التي تلعب القبيلة فيها رابطة أقوى مثل "طالبان".

تبقى إعادة لم شمل البلد وتغيير الهوية من خلال إضعاف الهوية الطائفية والقومية على حساب هوية وطنية جامعة هي الهدف الأسمى، لكنه عمل لن يكون سهلًا في مجتمع عمل فيه النظام البائد لأكثر من 50 عامًا تقطيعًا وتقسيمًا.

المواطنون ضحايا

تجار "السوداء" يتلاعبون بسعر الدولار تحت أعين "المركزي"

عنب بلدي – أمير حقوق

تغيّرات يومية تطول سعر صرف الدولار في السوق السوداء بسوريا، بالتوازي مع ثبات سعر صرفه بنشرات مصرف سوريا المركزي، الأمر الذي يثير تساؤلات حول الآلية المتبعة.

وأعلن مصرف سوريا المركزي عن إجراءات للحد من الفجوة بين سعر صرف العملات الأجنبية الرسمي وسعر السوق السوداء، محددًا آلية التسعير، ووفق بيان مصرف سوريا المركزي، في 23 من آذار الماضي، يحدد سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الليرة السورية، استنادًا إلى دراسة واقع سعر الصرف في السوق المحلية.

يأتي القرار في إطار السعي لتوحيد نشرات أسعار الصرف، وتلافي الفروق والآثار السلبية الناتجة عن ذلك، ويهدف إلى تقليص الفجوة بين سعرَي الصرف في السوق الرسمية والسوق غير الرسمية، والحد من عمليات المضاربة، بحسب ما صرح به المكتب الإعلامي في مصرف سوريا المركزي لوكالة الأنباء السورية الرسمية (سانا).

وأصدر مصرف سوريا المركزي، في 21 من آذار الماضي، قرارًا يقضي بوقف الملاحقة القضائية المدنية بحق الأشخاص المتعاملين بغير الليرة السورية، ومن عمل بالصرافة قبل سقوط نظام الأسد.

وسمحت الحكومة الجديدة بالتعامل بالعملات الأجنبية، التي كان يمنع تداولها ويجرم من يتعامل بغير الليرة السورية، الأمر الذي أدى إلى كثرة المحال و"البسطات" والمراكز التي تصرف الدولار وغيره من العملات الأجنبية.

حبس السيولة

تصدر يوميًا نشرات تحدد سعر صرف الدولار وباقي العملات الأجنبية في أسواق سوريا، عبر تطبيقات إلكترونية وصفحات في وسائل التواصل الاجتماعي كـ"فيس بوك" و"واتساب" و"تلجرام".

وتخلق نشرات الصرف هذه حالة من استغراب الناس وإثارة فضولهم، حول من يسعّر الدولار في السوق السوداء، والآليات المتبعة في التسعير.

يرى الأستاذ الجامعي ورئيس فرع نقابة المهن المالية والمحاسبية في درعا، مجدي الجاموس، في حديث لعنب بلدي، أن سعر صرف الدولار في السوق السوداء يحدد على أساس آلية السوق أي "العرض والطلب" في ظل متغيرات، منها السياسات الاقتصادية وبالذات السياسات المالية.

وبحسب توصيفه، فإن ما يؤثر على سعر الصرف بالسوق السوداء اليوم، هو حبس السيولة وعدم الثقة بالقطاع المالي المصرفي بشكل عام، والأسلوب التخزيني للعملاء بالقطع الأجنبي، ومعدلات التضخم الكبيرة التي تؤدي للطلب الكبير على العملات الأجنبية، وتسبب بالتالي تغيرات في سعر الصرف بالسوق السوداء.

شركات "خفية"

أرجح الدكتور الجاموس تذبذب سعر صرف الدولار بالسوق السوداء لسببين، أولهما آلية العرض والطلب وتمويل المستوردات غير النظامية، كالسيارات حاليًا والمنتجات التركية التي تغزو الأسواق السورية، إذ تُمول من عملة أجنبية من نتاج السوق السوداء.

السبب الثاني شركات "خفية" متخصصة بالدولار، كانت موجودة بعهد النظام السابق وما زالت، تقوم بعملية "المضاربة"، ومن مصلحة العاملين بهذه الشركات تذبذب سعر صرف الدولار في الأسواق، إذ تحدد يوميًا مثل البورصة افتتاح سعر صرف الدولار وإغلاقه.

وتستغل هذه الشركات المواقع والمجموعات الإلكترونية التي تحتويها والتي تربطها مع التجار والأشخاص الذين تعتمد عليهم في كل المحافظات. وتحترف هذه الشركات تسعير وتجارة الدولار، متسببة بهذا التذبذب بالعملة الأجنبية، الأمر الذي ينعكس على ذوي الدخل المتوسط والمحدود، وفق رأي الدكتور مجدي الجاموس.

ويعتقد أن شركات الصرافة غير المعلن عنها يقف وراءها "خبراء ومتنفذون"، هم من يحددون سعر صرف الدولار، وبعد التحرير زادت أعدادهم بشكل كبير، ويكون التواصل بين جميع التجار والصرافين عبر مجموعات في وسائل التواصل الاجتماعي، الأمر الذي يفسر توحيد سعر صرف الدولار في كل المراكز. ويستغل القائمون على هذه الشركات والتجار الشائعات سواء السلبية أو الإيجابية، لخلق حركة تذبذب كبيرة بتغيير سعر الصرف نحو الانخفاض وشرائهم بهذه القيمة، وبعدها بيعه بقيمة مرتفعة.

العملية الاقتصادية وإعادة الإعمار.

الدولار المعوّم

نائب رئيس غرفة تجارة دمشق، محمد الحلاق، قال لعنب بلدي، إن تذبذب سعر الصرف عادي وطبيعي، طالما العملة معوّمة وليست ثابتة مثل دول الخليج، إذ تخضع في هذه الحالة لآليات العرض والطلب وإلى خصوصية الاقتصاد وقوته ومتانته.

وتلعب سياسة البنك المركزي دورًا، فترفع أحيانًا نسب الفوائد على الدائن، وبالتالي يتجه الأفراد للادخار أو تخفض الفائدة على الحسابات الجارية، فيتجه الأفراد لسحب الأموال واستثمارها في أماكن أخرى، وفقًا للحلاق.

واعتبر أن العملة لا يمكن أن تكون ثابتة إلا إذا ثبتتها الحكومة، وتذبذب سعر صرف الدولار يعود لاعتماد الجميع مواقع التواصل الاجتماعي كمصدر لتحديد سعر الصرف.

وذكر الحلاق أن هناك بعض الجهات والأشخاص يتجهون للأسواق، ليؤثروا على الجو العام عبر رفع أو خفض سعر الصرف، بناء على كتلة نقدية موجودة معهم، إما كتلة نقدية سورية يتم طرحها بالسوق من أجل سحب الدولار، أو كتلة دولار تطرح بالسوق من أجل سحب الليرة السورية من مراكز الصرافة، بالتالي التحكم يكون عن طريق أشخاص، ولا يستند إلى أسلوب علمي ولا واقعي، ولا يمكن التنبؤ به، ونشرات المواقع ربما تتأثر بتأثيرات السوق.

ويرى أن إدارة سعر صرف الدولار في السوق السوداء مجهولة، وتدار من أشخاص ذوي مصلحة، ويرتفع السعر عندما يزيد الطلب.

وحول وجود سعر موحد في السوق السوداء، اعتبر الحلاق أنها مسألة عادية "بوجود مجموعات سعر الصرف على وسائل التواصل الاجتماعي"، لأن جميع الصرافين مشاركون أو فاعلون في هذه المجموعات، ودائمًا ينظرون إلى البورصة التي تؤثر بهم بشكل أو بآخر. وبالتالي يتبعون مؤشرات معيّنة ليعملوا عليها، والأكيد أن هناك تواصلًا بين القائمين على السوق السوداء، ووسائل التواصل الاجتماعي أصبحت تؤثر بسرعة على أصحاب القرار.

"المركزي" لا يقوم بدور الحماية

تختلف تسعيرة صرف العملات الأجنبية بين نشرات مصرف سوريا المركزي ونشرات السوق السوداء، إذ يحافظ المصرف المركزي على ثبات سعر صرف الدولار تقريبًا، عكس نشرات السوق السوداء التي تطرأ عليها تغييرات ملحوظة في اليوم نفسه.

وهنا يرجح الأستاذ الجامعي مجدي الجاموس أن اختلاف التسعير بين المصرف المركزي والسوق السوداء يعود لنقطة مهمة، هي أن المصرف المركزي يعطي السعر الحقيقي والمقدّر للعملة الأجنبية، وينأى بنفسه عن التجارة غير الجيدة.

واعتبر الجاموس أن المصرف المركزي يحافظ على السعر الذي يضعه، لأنه يصعب عليه الدخول بآلية السوق (البيع والشراء)، وأهم نقطة في عمل البنوك المركزية هي التدخل بالأسواق، سواء بالبيع أو بالشراء، للمحافظة على استقرار سعر الصرف، وتسعيرة السوق السوداء تستقل عدم معرفة الناس حقيقة سعر الصرف بالسوق.

ويفترض على المصرف المركزي التدخل لحماية المستثمرين والأفراد والمساهمين، ولكنه نأى بنفسه بعد إصداره نشرات بسعر صرف الدولار الحقيقي.

وأشار إلى ما يعرف بـ"تجارة الأرصدة البنكية"، أي الأشخاص الذين لا يحصلون على أموالهم من البنوك، فيلجؤون لبيع أرصدتهم مقابل سعر صرف مرتفع لمصلحة المشترين، وهذا يعطي هامشًا للتجار بأن يرفعوا سعر الدولار، حسب الطلب، على بيع الأرصدة، وسعر صرف الدولار الواحد للأرصدة البنكية يتجاوز الـ16 ألف ليرة سورية.

أما نائب رئيس غرفة تجارة دمشق، محمد الحلاق، فأوضح أن الفرق بين تسعيرة المصرف المركزي والسوق السوداء، هو أن المصرف المركزي لا يتبع سياسة تسعير، وإنما سياسة وضع رقم مثبت لا يبيع ولا يشتري.

وقال الحلاق، إنه عند اعتماد سياسة تسعير يجب اتباع مبدأ مثل مبادئ التجارة المعمول بها حول العالم، والمصرف المركزي لا يتدخل بالبيع أو الشراء أو التمليك، إنما فقط بالتسعير، فهو يضع مجرد رقم، ويستقر عليه لحين تبني سياسة تسعير أخرى ضمن علاقات ومدخلات ومخرجات، وهو بذلك يتبنى السعر الذي يناسبه.

سياسة تضعف الثقة بـ"المركزي"

تصريف الدولار في السوق اعتمادًا على سعر نشرات السوق السوداء، بعيدًا عن سعر المصرف المركزي، يتسبب بفقدان الثقة بقدرة المصرف المركزي على ضبط سعر الصرف، ويعتقد بعض الخبراء أن ذلك يشير إلى أن المصرف لا يؤدي دوره المطلوب.

الأستاذ الجامعي مجدي الجاموس، يفسر اعتماد سعر صرف السوق السوداء بأن المصرف المركزي لا يلعب أي دور، وبالتالي يسعّر فقط، وليست لديه قدرة على تمويل الاستثمارات أو المستوردات أو توفير الكتلة النقدية والاحتياطي النقدي للعملة الأجنبية، لتحقيق نوع من الاستقرار أو الرهبة للسوق السوداء.

وقال إنه خلال الماضي، حول عمليات بيع القطع الأجنبي للمصارف العاملة المرخص لها التعامل بالقطع الأجنبي، يسمح من خلاله لتلك المصارف تنفيذ عمليات بيع القطع الأجنبي للأغراض التجارية وغير التجارية من الموارد الذاتية لها.

ويرى الجاموس أن التجار والمسعرين يستغلون ضعف وتهميش دور المصرف المركزي، وضعف السياسات المالية المتبعة سواء من وزارة المالية أو المصرف المركزي، وضعف السيولة في البنوك، فيتاجرون بمخزون الناس من العملات الأجنبية.

"دولرة" الاقتصاد وخطرها

نائب رئيس غرفة تجارة دمشق، محمد الحلاق، قال إن المصرف المركزي لا يثبت السعر ولا يبيع ولا يشتري، فمن الطبيعي أن تخضع الحركة التجارية للمنافسة.

وأغلب الأعمال التجارية تتم بسعر الدولار، لكيلا يهتم التجار بارتفاع أو انخفاض الليرة السورية، ولكن هناك مشكلات مع المستهلك الذي يدفع بالليرة السورية وليس بالدولار، وهناك مشكلة أخرى أن سوريا تتجه لـ"دولرة" الاقتصاد، ولا ينبغي الاتجاه نحو ذلك، بحسب الحلاق.

وأوضح أن لبنان نجح في التجربة لأن المركزي يبيع ويشتري الدولار، أما المصرف المركزي السوري فيجب أن يكون صاحب السلطة في التسعير وإصدار نشرات تسعيرية، من أجل القدرة على البيع والشراء، وهذا يتطلب أن تمتلك خزينته كمية كافية من الدولار.

ويتبنى المصرف المركزي في سوريا سياسة حبس السيولة للتحكم بكمية الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق، والحد من تضخم الأسعار، الأمر الذي اعتبر اقتصاديون استمراره بمثابة سياسة مالية تهدم الاقتصاد السوري.

الأكاديمي والخبير الاقتصادي فراس شعبو، قال لعنب بلدي في وقت سابق، إن حبس السيولة يوقف عجلة الإنتاج، وفي علم الاقتصاد نسمي ذلك "قتل الطلب"، أي أن السيولة عندما تسحب من السوق، يوجه الطلب للأولويات فقط.

وأصدر مصرف سوريا المركزي تعميمًا، في 5 من شباط الماضي، حول عمليات بيع القطع الأجنبي للمصارف العاملة المرخص لها التعامل بالقطع الأجنبي، يسمح من خلاله لتلك المصارف تنفيذ عمليات بيع القطع الأجنبي للأغراض التجارية وغير التجارية من الموارد الذاتية لها.

محل لتصريف العملات في سوق بمدينة منبج في محافظة حلب شمالي سوريا – 4 كانون الثاني 2025 (AFP)

دمج الوزارات السورية..

تخفيف الأعباء المالية وزيادة في المسؤوليات

عنب بلدي – جنى العيسى

تضمن القرار الرئاسي الصادر نهاية آذار الماضي المتعلق بالتشكيل الوزاري للحكومة السورية دمج عدة وزارات، في إعلان لم يتطرق لمبررات أو أسباب الدمج بدقة.

وفق تشكيلة الحكومة الجديدة، قرر الرئيس السوري للمرحلة الانتقالية، أحمد الشرع، تعيين نضال الشعار وزيرًا للاقتصاد والصناعة، بعد دمج وزارات الصناعة والتجارة والاقتصاد. كما جرى تعيين محمد البشير وزيرًا للطاقة، بعد دمج ثلاث وزارات سابقة هي الكهرباء والنفط والثروة المعدنية والموارد المائية.

تثار تساؤلات حول مبررات القرار، خاصة في ظل دمج وزارات حساسة ترتبط بشكل مباشر بالواقع الاقتصادي والخدمي في البلاد، في حين ينتظر الشارع السوري إحداث تغيير إيجابي.

خطوة واقعية

تضمنت تشكيلة الحكومة السورية الجديدة 23 وزيرًا، وبذلك جرى تقليص الوزارات عن سابقاتها في عهد النظام السوري، فمثلًا آخر تشكيلة حكومية في آب 2024 ضمت 29 وزارة، إلا أن الإعلان الحالي دمج عددًا من الوزارات، كما أحدث وزارتين، الأولى للشباب والرياضة، والثانية للطوارئ والكوارث.

وفق تقرير صادر عن مركز "حرمون للدراسات المعاصرة"، في 2 من نيسان الحالي، يلاحظ أن تقليص عدد الوزارات، من 29 إلى 23، عبر عمليات دمج، لا يعكس فقط توجهًا تنظيميًا، بل قد يكون أيضًا استجابة واقعية لشح الموارد وتحديات التمويل، إذ يعد ضغط النفقات الحكومية إحدى الضرورات في ظل ضعف الموازنة العامة وصعوبة الحصول على دعم خارجي في حال عدم رفع العقوبات.

من المرجح أن هذا الدمج يعكس محاولة لتقليل الكلفة التشغيلية وزيادة الكفاءة، إلا أنه قد يفرض تحديات إضافية على الوزراء الذين باتوا يتولون حقائب مزدوجة، في ظل طواقم إدارية محدودة وبيروقراطية معقدة، بحسب التقرير.

مبررات منطقية

الباحث المتخصص في الشأن الاقتصادي خالد التركاوي، يرى أن مسألة دمج الوزارات يمكن أن تنعكس على البلاد بالعديد من المكاسب، مشيرًا إلى وجود العديد من المبررات لاتخاذ هذه الخطوة في الوقت الحالي.

حول مبررات الدمج، أوضح التركاوي لعنب بلدي أنه "في بلد يطمح للحرية، فإن المشاركة المجتمعية هي مطلب رئيس، أي أن كل مواطن مهتم بالشأن العام عليه أن يقوم بدور ولو كان بسيطًا، وهذا الدور يخفف العبء عن الحكومة، ويجعل من القدرة على دفع الملفات العامة أكبر، أي أن حاجتنا للموظفين في القطاع العام ستكون أقل من أي وقت سابق".

سيؤدي دمج الوزارات إلى تشجيع الاستثمار الخاص، والبحث عن فرص أكبر للقطاع الخاص، تقتضي أن يكون لهذا القطاع دوره، بالتالي يجب الاستفادة من الموارد البشرية في نطاق القطاع الخاص، خاصة أولئك الذين لديهم خبرات حكومية، كما أن رواتب القطاع الخاص ستكون أعلى نسبيًا من القطاع العام، وهذا يعني ضرورة أن يتحول المورد البشري الرئيس لخدمة القطاع الخاص، وأن ينخرط في اقتصاد السوق، وألا يبحث عن الوظيفة العامة وحسب، وفق الباحث.

التركاوي لفت أيضًا إلى أن الموارد الحكومية اليوم ضعيفة، وهذا يعني أن قدرة الحكومة على منح الرواتب والصرف على الموظفين هي أقل من أي وقت سابق، إلا إذا حافظت الحكومة على رواتب لا تسمن ولا تغني من جوع، وفق تعبيره.

> بحسب نظرية العائد المتناقص لريكاردو لأحد منظري اقتصاد السوق، كل زيادة للموارد بعد نقطة معينة، تجعل العائد أو الفائدة متناقصة وليست متزايدة، أي أنه لو كان العمل يكفيه موظفان، فإن زيادة الموظف الثالث لن تحسن في الأداء بل على العكس ستعيده للخلف.
>
> خالد التركاوي
> باحث اقتصادي

منذ مطلع العام الحالي، عمدت الحكومة السورية الجديدة إلى إعادة هيكلة وتنظيم مؤسسات الدولة السورية، وخرج مسؤولون حكوميون للحديث عن أن مئات الآلاف من الموظفين لا يعملون أصلًا، إلى جانب آخرين هم "موظفون أشباح" يتقاضون رواتب دون عمل فعلي. وبموجب هذه الفرضيات، أبعدت الحكومة عددًا غير معروف بعد من العاملين في مؤسسات الدولة، بين قرارات فصل، وكف يد، وإجازات طويلة الأمد مأجورة أو غير مأجورة، إلى جانب الامتناع عن تجديد عقود المتعاقدين المؤقتين.

الحاجة لإعادة الضبط

بالإضافة إلى تجنب المشكلات الناتجة عن المبررات السابقة، أي التوفير في الموازنة، ودعم السوق وقطاعه الخاص، وزيادة الكفاءة، يمكن أن يحمل قرار دمج الوزارات العديد من المكاسب في سياقات مختلفة.

وأوضح الباحث الاقتصادي خالد التركاوي أن من أبرز هذه المكاسب أن الهيكلية ستكون أكثر وضوحًا بالنسبة للوزير والمدير ورئيس الهيئة وبقية الموظفين، وبالتالي تقليل التعقيدات الإدارية والقانونية، كما يوفر الدمج تنسيقًا أعلى بين الوزراء والوزارات والمديريات، إز كلما قل العدد ستكون القدرة على التنسيق أكبر من أي وقت سابق.

من إيجابيات الدمج أيضًا، سهولة التخطيط، فالتخطيط في حال وجود ثلاث أو أربع هيئات (كما هو الآن) سيكون أسهل من التخطيط في حالة وجود 70 هيئة كما هو سابقًا، وبالتالي التخطيط والتنسيق والتنفيذ سيكون أفضل، وفق ما يرى التركاوي.

لكن على جانب آخر، التركيبة الجديدة قد تجعل كبار الموظفين الحكوميين أكثر قلقًا من الواقع الجديد، إذ إن تراجع البيروقراطية الإدارية (الحميدة في بعض الأحيان) يجعل القدرة على اتخاذ القرار أقل تريثًا ودراسة، وبالتالي احتمال الخطأ أكبر، كما أن المهام داخل هذه الوزارات والهيئات المدمجة تحتاج لإعادة ضبط، إذ إن العمل الإداري في الشكل الجديد سيأخذ بعض الوقت لترتيبه.

موظفو الوزارات.. إيجابي بعد وقت

في ظل المعطيات والأرقام الماضية، شرح الباحث في الشأن الاقتصادي خالد التركاوي، أن الموظف الحكومي الواحد يكلّف الحكومة حوالي 25 دولارًا كراتب شهري، وحوالي 25 دولارًا كمصاريف أخرى متعلقة بالعمل، هذا يعني أن كل مئة ألف موظف خارج دوائر الدولة سيخفضون حوالي 5 ملايين دولار من المصاريف الحكومية الشهرية، أو ما يساوي 60 مليون دولار سنويًا، أي أننا نتحدث عن 600 مليار ليرة سورية سنويًا عند توفير 5% من موظفي الحكومة (على اعتبار أن عددهم مليونا موظف).

على جانب آخر، وهو الأهم، يعتقد التركاوي أن التقليص والدمج ستكون له انعكاسات إيجابية وأخرى سلبية، في الجانب السلبي، ستحرم بعض الأسر من رواتب الحكومة، وسيجري تقليل قيمة المشتريات الحكومية من الأسواق، ولكن هذا الأثر قصير الأمد.

الجانب الإيجابي المهم في المدى المتوسط والبعيد، سيحقق انخراط هؤلاء الموظفين في السوق عبر أعمالهم الخاصة أو في مجال القطاع الخاص موارد أكبر للأسر، مثلًا متوسط الرواتب في القطاع الخاص قد يصل إلى خمسة أضعاف رواتب القطاع الحكومي، والإنتاج في القطاع الخاص ينعكس بشكل أكبر وأسرع على الاقتصاد الوطني والناتج المحلي الإجمالي.

> خروج 100 ألف موظف من القطاع الحكومي، سيكون له أثر على التوفير في الموازنة الحكومية، وأثر أكبر على المدى البعيد، عبر مساهمة هؤلاء الموظفين في الناتج المحلي الإجمالي عبر مشاركتهم المباشرة في السوق، من خلال مشاريعهم، أو من خلال وجودهم في مؤسسات القطاع الخاص.
>
> خالد التركاوي
> باحث اقتصادي

ومطلع العام الحالي، صرح وزير المالية السابق في حكومة دمشق المؤقتة، محمد أبازيد، أن 900 ألف فقط من أصل 1.3 مليون موظف حكومي يعملون بشكل فعلي، بينما يوجد 400 ألف موظف هم "موظفون أشباح"، بينما قال وزير التنمية الإدارية، محمد السكاف، إن القطاع العام لا يحتاج إلى أكثر من 550 إلى 600 ألف عامل.

وفق الوزير أبازيد، فوجئت الحكومة بأن أعداد العاملين المسجلين في الجهات العامة أكبر بكثير من الأعداد الفعلية على أرض الواقع، وإضافة إلى الخلل بالقوائم المالية، هناك أسماء وهمية لأشخاص يتقاضون رواتبهم من المنزل دون أن يسجلوا دوامًا فعليًا في مديرياتهم، "نتيجة اتباع النظام البائد سياسة الواسطات والمحسوبيات".

محمد البشير وزير للطاقة

تسلّم محمد البشير وزارة الطاقة التي تشكّلت حديثًا بدمج وزارتي الكهرباء والنفط، وذلك بعد أن كان يشغل منصب رئيس الوزراء في حكومة "الإنقاذ" ضمن مناطق سيطرة "هيئة تحرير الشام" في شمال غربي سوريا، بداية عام 2024، وانتقل بمنصبه إلى العاصمة دمشق بعد سقوط النظام بيومين..

وقبل تولّيه رئاسة الوزراء، شغل البشير منصب وزير التنمية والشؤون الإنسانية في حكومة "الإنقاذ" خلال عامي 2022 و2023.

البشير حاصل على إجازة جامعية في الهندسة الكهربائية والإلكترونية، اختصاص الاتصالات، من جامعة "حلب" عام 2007، وعمل سابقًا رئيسًا لقسم الأجهزة الدقيقة في معمل الغاز التابع للشركة السورية للغاز عام 2011.

وفي عام 2021، نال إجازة في الشريعة والحقوق مع مرتبة شرف من جامعة "إدلب"، إضافة إلى شهادة تدريبية في مبادئ التخطيط والتنظيم الإداري.

كما شغل منصب مدير التعليم الشرعي في وزارة الأوقاف والدعوة والإرشاد، وذلك لمدة عامين ونصف بشكل متواصل.

البشير من مواليد عام 1983، وينحدر من منطقة جبل الزاوية جنوبي محافظة إدلب، وكان من المشاركين في الثورة السورية منذ أيامها الأولى.

محمد نضال الشعار وزير للاقتصاد والصناعة

دمجت وزارتا الصناعة والاقتصاد بوزارة واحدة تسلم حقيبتها الشعار، وكان وزيرًا سابقًا للاقتصاد والتجارة خلال عامي 2011 و2012، ثم خرج من سوريا وتنقل بين تركيا والإمارات.

لا يعتبر الشعار من المعارضين البارزين للنظام السابق، إلا أنه كان دائم الانتقاد لسياسات النظام السابق، فيما يخص المجال المالي والاقتصادي، عبر منشورات على مواقع التواصل الاجتماعي.

الشعار صاحب خبرة طويلة في المجال المالي وله أبحاث ودراسات في ذات المجال، وشغل عدة مناصب في جهات حكومية وغير حكومية في دول عربية وعالمية.

ومن المناصب التي شغلها، الأمين العام في "هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية" في البحرين، ورئيس "الجمعية الأمريكية السورية لرجال الأعمال" ورئيس فرع إدارة ودراسة السوق في شركة "فاني ماي" الأمريكية.

ولد الشعار في حلب عام 1956 ودرس الاقتصاد في جامعة حلب، وهو حاصل على درجة الدكتوراة في الاقتصاد من جامعة "جورج تاون".

الحزب وطلائع البعث وشبيبة الثورة

أجيال من ضحايا "أدلجة" التعليم في سوريا

عنب بلدي – كريستينا الشماس – بيسان خلف

"أهدافنا وحدة حرية اشتراكية"، جملة ترددت كثيرًا على ألسن طلاب سوريا، ومصطلحات كـ"أمة عربية واحدة"، "رسالة البعث الخالدة"، رافقت مناهجهم طيلة فترة الدراسة، ولا يكاد ينساها حتى أبناء جيل السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي.

قاد حافظ الأسد عام 1970 انقلابًا عسكريًا أطلق عليه "الحركة التصحيحية"، وعقب الانقلاب صدر دستور عام 1973، الذي ضم 156 مادة أبرزها المادة الثامنة، التي تنص على أن حزب "البعث العربي الاشتراكي" هو "الحزب القائد في المجتمع والدولة".

في 24 من آذار 1974، صدر القرار رقم "493"، وجاء مباشرة من رأس السلطة آنذاك، ونص على تأسيس ما يسمى منظمة "طلائع البعث" ودمجها بالمدارس من المرحلة الابتدائية إلى الإعدادية.

وكان للثانوية خصوصيتها "البعثية"، حين ينتقل الطلاب من "طلائع البعث" إلى "شبيبة الثورة".

طلاب بمدرسة عامل علوان بمدينة دير الزور- 21 كانون الثاني 2025 (عنب بلدي- أيمن بدير/ بإدة الشيخ)

المدرسة كتيبة عسكرية

"الساعة السابعة صباحًا نقف في الطابور المدرسي نردد شعار (كن مستعدًا دائمًا لبناء الوطن العربي الاشتراكي الموحد والدفاع عنه)، دون أن نفهم ما الوطن الموحد".

تروي السيدة الأربعينية جهان محارب قصتها، لعنب بلدي، في مدارس سوريا بعهد نظام حافظ الأسد.

وقالت، "كنا نرتدي اللباس الطليعي في المرحلة الابتدائية، سترة بلون عسكري، وسيدارة (القبعة) عليها شعار منظمة الطلائع".

أما في المرحلة الإعدادية والثانوية فتتحول المدرسة إلى كتيبة عسكرية، فكنا نرتدي بدلات عسكرية، ونضع ربتًا حمراء على كتف البدلات للدلالة على المرحلة الصفيّة، ومن لا يلتزم باللباس يتعرض للضرب بالعصي من قبل مدرب العسكرية.

ولم يتوقف ذلك بفرض ممارسات الكتيبة العسكرية، بل عمدت شعبة البعث في كل مدرسة إلى إزالة الحجاب عن رؤوس الطالبات قسرًا في عام 1980، عندما كان رفعت الأسد قائد "سرايا الدفاع".

ووفقًا لجهان، كانت بعض الطالبات يلجأن لارتداء "السيدارة" لتغطية رؤوسهن، خوفًا من حرمانهن التقدم الامتحان.

"شبيبة الثورة".. "شباب هتلر"

" شبيبة الثورة هي الوجه الآخر لمنظمة شباب هتلر"، هذا ما اكتشفته جهان عندما كبرت وهاجرت إلى خارج سوريا، وقرأت التاريخ.

ترى جهان أن منظمة "شبيبة الثورة" لا تختلف أبدًا عن منظمة "شباب هتلر"، فما لعبه الحزب النازي في ألمانيا على نشر الأيديولوجيا النازية بين اليافعين، أعاده نظام حافظ الأسد بحشو عقول اليافعين بمبادئ حزبه الحاكم.

حركة "شباب هتلر" هي حركة شبابية نازية، كان لها قسمان مختلفان أحدهما للفتيان يطلق عليه اسم "شباب هتلر"، والآخر للفتيات تحت اسم "رابطة الفتيات الألمانيات".

وكانت معسكرات الطلائع في مدارس سوريا مخصصة للأنشطة الرياضية والترفيهية، ولكن دورات "الصاعقة" ومعسكرات "الشبيبة" كانت أقرب لدورات الالتحاق بالجيش، "كنا نتدرب على استخدام السلاح"، بحسب قول جهان.

وأضافت، "كان يتولى التدريب على استخدام السلاح مدربون عسكريون وضباط في الجيش السوري، وكانت زيارات الأهل ممنوعة"، ففي رحلتها الوحيدة إلى معسكر "الصاعقة"، تم تعنيفها على يد مدرب العسكرية لأنها لم تستطع حشو السلاح.

قولبة التاريخ قبل "البعث"

"رؤساء سابقون يصفهم كتاب التاريخ بـ(لا وطنيين)، لم أسمع باسم أمين الحافظ بكتاب التاريخ"، قال الصحفي علاء عربجي.

وأضاف، "كتاب القومية كان بمثابة أداة للعبث المنظم بعقول الطلبة، بحيث يصبح الطالب في سن 18 مقتنعًا تمامًا بكل المغالطات المنطقية والفكرية والأكاذيب الممزوجة بالحقائق".

اعتبر سامر (27 عامًا)، أن مادة القومية أدلجت عقول الأطفال، وشوشت مصطلح المواطنة من خلال اختصاره بأداء واجب وأخذ حق غير واضح، كما كانت دروس القومية على مدار 12 عامًا في حياته المدرسية مليئة بنظريات المؤامرة.

خلافة الابن للحكم.. التعليم يمجد

عقب وفاة حافظ الأسد، في 10 من حزيران 2000، ورث الحكم ابنه بشار الأسد بتوافق حزب "البعث"، فعُدّل الدستور من أجله في اجتماع للبرلمان لم يتجاوز ربع ساعة، واعتبر التعديل الأسرع في العالم.

عدلت المادة رقم "83" من الدستور التي تنص على أن سن الرئيس يجب أن تكون 40 سنة، وفي تصويت لم يتجاوز الدقائق، تغير نص المادة على أن سن الرئيس يمكن أن تكون 34 سنة، وهي سن يشار في ذلك الوقت، ليتمكن من تولي رئاسة سوريا.

تحولت سوريا حينها بمؤسساتها الحكومية، وعلى رأسها التعليمية، لتمجيد شخص مع حزبه لأنه رئيس، "فلك تتخيل طالبًا في المرحلة الابتدائية لم يتجاوز عمره عشر سنوات يردد شعارات حزبية يومية، لا يمكن لعقله البريء أن يفسر أبسط كلمة يرددها"، وفق ما ذكرته المعلمة وفاء، وهي مديرة إحدى مدارس ريف دمشق سابقًا.

> الثامنة صباحًا أتذكر الوقت تمامًا، ولمّ لا، 40 سنة قضيتها في التدريس، عالقة في ذاكرتي شعارات تُردد كل يوم، "وحدة حرية اشتراكية"، كان السؤال براودني دومًا، كيف كان لي أن أفسر فحوى هذه الشعارات لطلاب لم يعلموا دينها أن المعلمين أنفسهم عاجزون عن فهم ماذا نقول.
>
> وفاء خوري
> معلمة متقاعدة

"مع انطلاق الثورة السورية، تحولت مهمتنا من معلمين إلى مدافعين عن النظام، فكانت تأتينا أوامر بالخروج في مسيرات مؤيدة للنظام وإجبار جميع المعلمين والطلبة على المشاركة بها"، قالت المعلمة وفاء.

مايا (26 عامًا)، كانت تعيش في بلدة صحنايا بريف دمشق، روت قصتها لعنب بلدي، "عندما كان عمري 12 عامًا في الصف السادس، النظام سلب مني طفولتي"، معبرة عن حزنها لما عاشته من خوف امتد طيلة 14 عامًا.

وأضافت مايا، "أتذكر المشهد كيف كان يتم إجبارنا على المشاركة بمسيرات للنظام في باحة المدرسة، كانت أختي بالصف الثالث في نفس المدرسة، والتي تعاني من تلعثم في الكلام، كنت أخاف عليها إن لم تردد مع الطلبة أن تعاقب".

ولم تكن هناك مدرسة تحت سيطرة النظام تخلو صفوفها من صور الأسد وابنه، وشعار حزب "البعث"، فطيلة حكم بشار، رافق نجاح الطلاب في كل عام صورته على وثيقة النجاح التي تعرف بـ"الجلاء المدرسي".

ولم يقتصر تمجيد عائلة الأسد على الأب والابن فقط، بل امتد للابن باسل الذي كانت حصته محفوظة في المرحلة الجامعية، فكان يمنح الطلاب المتفوقون والأوائل في جامعة "دمشق" شهادة تفوق تحت اسم "شهادة باسل الأسد للتفوق الدراسي".

تينا خريجة إعلام، ذكرت لعنب بلدي أنها حصلت على هذه الشهادة، معبرة عن استغرابها بالقول، "تخيل أن تتفوق لتحصل فقط على شهادة تتذكر بها التمجيد لعائلة الأسد".

وكانت تطمح عند تفوقها أن تساعدها الجامعة في الحصول على وظيفة أو تبادل خبرات مع إحدى الدول العربية، وليس حصولها على شهادة "لا تساوي شيئًا الآن"، بحسب تعبير تينا.

لم يتوقف حزب "البعث" عند شهادة "الباسل" فقط، بل امتد لاستخراج بطاقات انتساب للحزب في المرحلة الجامعية الأولى دون علم الطالب أو حتى أخذ رأيه بأن يكون عضوًا منتسبًا إلى حزب "البعث".

"صدمتي كانت كبيرة عندما اكتشفت بالمصادفة، أن اسمي مدرج تحت قائمة الطلاب الجامعيين المنتسبين لحزب البعث"، هذا ما روته زينة الشامي لعنب بلدي، التي كانت تدرس في قسم العلوم السياسية بجامعة دمشق.

انتساب زينة لـ"البعث" ليس مجرد ورقة قانونية تعبر عن انتمائها للحزب، فعند متابعتها للموضوع لتعرف ما قصة انتسابها، اكتشفت أنها عضو عامل في الحزب (يقسم المنتسبون للحزب إلى أنصار وعاملين)، عندما قال لها أحد الموظفين في الجامعة، إن رسوم اشتراكها للأشهر الماضية مسددة بالكامل، وعليها فقط أن تدفع عن شهر إضافي.

ماذا عن المستقبل؟

"لا أريد أن يعيش أطفالي تجربتي في مدارس سوريا"، قال سعيد الحمصي (38 عامًا) لعنب بلدي، مضيفًا أن 54 سنة من حكم نظام الأسد كانت كافية لقولبة 5 أجيال لم تعرف إلا سياسة الحزب الواحد وتمجيد الحاكم.

يعبر سعيد عن خوفه على مستقبل طفليه البالغين من العمر 4 و7 سنوات، آملًا أن تكون خطوة حل الأحزاب هي النهاية لربط أي أحزاب بالمنهج التعليمي.

وبعد إعلان القيادة العامة في سوريا خلال "مؤتمر النصر"، في 29 من كانون الثاني الماضي، حل حزب "البعث" وأحزاب الجبهة الوطنية التقدمية، يتساءل كثيرون حول أثر الماضي وأيديولوجيا الحزب على أطفالهم في المدارس، وكيف سيتغير كل هذا لديهم دون تفسير، باعتبارهم غير قادرين على فهم طبيعة التحولات.

في حين تقرّ الدولة بوجود تجاوزات وتتعهد بالمحاسبة

إنكار وتبرير الجريمة يعزز الشرخ في المجتمع السوري

عنب بلدي – حسن إبراهيم

صبيحة أول أيام عيد الفطر، هزت الشارع السوري حادثة مقتل ستة مدنيين معظمهم من كبار السن، وبينهم طفل (12 عامًا) في قرية حرف بنمرة بريف محافظة طرطوس، تبعها إعلان إدارة الأمن العام إلقاء القبض على الجناة والتوعد بمحاسبتهم.

الحادثة وما سبقها من أحداث دامية وانتهاكات شهدها الساحل السوري، مطلع آذار الماضي، ترافقت باعترافات حكومية بوجود تجاوزات مع وعود بالمحاسبة، وتشكيل لجنة لتقصي الحقائق، ولجنة لتعزيز السلم الأهلي، مع دعوات من وجهاء وناشطين وحقوقيين لوقف نزيف الدم والبدء بمسار المحاسبة وتحقيق العدالة.

بالتزامن مع الانتهاكات والوعود بمحاسبة المجرمين والمتورطين، يصر كثيرون على الإنكار أو التشكيك بوقوع الجرائم أو تبريرها، مع استرجاع انتهاكات مارسها النظام السابق وقواته وأجهزته الأمنية، في حالة تعمق الشرخ بين مكونات المجتمع ولا تمهد لعدالة انتقالية في سوريا.

انتشار خطاب التشكيك والتكذيب والإنكار للجرائم والانتهاكات، اعتبره ناشطون أشد قسوة من الجريمة نفسها، ويهيئ مناخًا لجرائم لاحقة، ويعيد للذاكرة سياسة النظام السوري وروايته الإعلامية حول المجازر التي كانت ترتكبها قواته، مع فارق أن الحكومة الحالية أقرّت بارتكاب عناصر لتلك الانتهاكات وتوعّدت بمحاسبتهم.

وذهب حقوقيون إلى أن إنكار الجريمة وتبريرها لا يعد وجهة نظر أو رأيًا، إنما هو فعل لا أخلاقي ولا إنساني فيه طمس للحقيقة واصطفاف مع الظلم ومشاركة بالجريمة، مع دعوات للوقوف والتضامن مع الضحايا "كل الضحايا" بغض النظر عن العرق والدين والمذهب.

بانتظار المحاسبة

حالة الإنكار والتبرير للجرائم بدت جلية بعد انتهاكات حصلت في الساحل السوري خلال الفترة الممتدة من 6 إلى 10 من آذار الماضي، إذ كانت إحدى أسوأ موجات العنف التي شهدتها البلاد منذ سقوط نظام بشار الأسد، في 8 من كانون الأول 2024، وأسفرت عن مقتل 803 أشخاص خارج نطاق القانون، بدأت شرارتها بكمين من مسلحين موالين للنظام المخلوع في الساحل السوري أو من تصفهم الحكومة السورية بـ"فلول النظام"، استهدف عناصر الأمن في الحكومة.

عضو لجنة السلم الأهلي، الدكتور أنس عيروط، قال خلال تعزية ذوي الضحايا في قرية حرف بنمرة، إن الجناة شخصان تمت إحالتهما إلى القضاء، وبانتظار نتائج التحقيق، معتبرًا أن هذه الحوادث تهدم مساعي السلم الأهلي.

أدان عيروط عملية القتل، واعتبر أنها لا تتوافق مع الدين والأخلاق والتربية، وأن الكل مسؤول ومتساوٍ أمام القانون، وأن السلم الأهلي لا يعني التجاوز عن المجرم والقاتل أو مسامحته وتجاوز العدالة.

وفي 3 من نيسان الحالي، قالت منظمة العفو الدولية، إن الحكومة السورية يجب أن تضمن محاسبة مرتكبي موجة عمليات القتل الجماعي التي استهدفت المدنيين العلويين في المناطق الساحلية، وأن تتخذ خطوات فورية لضمان عدم استهداف أي شخص أو جماعة على أساس طائفتها.

واعتبرت المنظمة أن لجنة تقصي الحقائق خطوة إيجابية نحو كشف ملابسات الانتهاكات وتحديد هوية الجناة المشتبه بهم، وذكرت أنه يجب على السلطات ضمان امتلاك اللجنة للتفويض والسلطة والخبرة والموارد اللازمة للتحقيق الفعال في عمليات القتل هذه.

وقالت الأمينة العامة لمنظمة العفو الدولية، أغنيس كالامار، "دون العدالة، فإن سوريا تواجه خطر الوقوع مرة أخرى في دوامة من الفظائع وإراقة الدماء".

ما وراء التبرير والإنكار؟

الناشط المدني عبد الرحمن طالب، يرى ثلاثة أسباب تدفع أشخاصًا لتبرير الجريمة وإنكارها في سوريا، أولها الخوف من فرض العقوبات الدولية أو استمرارها، معتبرين أن الحديث عن وقوع جرائم بوابة لهذه العقوبات.

والسبب الثاني هو بدافع التشفي وتقليد ممارسات شبيحة النظام السابق، من باب "نحن مورست علينا الاعتداءات لذلك نمارسها"، والثالث من مبدأ التطرف واعتبار أن الاعتداء على طائفة أخرى ومحاربتها "جائز".

وقال عبد الرحمن طالب لعنب بلدي، إن الأشخاص الذين يسترجعون مظلوميات وانتهاكات ومجازر كانت تحصل على يد قوات النظام السوري السابق، يعتبرون أنه نوع من تحقيق العدالة أو بديل عنها من وجهة نظرهم، وأن ما يحصل اليوم من انتهاكات جزء مما عاشوه من قبل، وهو تصوّر خاطئ.

واعتبر الناشط أن عدم الاعتراف بالجريمة والتبرير لها لن يكسر دائرة العنف في سوريا، ويدفع نحو استمرار المزيد من الانتهاكات.

إنكار أولًا

تعد وسائل التواصل الاجتماعي ساحة تعكس حالة التبرير والإنكار للانتهاكات في سوريا، فمع تزايد استخدام المنصات وتسارع الأحداث وتناقل الأخبار اليومية بعد سقوط النظام السوري، انتشرت الكثير من الأخبار والفيديوهات المضللة التي تسببت في انتشار الفوضى والفلتان الأمني، كما استغلت فلول نظام الأسد السابق التضليل الإعلامي كسلاح لنشر الفتنة، وخلخلة الوضع الأمني.

مدير منصة "تأكد"، أحمد بريمو، يرى أسبابًا كثيرة تدفع الجمهور لإنكار وتبرير الجريمة، إذ تبدأ الحالة بالإنكار خاصة حين يكون مصدر الخبر شهادات من أشخاص قد يكونون غير معروفين أو بأسماء مستعارة لأسباب أمنية حرصًا على المصادر في أرض الواقع، إضافة إلى وجود التضليل الإعلامي المستمر في سوريا والمواكب للقضايا الراهنة.

وفي وقت لاحق، حين تنتشر الأدلة والإثباتات والصور والشهادات من ذوي الضحايا أو أشخاص نجوا من الجرائم المرتكبة، توجد نسبة من الذين أنكروا الجرائم أقرت بوقوع هذه الجرائم "وإن كان على مضض"، وفق بريمو، معتبرًا أن وجود إقرار مهم بالحد الأدنى لرد اعتبار ذوي الضحايا لحين تحقيق العدالة.

وأضاف بريمو لعنب بلدي أنه من المؤسف إنكار الجرائم حتى من أشخاص محسوبين على فئة الناشطين في المجتمع المدني والمثقفين، معتقدين أن التبريرات تسهم بصد مؤامرة ما على الوطن والثورة، ومنع ثورة مضادة وما إلى ذلك، لافتًا إلى وجود رفض وإدانة للجرائم، ومواقف حازمة ودعوات لدولة قانون لا دولة انتقام.

ويرى بريمو أن من أسباب الإنكار والتبرير وجود نوع من "النقمة" واعتقاد البعض (فئة قليلة) بأن الأشخاص الذين كانوا موجودين في مناطق سيطرة النظام قبل 8 من كانون الأول 2024 "شبيحة"، وعليهم أن يذوقوا جزءًا مما عاشه وعاناه الشعب السوري، وهو تصوّر خاطئ.

> حتى لا نسمح بأن يتحول العهد الجديد في سوريا إلى نسخة مشابهة للنسخة السابقة من النظام المجرم، يجب أن نسهم جميعنا برفض هذه الجرائم، وندعو ونصر ونؤكد على أهمية محاسبة المجرمين وإقصائهم من المشهد سواء السياسي أو العسكري ومن كافة مؤسسات الدولة السورية.
>
> أحمد بريمو
> مدير منصة "تأكد"

بعد سقوط النظام السوري، كشفت تحقيقات عن "حملات مشبوهة" عمدت إلى مهاجمة الإدارة السورية الجديدة، من مجموعة حسابات وصفحات داعمة لنظام الأسد، وعن شبكة صفحات مشبوهة أُنشئت بشكل متزامن، تدعم الحكم الذاتي والعنف الطائفي عبر الترويج لمشاريع تقسيم سوريا وإثارة الفتنة.

لفت بريمو إلى تضاعف الانفلات على وسائل التواصل والفضاء الافتراضي مما هو عليه الحال في الواقع، مؤكدًا ضرورة أن تكون هناك ضوابط ومحاسبة لكل من يحرض، واستدعاء لمن ينشر معلومات كاذبة تحض على العنف، والتعامل معها بصرامة، مع ضمان حق المواطن بالتعبير عن رأيه دون قيود.

تهديد لمسار العدالة

يؤثر استمرار الانتهاكات على مسار المحاسبة والعدالة الانتقالية، التي لا تزال منتظرة في سوريا بعد نحو أربعة أشهر على سقوط نظام بشار الأسد، كما يثير تأخرها المخاوف بشأن أثر ذلك على السوريين، خاصة الضحايا ممن تضرروا في عهد النظام ويبحثون عن عدالة تخفف من حجم معاناتهم وترد إليهم جزءًا من حقوقهم.

وتأتي أهمية تطبيق العدالة الانتقالية في سوريا من كونها البديل المتوازن عن عمليتين "شديدتي الخطورة"، هما طي الماضي كليًا، وتجاهل إرث الانتهاكات، وهو شيء مستحيل عمليًا لأن آثار الانتهاكات مستمرة وحاضرة، والثانية هي التوجه نحو الانتقام الفردي أو الجماعي الذي قد يؤدي لإسقاط فكرة الدولة والغوص في دوامة الفوضى والعنف، وفق ما يراه الحقوقي والباحث في مركز "الحوار السوري" نورس العبد الله.

الخبير القانوني والمتخصص في مجال حقوق الإنسان والقانون الجنائي الدولي المعتصم الكيلاني، اعتبر أن تبرير القتل وإنكار الجرائم في سوريا يشكلان تهديدًا خطيرًا لمسار العدالة والمحاسبة، إذ يسهمان في تطبيع العنف وتعزيز ثقافة الإفلات من العقاب، مما يؤدي إلى تفاقم مشاعر الظلم ويفتح الباب أمام دورات جديدة من الانتقام وعدم الاستقرار.

وقال الكيلاني لعنب بلدي، إن إنكار الجرائم لا يقتصر على حماية الجناة، بل يعوق توثيق الحقيقة، ويشوّه الذاكرة الجماعية، ويضعف ثقة الضحايا والمجتمع في أي عملية قضائية أو سياسية تهدف إلى بناء سلام مستدام.

لمواجهة هذه التحديات، يرى الكيلاني أنه لا بد من تشكيل هيئة عدالة انتقالية، يكون على رأس أولوياتها تعزيز التوثيق المستقل للجرائم، من خلال إنشاء لجان لكشف الحقيقة، وإعداد تقارير قانونية محايدة تستند إلى أدلة موثوقة وشهادات موثقة لا يمكن إنكارها.

كما يجب العمل على توعية المجتمع بخطورة التبرير والإنكار عبر الإعلام والتعليم والمجتمع المدني، إلى جانب تحديد المسؤولين عن ارتكاب جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، تمهيدًا لمساءلتهم قانونيًا، سواء عبر المحاكم الوطنية أو الدولية، وفق الكيلاني.

> استمرار ظاهرة إنكار الجرائم في سوريا يعوق جهود تحقيق العدالة، ويجعل من المستحيل تأسيس دولة قائمة على سيادة القانون، مما يهدد أي إمكانية لتحقيق الاستقرار الفعلي.
>
> المعتصم الكيلاني
> خبير قانوني

وأضاف المحامي السوري أن الإصلاح المؤسساتي يشكل ركيزة أساسية لضمان عدم تكرار الانتهاكات، من خلال بناء مؤسسات قضائية وأمنية تعمل وفق معايير العدالة والنزاهة، إذ لا يمكن تحقيق سلام حقيقي دون التصدي لمحاولات طمس الحقيقة، لأن أي مصالحة تقوم على الإنكار والتضليل ليست سوى هدنة هشة سرعان ما تنهار أمام حقائق لم يُعترف بها ولم يُحاسب مرتكبوها.

ويرى مدير منصة "تأكد"، أحمد بريمو، أن دعم الدولة السورية هو الخيار الوحيد لانتقال سوريا من أي فوضى قد تحدث لاحقًا على خلفية هذه الجرائم، معتبرًا أن الدولة السورية صريحة من مسؤولين سياسيين وعسكريين قالوا إن هذه الجرائم لن تمر دون محاسبة، وجرى تشكيل اللجان، وهذا دليل على إقرار الدولة بوجود جرائم، واهتمام بألا تتحول الجرائم إلى نمط يوسم به العهد الجديد في سوريا، وهذا ما يأمله الشعب السوري، ويسعى إلى تحقيقه.

ويأمل بريمو أن يتم التعامل مع ملف العدالة الانتقالية بالسرعة المطلوبة لأجل تخفيف الاحتقان لدى شريحة واسعة من السوريين، وضرورة وضع قوانين صارمة لمحاربة خطاب الكراهية والتحريض الذي بات سائدًا اليوم على وسائل التواصل الاجتماعي.

انتشر عناصر الأمن العام في قرية حرف بنمرة بريف بانياس بعد حادثة مقتل ستة مدنيين – 1 نيسان 2025 (محافظة طرطوس)

كلمات متقاطعة

أفقي

1.رئيس دولة عربية- 2. أحد الأبوين o بلفور (مبعثرة)- 3. العمود الذي يرفع عليه العلم o مخلوق من نور- 4. مفرد عوالم (معكوسة) o من أطراف الجسم معكوسة o من أسمي المشاعر 5. عبر o يمسّ (مبعثرة)- 6. نبع و اسم مؤنث o تجسسو (معكوسة)- 7. أحد الأبوين o خطوة بالانكليزي (معكوسة)- 8. طريق بالانكليزي (معكوسة) o أرشد إلى الطريق- 9. فنانة سورية (زوجة ماهر صليبي) - 10. دولة عربية مساحتها صغيرة o دمر

عمودي

1.مقلد المطربات (لبناني)- 2. أحد الاتجاهات الأربعة o حيوان بري وقطبي o للتعريف- 3. الاسم الأول للمطرب ..... عياش o طريق- 4. فصل من فصول السنة o الاسم الأول لممثل سوري ..... عقيلي5-. الشيء المفسد لما يصيبه o أنّكَ (معكوسة)6-. للتمني o طُرُق o القهوة المطحونة7-. اقذف بعيداً o حقل قمح8-. جمع التكسير لـ سلة o يقتلهم (مبعثرة)- 9. الشعور المسبق- 10. عكس صغير o أتسوري رئيسي على البحر المتوسط

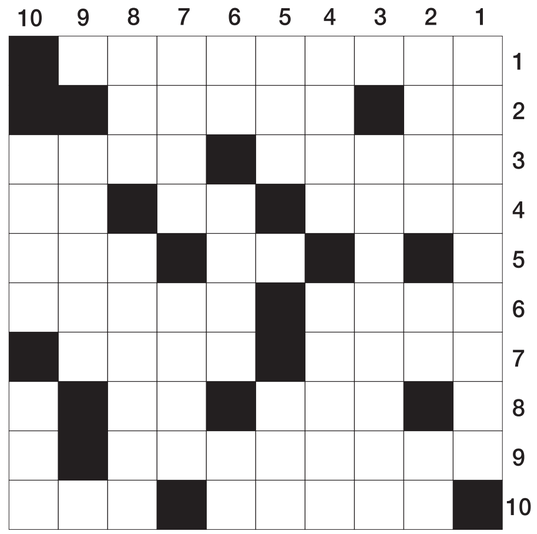

سودوكو

لعبة تتكون من 9 مربعات كبيرة 3×3، و81 مربع صغير 9×9.
تكون بعض المربعات الصغيرة معبأة بالأرقام بداية، وعلى اللاعب إكمال باقي المربعات باستخدام الأرقام من 1 إلى 9، في كل واحدٍ من المربعات التسعة الكبيرة، وفي كل صفٍ أو عمود.

			3	9	8		4	
4			2		8		1	
	3					6		
6		4			2			3
		2		4		7		
1			9			5		2
		5					3	
	4		3		6			1
2		3	4	1				

سينما

"بالدم".. دراما لبنانية محورها الاتجار بالأطفال

بحبكة درامية معقدة، وبخيوط متشابكة، وبأحداث متسارعة غير مألوفة، طرح مسلسل "بالدم" قضايا اجتماعية إنسانية، لامست الشارع العربي، كمحاولة فنية أولى من قبل القائمين عليه لتسليط الضوء على قضية الاتجار بالأطفال بجرأة عالية، من خلال أسر أرواح الأطفال داخل أرحام أمهاتهم، وبيعهم عند الولادة، حيث يتحكم رأس المال والسلطة، بمنأى عن العدالة والفقر والظلم.

في أحد شوارع لبنان المليئة بالحياة والحب، تبدأ قصة المحامية والأستاذة الجامعية غالية (ماغي بو غصن)، بإطار عائلي مثالي، وبوعكة ابنتها الصحية، تكتشف أن أبويها روميو وجانيت (رفيق علي أحمد وجوليا قصار) ليسا كذلك، لتبدأ رحلة البحث والصراع عن أبويها البيولوجيين، بمساندة زوجها طارق (بديع أبو شقرا).

رحلة بحث مؤلمة

بداية البحث كانت من مستشفى الولادة، إذ حاولت غالية الحصول على أسماء المولودين بنفس تاريخ مولدها، متوهمة إجراء تبديل بينها وبين مولود آخر، ليتضح معها لاحقًا أنها كانت "سلعة تجارية"، جرت سرقتها وتبديل أهلها بأمر من الممرضة نظيرة (جناح فاخوري)، التي تدير أكبر شبكة بلبنان لبيع الأطفال، مستغلة الشابات اللواتي يتعرضن لعلاقات غير مشروعة و يحملن .

وفي أثناء البحث والتحري، تكشف غالية تورط الدكتورة آسيا (كارول عبود) بشبكة نظيرة، إذ تستغل عيادتها في الحارة الشعبية لاستقطاب الشابات الحوامل ورعايتهن حتى ولادتهن.

قتلتها مرتين

ضمن مسيرة ابنة غالية العلاجية، تتعرف إلى الممرضة حنين (ماريلين نعمان)، وتتقاطع حياتهما بعدة اتجاهات، إذ تعاني من مشكلات أسرية، تساعدها غالية على حلها، لتكشف لاحقًا أنها أختها، والتي أبدلتها نظيرة مع ابن جانيت دون علمها.

ولم تكتف نظيرة بإبعاد غالية عن أبويها، بل حتى نهايتها كانت على يديها بطلق ناري، وذلك أوصل رسالة للمتلقي بأن نظيرة قتلت غالية مرتين عند ولادتها وعند موتها.

قصص اجتماعية داعمة

لم يقتصر العمل على محور واحد، بل طرح قضايا اجتماعية داعمة لخطه الدرامي، فتطرق "بالدم" لعدة خطوط إنسانية اجتماعية تمس العائلة العربية بشكل خاص، وعالجها المسلسل وفق عدة رؤى وتصورات، منها ما هو عاطفي، ومنها ما هو عقلاني.

وناقش العمل قضية التبني وفق رأيين مختلفين، مبررًا دوافعها، وأيضًا عرض معاناة عدم الإنجاب، وبطالة الشباب وآثارها، والعلاقة غير المشروعة بين الشاب والمرأة الكبيرة واستغلاله عاطفتها كشخصية مروان (وسام فارس).

ولم تغب قضية "وهب الأعضاء" عن تفاصيل العمل، إذ كانت وصية غالية بوهب كليتها لأختها حنين، والتي تعتبر قضية تثير الرأي العام في الشارع العربي بين مؤيد لها ورافض. ورصد العمل حالة الشابات اللواتي يتعرضن للاغتصاب، ويهربن خشية الفضيحة، وكيف ترسم عقلية الثأر بحجة "جريمة الشرف"، وهذا ما قدمته شخصية عدلة (سينتيا كرم).

أصداء إيجابية

تصدر المسلسل اللبناني "بالدم" قائمة الأعمال الدرامية العربية، التي قدمت في الموسم الرمضاني 2025، وبعد انتهاء عرضه ما زال العمل يتلقى أصداء إيجابية وإشادات واسعة من قبل الجمهور العربي والنقاد وصنّاع الفن .

واعتبر النقاد أن المسلسل أشبه بالعمل الدرامي المتكامل والناجح، حيث كل شخصياته هم أبطال، وحالة البطولة الجماعية التي قدمها أسهمت بنجاح العمل وتحقيقه نقلة نوعية في رصيد الدراما اللبنانية.

بالدم" دراما لبنانية، من تأليف ندين جابر، وإخراج فيليب أسمر، وإنتاج شركة "إيفل فيلم"، وبطولة مجموعة كبيرة من نجوم لبنان، منهم: ماغي بو غصن، بديع أبو شقرا، باسم مغنية، رولا بقساماتي، وسام فارس، جيسي عبده، جوليا قصار، سينتيا كرم، سعيد سرحان، رفيق علي أحمد، نوال كامل.

في الموسم الرمضاني 2024، حققت ثنائية ندين جابر وماغي بو غصن بمسلسل "ع أمل" نجاحًا كبيرًا على مستوى الدراما اللبنانية والعربية، وشارك ببطولته كل من مهيار خضور وبديع أبو شقرا، وتناول قضايا المرأة في الأرياف، إذ تقمع حريتها بحجة "جريمة الشرف"، حتى يحرم عليها حتى الحلم.

كتاب

"عصر الوصول"..

تحول مفاهيم المجتمع والاقتصاد الجديد

في كتابه "عصر الوصول"، استطاع الكاتب جيريمي ريفكين شرح فكرة التحولات العميقة التي يمر بها الاقتصاد العالمي نتيجة للتطورات التكنولوجية، من خلال عرضه لفكرة التحول من الملكية إلى الوصول.

يسلط ريفكين الضوء على كيفية تغيير المجتمع البشري لمفاهيمه الاقتصادية والاجتماعية في ظل العصر الرقمي، وكيف تحول السوق والاقتصاد من فكرة "الملكية" إلى "الوصول"، فأصبح بإمكان الأفراد الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات عبر الإنترنت دون الحاجة إلى امتلاكها فعليًا .

كان الاقتصاد الرأسمالي مؤسسًا على فكرة تبادل الممتلكات في الأسواق، وفي العصر الجديد تفسح الأسواق المجال لعالم الشبكات واستبدال الملكية بصورة مطّردة بإمكانية الوصول إليه.

أوضح ريفكين في كتابه، أن الأفراد بدأوا بالتخلي عن الحقيقة المركزية في الحياة الاقتصادية الجديدة، أي التبادل السلعي بين البائع والمشتري في الأسواق.

وقطعت الشركات التجارية والصناعية شوطين نحو التحول من الامتلاك إلى الوصول عبر استثجار كل شيء مطلوب لتسيير العمل المادي.

حسب الكتاب، كانت حقبة العصر التصنيعي تعتمد على بيع السلعة وإلحاقها بخدمة ضمان مجانية كمحفز على الشراء، أما اليوم فتغير المفهوم، إذ أصبحت الشركات تعطي سلعها مجانًا على أمل الدخول في اتفاقية خدمة طويلة المدى مع الزبائن.

تعبير "أنا عندي وأنا أملك"، بحسب ريفكين، تحول من التملك إلى الوصول، والمواد الأكثر تكلفة كالسيارات والبيوت ستتزايد حيازتها بهيئة إيجار أو عضو ية .

وشرح الكاتب جيريمي ريفكين مصطلحًا تداوله الاقتصاديون بما يسمى "اقتصاد التجربة"، وهو عالم تصبح فيه حياة كل فرد سوقًا تجارية، وتعتبر القيمة العمرية للزبون بمثابة المقياس النظري لما تبلغه قيمة الكائن الإنساني فيما لو اعتبرت كل لحظة من عمره كسلعة في المحيط التجاري.

ما بين عالمين

تطرق ريفكين إلى فكرة "ما بين عالمين"، أي أن عمالقة العصر الصناعي أمثال "جنرال موتورز" و"ديزني" و"سوني" و"مايكروسوفت"، تستخدم الثورة الرقمية في الاتصالات لربط العالم.

وهذه العملية تقوم بجر العالم بصورة لا ترحم إلى عالم التجارة، إذ يتم تحويله إلى سلعة بهيئة تجارب ثقافية معدلة، وفقًا لمتطلبات الزبون، ومشاهد تجارية للجماهير، ومواضيع تسلية شخصية.

في العصر الصناعي، كان الجهد الإنساني منشغلًا في إنتاج البضائع وأداء الخدمات، أما في عصر الوصول فالآلات الذكية تشكل برمجيات وعقولًا مفكرة، بدأت تعوض الجهد الإنساني العضلي في الزراعة والتصنيع.

التحول الاجتماعي والسياسي

التحول إلى عصر الوصول له تأثيرات واسعة النطاق على مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية.

من الناحية الاجتماعية، أصبح الوصول إلى المعلومات والخدمات يشكل جزءًا أساسيًا من حياة الأفراد، وأدى هذا التحول إلى زيادة الفجوة الرقمية بين أولئك الذين لديهم القدرة على الوصول إلى الإنترنت وتلك الفئات التي تفتقر إلى هذه الفرصة.

وفي الناحية السياسية، يثير ريفكين مسألة تأثير الشركات الكبرى التي تتحكم بالوصول إلى العديد من الخدمات، مثل شركتي "أمازون" و"جوجل" اللتين تتحكمان بشكل كبير في كيفية وصول الناس إلى المعلومات والمنتجات.

هذه الشركات أصبحت "البوابات" التي تتحكم في الدخول إلى العالم الرقمي، ما يطرح تساؤلات حول ممارسات الاحتكار والسيطرة في هذا العصر.

إعادة برمجة العقل

ناقش ريفكين العوامل التي أسهمت في التغيرات التي تحصل للوعي الإنساني، أهمها ارتبط بالتحول في تكنولوجيا الاتصال من المطبوع إلى الحاسوب.

هذا التحول صاحب تغيرات في أساليب الاتصال التي يستخدمها الإنسان لخلق علاقته الاجتماعية، وتحول من ثقافة الشفهي والمخطوط إلى ثقافة المطبوع في فجر العصر الحديث.

وتناول ريفكين ثورة الطباعة التي سهلت طريقة التفكير الملائمة وبصورة مثالية لمجتمع منظم حول فكرة الملكية الشخصية والتبادلات السوقية.

"روحية اللهو"

اختتم جيريمي ريفكين كتابه بالحديث عن الصراع بين قوى التجارة العالمية ومؤيدي القطاع الثالث، إذ إنه سيرتكز على قضية من يتحكم بالوصول إلى عدد من الأصناف الثقافية التي تؤلف "روحية اللهو" في القرن الجديد.

واعتبر الكاتب أن روحية العمل تتماشى يدًا بيد مع علاقات التملك، والعمل هو تطويع الطبيعة واستخراج مواردها وتصنيع البضائع، والممتلكات هي الصيغة النهائية التي يتخذها العالم الطبيعي بعد معالجته وتحويله إلى سلع.

لذا فإن الممتلكات تصبح طريقة لإعادة صنع الطبيعة، وتخصيصها في "ما هو لك وما هو لي"، وقد حددت روحية العمل بدرجة كبيرة كيفية توزيع الممتلكات في العصر الصناعي، وكانت عاملًا حاسمًا في تأسيس الفوارق الطبقية.

من جيريمي ريفكين؟

باحث أمريكي في مجالات علم الاجتماع والاقتصاد، ولد في 26 من كانون الثاني 1945، في مدينة دنفر كولورادو بالولايات المتحدة الأمريكية، قام بتأسيس جمعية خيرية للميول الاقتصادي في واشنطن العاصمة.

وهو مدرس في كلية "وارتون سكول" التابعة لجامعة "بنسلفانيا" وفي جامعات أخرى، يقوم ريفكين في نفس الوقت بتقديم استشارات لحكومات متعددة، ومن ضمنها مجلس الاتحاد الأوروبي، ويعتبر صاحب نظرية مجتمع التداخل (Access Society).

تريند "جيبلي" في سوريا..

مخاوف من انتهاك الخصوصية

شارك سوريون في تريند يسمى "جيبلي"، الذي اجتاح منصات التواصل الاجتماعي خلال الأيام الماضية، إذ سارع المستخدمون لمشاركة صورهم الشخصية التي تحولت إلى رسوم متحركة فنية تحمل طابع أفلام "أنمي" من استوديو "جيبلي" الشهير، عبر استخدام تطبيقات وأدوات الذكاء الاصطناعي.

ولم يكترث كثير من المستخدمين بآلية عمل تطبيقات الذكاء الاصطناعي فيما يخص الاحتفاظ بصورهم الشخصية وحماية معلوماتهم، وعدم انتهاك التطبيقات خصوصية المستخدمين.

حنين عبود (22 عامًا)، طالبة جامعية في قسم العلوم الصحية بدمشق، شاركت في تريند "جيبلي"، وقالت لعنب بلدي، إن ما دفعها لذلك هو انتشار التريند بشكل كبير على مواقع التواصل الاجتماعي ومشاركة أصدقائها صورهم الشخصية بهيئة "أنمي".

واعتبرت حنين تريند "جيبلي" تجربة مميزة، وعبرت عن وجود دافع لديها بمشاركة المزيد من صورها الشخصية عبر تطبيقات الذكاء الاصطناعي، من ناحية الفضول بالتعرف إلى صورتها الكرتونية، ولم يكن لدى حنين أي تصورات فيما لو انتهكت التطبيقات بياناتها الشخصية واستخدمتها لأغراض أخرى.

آلية تعديل الصور

أشارت دراسة ناقشت مدى اعتماد المستخدمين على تطبيقات تعديل الصور، إلى أن إيرادات هذه التطبيقات ارتفعت بشكل كبير لتتجاوز تسعة ملايين دولار أمريكي في كانون الأول لعام 2022، بزيادة تقارب سبعة أضعاف إيرادات تشرين الثاني من نفس العام البالغة 1.35 مليون دولار أمريكي.

الخبير التقني سامر أبو راشد، أوضح لعنب بلدي أن هناك الكثير من تطبيقات الذكاء الاصطناعي أو المواقع التي تقدم خدمات بما يتعلق بتعديل الصور، وأغلب هذه التطبيقات تقدم خدماتها مجانًا، ما يزيد من الإقبال عليها.

وفي حال تحول أحد نماذج تعديل الصور إلى "تريند" مثلما حدث في "جيبلي"، تسارع الكثير من التطبيقات والمواقع لإدراج هذه الخدمة مستغلة انتشارها بين المستخدمين.

وبحسب الخبير التقني، فإن الهدف من ذلك تحقيق أرباح تجارية مادية عن طريق الإعلانات داخل التطبيق أو تقديم ميزات إضافية متعلقة بهذا التريند مقابل الاشتراك بالتطبيق بمبلغ معين.

تعتمد آلية عمل هذه التطبيقات على أن يقوم المستخدم بتحميل الصورة التي يرغب بتعديلها إلى التطبيق الذي يستعمله، والذي بدوره يقوم بنقل الصورة إلى خوادم خاصة، تقوم بإجراء التعديل المطلوب ثم ترسلها من جديد للمستخدم ليتمكن من تنزيلها.

وبينّ سامر أبو راشد أن هذه التطبيقات تعتمد على الربح المادي عن طريق عرض الإعلانات داخل التطبيق، وهذه الخدمة غير متاحة في سوريا بسبب حظر الإعلانات.

لذلك يلجأ المستخدمون للاعتماد على تطبيقات "البروكسي" و"vpn" لتغيير موقعهم الجغرافي، وبالتالي يستخدمون التطبيقات بشكل طبيعي.

ماذا عن انتهاك الخصوصية؟

على الرغم من تساؤلات طرحتها الدراسة حول أخلاقيات تطبيق الذكاء الاصطناعي على الصور الشخصية، بالإضافة إلى الإشارة إلى مشكلات حقوق النشر المحتملة لتدريب الذكاء الاصطناعي على الفن الأصلي المتاح على الإنترنت، فإن عدد المستخدمين يستمر بالتزايد في الإقبال على هذه التطبيقات.

يمكن لهذه التطبيقات، بحسب الخبير التقني سامر أبو راشد، أن تبيع بياناتنا الشخصية إلى شركات مختصة بالإعلانات، مثل الاسم والبريد الإلكتروني الذي سجلها المستخدم في الحساب والموقع الجغرافي وطريقة استخدامه للتطبيق.

أو يمكنها استخدام صور المستخدم في إعلانات التطبيق نفسه، وهذا يجب أن يكون موجودًا في شروط الاستخدام التي وافق عليها المستخدم عند تنزيل التطبيق.

لا يعتقد أبو راشد أن هناك خطرًا باختراق بيانات المستخدم من ناحية الأمان، بشرط ألا يقوم المستخدمون بتحميل أي تطبيق من خارج المتاجر الرسمية مثل "google play" و"App Store".

وبالنسبة لكل تطبيق توجد داخله سياسة خصوصية يبين فيها صلاحياته والأمور التي يجب على المستخدم أن يوافق عليها قبل الاستخدام، ويؤكد الخبير التقني ضرورة قراءة بنود كل تطبيق، فيما يتعلق باستخدام الصور الشخصية والبيانات، لضمان عدم استخدامها لأغراض تجارية أخرى.

للمشاركة في تحرير صفحات "عنب بلدي" يمكنكم إرسال مشاركاتكم
عبر البريد الإلكتروني إلى editor@enabbaladi.org

الآراء الواردة في الجريدة لا تعبر بالضرورة عن رأي عنب بلدي

ابحث عن الكلمة المفقودة

ق	م	ر	ش	م	س	ن	ج	م	ب	ح
ر	ن	و	ر	ب	ي	ت	ك	ت	ا	ب
ح	ب	ر	د	ر	س	ع	ل	م	ح	ل
م	و	ر	د	ص	و	ت	ض	و	ء	ل
ي	ل	ف	ج	ر	ك	و	ك	ب	ب	ا
ب	ن	ه	ر	ج	ب	ل	ش	ج	ر	ق
ل	م	ا	ء	ن	ا	ر	غ	ي	م	ب
ر	ق	ر	ع	د	و	ق	ت	ق	ل	ب
ع	ي	ن	ن	ح	ل	ن	د	ى	ن	س
ر	ي	ح	ك	ر	م	ع	ط	ر	ق	م
ر	ي	ن	ق	ل	و	ب	س	ح	ا	ب

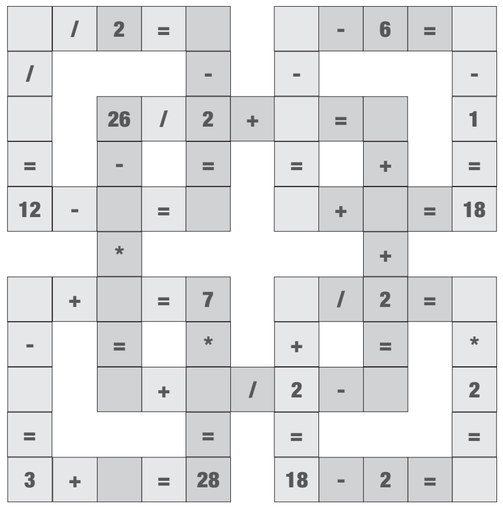

16	1	15	26	8	10	18	5	11	4
14	3	17	9	2	28	6	12	13	7

حل الألغاز التالية

رأيان حول تشكيل وزارة الرياضة والشباب..

مخاوف حول المرونة وتفاؤل بالاستقلالية

عنب بلدي – هاني كرزي

شهدت التشكيلة الحكومية الجديدة تأسيس وزارة للرياضة والشباب لأول مرة في تاريخ سوريا، لتكون بديلًا عن الاتحاد الرياضي العام الذي كان أداة بيد الأسد لتحقيق أجنداته، ما أثار حالة من التفاؤل لدى الجماهير، بأن تسهم هذه الوزارة بالنهوض بالرياضة السورية، فيما تثار مخاوف حيال المرونة والاستجابة الأسرع لاحتياجات القطاع.

وزارة الرياضة والشباب يترأسها محمد سامح الحامض، الذي عُيّن رئيسًا للاتحاد الرياضي العام بعد سقوط الأسد، ليحل محل فراس معلا في رئاسة المؤسسة الرياضية الأعلى في البلاد.

إنهاء وصاية الحزب على الرياضة

تأسس الاتحاد السوري لكرة القدم عام 1936، وانضم إلى الاتحاد الدولي لكرة القدم في 1937، وإلى الاتحاد الآسيوي لكرة القدم في 1969، ويعد من أقدم اتحادات كرة القدم في المنطقة.

في عهد الأسد تحوّل الاتحاد الرياضي العام إلى ذراع بيد النظام لخدمة أجنداته، ففي بداية الثورة السورية، حوّل اتحاد الكرة ملعبي "العباسيين" و"اللجلاء" في دمشق، وملعب "الحمدانية" في حلب، وملاعب درعا ودير الزور إلى ثكنات عسكرية ومراكز اعتقال أو مهابط للطائرات المروحية.

الاتحاد الرياضي العام كان غارقًا في الفساد والأخطاء الإدارية والفوضى والخلافات، والتي أثّرت بشكل سلبي على مستويات الأندية والمنتخبات السورية، التي فشلت في عهد الأسد بتحقيق أي إنجاز بارز.

بعد يوم من سقوط الأسد، أصدرت أندية كرة القدم في سوريا بيانًا مشتركًا عبر صفحاتها على مواقع التواصل الاجتماعي، تطالب فيه بإنشاء وزارة للرياضة.

وجاء في البيان الصادر في 9 من كانون الأول 2024، "نحن جميع الأندية الرياضية في سوريا الحرة، نطالب بإنشاء وزارة للرياضة تحمي الرياضيين والمنشآت الرياضية وتكفل حرية الإعلام الرياضي".

وأضاف البيان، "تعمل هذه الوزارة على مساعدة الأندية، للاستفادة من استثماراتها، وتؤمّن لها موارد ثابتة تساعدها في النهوض بجميع الألعاب التي تمارسها أسوة بجميع الدول المتقدمة رياضيًا".

المطالب الكثيرة بإنشاء وزارة للرياضة والشباب تحولت إلى واقع، بعدما أعلن الرئيس السوري للمرحلة الانتقالية، أحمد الشرع، خلال مراسم تشكيل الحكومة الجديدة، تأسيس وزارة للرياضة والشباب.

وقال الصحفي الرياضي أنس عمو، إن الرياضة سابقًا كانت تحت مسمى الاتحاد الرياضي العام، وبالتالي كل المنظمات أو النقابات كانت تتبع إلى وصاية حزب "البعث"، وهذا الشيء كان واضحًا تمامًا حتى ضمن المراسلات الصادرة عن الاتحاد الرياضي، إذ كانت تُختتم الرسالة بعبارة "والخلود لرسالتنا"، وكأن أي بيان أو قرار رياضي أشبه برسالة حزبية سياسية.

وأضاف عمو، لعنب بلدي، أن الوصاية الحزبية كانت تجبر الرياضة على العمل تحت مظلة سياسية، وبالتالي فإن كل عمل رياضي كان مسيّسًا، وأي إنجاز يتحقق على الصعيد الفردي أو الجماعي، كان يتحوّل إلى مكسب سياسي للنظام السوري المخلوع.

مكاسب بالجملة

تشكيل وزارة للرياضة والشباب في سوريا، خلق حالة تفاؤل لدى الجماهير السورية، بأن هذه المؤسسة الجديدة ستسهم بالنهوض بالرياضة السورية مستقبلًا.

ويرى الصحفي أنس عمو، أن تشكيل وزارة للرياضة والشباب في سوريا سيحقق الكثير من المكاسب والفوائد منها :

- استقلالية العمل الرياضي، أي أن السياسة لن تتحكم مستقبلًا بالرياضة.
- ستصبح هناك مخصصات ثابتة من الموازنة العامة للدولة لمصلحة وزارة الرياضة.
  منح قرار سيادي للرياضة السورية، وبالتالي فإن القائمين على هذا الجسم الرياضي لن يتلقوا أي إملاءات من الحزب أو جهةسياسيةأوحكوميةأخرى.
- حرية ومرونة أكبر بالتعامل مع مختلف القضايا الرياضية، إذ أصبح هناك وزير يمنح المرجعية في القرار الرياضي، بينما من قبل كانت الرياضة دون أي مرجعية ثابتة.
- الوزير سيكون تحت المراقبة ووصاية رئاسة الجمهورية، وبالتالي يصبح من حق مجلس الشعب أن يحاسب الوزير على أي انتهاكات، وهذا يجعل الوزير يعمل بمصداقية أكبر.
- الملاعب والمنشآت الرياضية أصبحت تتبع لوزارة الرياضة، وهذا يمنح استقلالية أكبر باتخاذ قرارات رياضية مرتبطة بصيانة وتطوير تلك المنشآت، وجني الأرباح من الاستثمارات.
- سيتم إلغاء اللجان التنفيذية واستبدالها بمديريات الرياضة والشباب بمختلف المحافظات، وفي كل مديرية ستكون هناك مكاتب للاتحادات، وهذا يعني استقلالية أكبر من اللجان التنفيذية السابقة.

رأي مختلف

يرى الحكم السوري الدولي فراس الخطيب، لعنب بلدي، أن أهمية تأسيس وزارة رياضة في سوريا، يعتمد على حجم الميزانية التي ستخصص لها من قبل الحكومة.

ويرى الخطيب أنه كان من الأفضل في ظل هذه المرحلة الحرجة للبلد، إنشاء هيئة شباب ورياضة بدل الوزارة، لأن مجال الهيئات أوسع وأكثر مرونة بالنهوض برياضة سوريا.

ولفت الخطيب إلى أن الهيئة الرياضية يمكنها أن تنافس الشركات الراعية، وتعمل على تخصيص الأندية وفتح باب الاستثمارات، أما وزارة الرياضة فلا يختلف عملها كثيرًا عن الاتحاد الرياضي، وسوف يتوقف عمليًا على حجم المخصصات التي ستحصل عليها من الحكومة، والموافقات من الجهات الأعلى لصرف الأموال، ما يعوق ويبطئ العمل الرياضي.

المطلوب من وزارة الرياضة

الحكم فراس الخطيب طالب باتخاذ عدة خطوات من قبل وزارة الرياضة والشباب السورية، أبرزها الاستعانة بالخبرات السورية الموجودة في أوروبا، حيث يوجد الكثير من السوريين الذين مارسوا العمل الرياضي في دول أوروبا واكتسبوا الكثير من الخبرات.

وطالب الخطيب الوزارة بإنشاء دورات متتالية ومعسكرات لجميع الاختصاصات من حكام ومدربين ومقيمين وإداريين على مستوى الأعمار الصغيرة، باعتبارهم جيل المستقبل الذي سيعمل على تطوير رياضة البلد.

بدوره دعا الصحفي الرياضي أنس عمو، وزارة الرياضة والشباب لاتخاذ عدة خطوات منها:

- رسم سياسة تنظيمية وهيكلة الرياضة على المدى القريب، من ناحية العمل والناحية المؤسساتية بدءًا من الصفر، وفق معايير عصرية بما يتوافق مع المرحلة الحالية، ومنح استقلاليةللاتحاداتالرياضية.
- رسم سياسة مستقبلية على المدى البعيد، ما بين خمس الى عشر سنوات بكافة الألعاب والفئات العمرية، بالاعتماد على الكفاءات الفنية والعلمية.
- الاعتماد على الكوادر المؤهلة وأصحاب الشهادات الجامعية واللغات والخبرات الرياضية.
- إعادة النظر بالموظفين العاملين في القطاع الرياضي، وصرف غير الكفء أو تحويله لمؤسسة أخرى بما يتوافق مع مؤهلاته.
- إيجاد فريق عمل خاص بالوزير من نائب وزير ومستشارين رياضيين، من أصحاب الشهادات العليا رياضيًا وأصحاب الخبرات وخصوصًا المغتربين خارج سوريا.
- إعادة لم شمل أبناء الرياضة السورية إن كان خارج البلد أو داخلها، بعدما شتتهم النظام المخلوع الذي كان يعمل على تقسيم الرياضيين إلى ولاءات و"لوبيات" تخدم مصالحه.
- العمل على تأهيل المنشآت الرياضية وتطويرها في سوريا، حيث توجد حاليًا اتفاقية مع دولة قطر لتأهيل خمسة ملاعب كرة قدم.
- العمل على تأهيل صالات الألعاب الفردية ومقار الأندية، ومنحها مرونة أكبر بالاستثمارات وتأمين عوائد أكبر للأندية.
- سن قوانين رياضية جديدة ونظام داخلي على صعيد الوزارة أو الاتحادات الرياضية أو على صعيد الأندية، بحيث تكون متوافقة مع القوانين الدولية.

المنتخب السوري لكرة القدم خلال حصة تدريبية استعدادًا لتصفيات كأس آسيا- 21 آذار 2025 (SFA)

المنتخب السوري يتقدم للمركز الـ93 عالميًا

تقدّم المنتخب السوري الأول لكرة القدم مركزين على سلم الترتيب العالمي، وفق تصنيف الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا)، الصادر في 3 من نيسان الحالي.

وفق التصنيف الجديد، قفز المنتخب السوري من المركز الـ95 إلى الـ93 عالميًا، بعد تحسّن نتائجه في التصفيات المؤهلة لكأس آسيا.

على الصعيد العربي، احتل المنتخب السوري المرتبة الـ12، بينما جاء في المركز الأول عربيًا المنتخب المغربي، ومصر ثانيًا، والجزائر في المركز الثالث.

على المستوى الآسيوي، جاء منتخب سوريا في المركز الـ13، بينما واصلت اليابان تصدّر قارة آسيا، تليها إيران في المركز الثاني، وكوريا الجنوبية ثالثًا.

يأتي تحسّن تصنيف منتخب سوريا، بعد تحقيق نتائج إيجابية خلال الفترة الماضية، آخرها فوزه على باكستان في الجولة الافتتاحية ضمن التصفيات المؤهلة إلى كأس آسيا.

ويخوض المنتخب السوري التصفيات المؤهلة لكأس آسيا، ضمن المجموعة الخامسة، التي تضم إلى جانبه باكستان وميانمار وأفغانستان، ويحتاج إلى تحقيق المركز الأول ضمن المجموعة، لضمان التأهل إلى بطولة كأس آسيا 2027، التي تستضيفها السعودية.

أفضل مركز حققه المنتخب السوري عالميًا عبر التاريخ، كان عام 2018، حيث وصل حينها إلى المرتبة الـ73، وذلك بعد بلوغه الملحق الآسيوي المؤهل إلى كأس العالم.

في حين كان أسوأ تصنيف للمنتخب السوري عام 2014، حيث تراجع إلى المرتبة الـ152، إذ جرى حينها استبعاده من تصفيات كأس العالم 2014 في البرازيل، بسبب فشل إداري من الاتحاد الرياضي الذي أشرك لاعبًا سبق أن شارك لمصلحة منتخب السويد.

على الصعيد العالمي، وفق التصنيف الجديد لـ"فيفا"، واصلت الأرجنتين تصدرها للتصنيف، تليها إسبانيا في المركز الثاني، في حين تراجعت فرنسا إلى المركز الثالث.

وبقيت إنجلترا رابعة أمام البرازيل، بينما تقدمت هولندا إلى المركز السادس على حساب البرتغال التي جاءت سابعًا، وحافظت بلجيكا على مركزها الثامن وإيطاليا التاسع وألمانيا العاشر.

أما كرواتيا فصعدت مركزين على غرار المغرب باحتلالهما المركزين الـ11 والـ12 على حساب الأوروغواي وكولومبيا.

رغم ضعف التمويل والرعاية

نادي أمية يستعد للمنافسة في البطولات المحلية

نادي أمية يستعد لبطولة "الدوري السوري الحر" في إدلب – 19 شباط 2025 (نادي أمية الرياضي)

عنب بلدي – حسن إبراهيم

يواصل نادي أمية لكرة القدم تحضيراته للبطولات المحلية المقبلة، على أمل تحقيق ألقاب ترضي جماهيره، وتجاوز الصعوبات التي يواجهها وفي مقدمتها الضغوط المالية.

نائب رئيس نادي أمية ومسؤول مكتب التنظيم، عبد الحليم جبي، قال لعنب بلدي، إن التحضيرات مستمرة، ولم ينقطع الفريق عن التمارين إلا خلال معركة "ردع العدوان" التي أدت إلى سقوط النظام السوري السابق، وهروب بشار الأسد إلى روسيا.

واستمر النادي بإجراء التمارين، ولعب المباريات الودية، وكان مشاركًا في بطولة "النصر والتحرير" التي كانت مقامة في مدينة حلب.

وأضاف جبي أن نادي أمية يتحضر لبطولة "KHR" الودية، التي تقام في 14 من نيسان الحالي، بالعاصمة دمشق، وتضم أربعة أندية هي أمية والاتحاد (أهلي حلب) والكرامة والوحدة، والهدف منها الدعوة إلى رفع الحظر عن الملاعب السورية.

وكان مقررًا استئناف بطولة "الدوري السوري الحر" في 10 من نيسان الحالي، وفق ما حدده اتحاد كرة القدم في سوريا، وهي بطولة كانت تقام في إدلب قبل سقوط النظام السوري، لكن الموعد تأجل بسبب إقامة بطولة "KHR"، دون ورود تعميم رسمي بخصوص التأجيل.

وعن اللاعبين والتنقلات، قال جبي إن البحث جارٍ عن أكثر من لاعب في أكثر من مركز، وعن مدرب أيضًا، لأن المدرب محمد راغب الأشقر فسخ عقده بالتراضي خلال فترة التوقف، ويشرف حاليًا المدرب مجد كيالي الذي قدم جهودًا في فترة صعبة.

وكان يضم الدوري في إدلب عشرة أندية هي: أمية، حمص العدية، خان شيخون، عندان، تفتناز، سرمدا، أريحا، جبل الزاوية، القادسية، كللي، وتقام المباريات على ملعب "إدلب" البلدي.

وتستعد الأندية لخوض مرحلة الإياب، إذ انتهت مرحلة الذهاب بصدارة نادي خان شيخون برصيد 20 نقطة، ونادي أمية في المركز الثاني بذات النقاط (20 نقطة) ويتخلف بفارق الأهداف، وعندان ثالثًا بـ17 نقطة.

صعوبات مالية وغياب تدرّج اللاعبين

لفت نائب رئيس نادي أمية إلى وجود العديد من المشكلات التي تواجه النادي، أبرزها الشح المالي وقلة الدعم، مضيفًا أن النادي لا يملك استثمارات كافية، وهي لا تكفي لـ10% من الالتزامات الشهرية للنادي.

وذكر جبي أنه لا يوجد راعٍ رسمي لنادي أمية، إذ كانت هناك رعاية لشركة "اليمامة" بعقد قصير لكنه توقف، ويوجد بعض الأشخاص المتبرعين، لكن لا يوجد دعم ثابت، ولا استثمارات أو عقارات يمكن الاستفادة منها .

وأضاف جبي أن النادي كغيره من الأندية في الشمال السوري، لا يملك لاعبين تدرجوا في الفئات العمرية للعبة، بسبب ظروف سنوات الحرب والقصف، وعدم توفر مقومات ورفاهية الالتحاق والتدرج في سلّم اللعبة لدى معظم الرياضيين.

ووعد جبي جماهير نادي أمية بتحقيق نتائج إيجابية والحفاظ على مركز الصدارة في دوري "إدلب"، ونتائج مُرضية في حال الالتحاق بالدوري السوري الممتاز لاحقًا.

انسحاب من الدوري بسبب "القمع الأمني"

استطاع نادي أمية، الذي أُسس (للمرة الثانية بموجب المرسوم التشريعي القاضي بدمج وإعادة تسمية الأندية السورية) في عام 1972، تحقيق أفضل إنجازاته في الدوري السوري لكرة القدم في موسم 2003-2004، بتحقيقه المركز الخامس، ثم هبط في الموسم التالي إلى الدرجة الثانية.

ومع انطلاق الثورة السورية عام 2011، وانتشار المظاهرات الشعبية المنادية برحيل رئيس النظام السوري، بشار الأسد، وتصعيد العمليات الأمنية والعسكرية ضد المدنيين، انسحب نادي أمية من المشاركة في الدوري السوري الممتاز، في كانون الأول من العام نفسه.

وفي آب 2023، حقق نادي أمية بطولة "كأس الشهداء" في إدلب، بعد فوزه على نادي حمص بهدفين لهدف، في بطولة شارك بها 32 ناديًا من الدرجة الأولى والثانية والثالثة.

محاولات للاهتمام بالفئات الصغيرة

يعتبر نادي أمية من الأندية ذات الخصوصية في إدلب، لأنه ممثل المحافظة سابقًا، ولمشاركته في دوري الدرجة الأولى لكرة القدم في سوريا قبل 2011، وله عراقته وجماهيره الواسعة التي حافظ عليها بعد الثورة.

وفق إداريين في النادي، يضم نادي أمية كوادر رياضية وتدريبية وإدارية ذات خبرة وكفاءة، ورغم الإمكانيات الضعيفة، يحاول النادي تجاوز الصعوبات بتكاتف الجميع.

منذ نحو عامين، بدأ النادي تسخير كفاءته للاهتمام بالفئات العمرية الصغيرة وتنشئة لاعبين جدد، إذ تبدأ تنشئة اللاعبين الصغار من سن 8 سنوات ضمن فئة البراعم، ويخضعون لتدريبات ثم ينتقلون إلى فئة الشباب لتطوير مهاراتهم، وفي سن الـ18 عامًا يُؤهلون للانتقال لفئة الرجال.

وتوجد في منطقة إدلب ثلاثة ملاعب لكرة القدم فقط، هي "الملعب البلدي" الذي تقام عليه بطولات الأندية من الدرجة الأولى، و"الملعب المعشب" الذي تقام عليه بطولات الدرجة الثانية، وملعب "أريحا" الذي كانت لا تقام عليه بطولات عادة خشية تعرضه للقصف من قوات النظام.

وتعرض ملعب "إدلب البلدي" للقصف من قبل قوات النظام حاله كحال جميع المؤسسات، ما أدى إلى إغلاقه بوجه اللاعبين لمدة ثلاث سنوات، لتقوم المديرية العامة للرياضة والشباب بالتعاون مع "الدفاع المدني" بترميمه في عام 2018.

وأعيد افتتاح الملعب البلدي عام 2022 من قبل الاتحاد السوري الحر لكرة القدم، وبلغت تكلفة إعادة تأهيله 250 ألف دولار أمريكي، إذ أعيد تأهيل الأرضية بما يتناسب مع البطولات التي أقامها الاتحاد.

نادي أمية الرياضي
1972

عنب بلدي
من كرْم الثورة
enab baladi
جريدة أسبوعية
تأسست في داريا

الأحـد 06 نيسان / أبريل 2025
العـدد 685 – السنـة الرابعة عشرة
www.enabbaladi.net
24 صفحة
سعر النسخة 10,000 ليرة سورية

التسوق الإلكتروني في سوريا يفتقر للمصداقية

عنب بلدي – كريستينا الشماس

انتشرت في السنوات الأخيرة عملية بيع عدد من المنتجات عبر الإنترنت في سوريا، كنوع من ملاحقة التطور التقني وإثبات الوجود في التسويق الإلكتروني، ومع تزايد استخدام الإنترنت والهواتف الذكية، أصبح التسوق عبر الإنترنت خيارًا متاحًا لكثير من السوريين.

إلا أن التجارب التي رصدتها عنب بلدي لعدد من المستخدمين ورواد التسوق الإلكتروني، طغت عليها حالات النصب والاحتيال، وغياب التنظيم والحصول على منتجات قلّت بها المصداقية.

زينة أسعد، تروي قصتها لعنب بلدي، بعد تعرضها لعملية غش في قطعة طلبتها عبر صفحة تبيع الأثاث المنزلي، فأرادت شراء لوحة خشبية تظهر في الصور أنها ذات جودة ونوعية جيدة، وكان شرط المسوق إرسال نصف سعرها قبل حصولها على اللوحة.

تفاجأت زينة عند تسلمها للوحة برداءة نوعية الخشب وعدم مطابقتها للصور، وعند تواصلها مع المسوق رفض إرجاع اللوحة أو استرداد المبلغ.

تسوق إلكتروني عبر "وسيط"

بدأت عملية التسويق الإلكتروني في سوريا بالترويج لعدد من المنتجات عبر صفحات يديرها أشخاص "مجهولون" على مواقع التواصل الاجتماعي (فيس بوك، إنستجرام)، أو الانضمام إلى مجموعات مغلقة لتسهيل عملية الوصول إلى الجمهور المستهدف.

واستثمر الأشخاص الذين يعملون في التسويق الإلكتروني حظر بعض المواقع التسويقية في سوريا مثل موقع "شي إن" (SHEIN)، وهو متجر تسوق إلكتروني يقدم منتجات تشمل الأزياء والأحذية والحقائب، و"الإكسسوارات"، ومواد تجميلية وإلكترونية.

لقي المتجر إقبالًا كبيرًا من قبل السوريين، إذ لجؤوا لأشخاص يعملون في توصيل الطلبيات من الموقع، منهم ندى مهنا، التي أوضحت لعنب بلدي طريقة عملها، إذ أنشأت صفحة لها عبر "فيس بوك" لتوصيل الطلبيات، وفي فترة قصيرة استطاعت الوصول لعدد من رواد التسوق الإلكتروني (الزبائن).

يتواصل الزبائن مع ندى لطلب المنتجات المراد شراؤها، بعد تسوقهم على الموقع، إذ تشحن الطلبيات إلى سوريا عبر وسيط يعيش في الخارج، لذلك قد تستغرق عملية التوصيل 15-25 يومًا.

وتأخذ ندى على كل منتج يتم طلبه مبلغًا إضافيًا عن قيمته، لتحقق ربحًا إضافيًا يتراوح بين 15 و25 ألف ليرة على كل قطعة، ويقوم الزبون بتحويل المبلغ لها عبر شركات التحويل المالية.

شراء لن يتكرر

عبرت ابتسام قسام، من رواد التسويق الإلكتروني، عن استيائها من المنتجات التجميلية التي حصلت عليها وغير المطابقة للمنتج الأصلي، فامتنعت عن استخدامها تجنبًا لتعرضها لحساسية جلدية، قائلة "لن أكرر التجربة مرة أخرى".

وتعرضت ديمة العلي لعملية نصب من قبل أحد المسوقين، إذ طلبت شراء مجموعة من أواني المطبخ (نوع تيفال) عبر صفحة على "فيس بوك" تبيع المواد الكهربائية والمنزلية، لتحصل على أوانٍ غير مطابقة للصورة والوصف، بجودة رديئة ولا تصلح للاستخدام.

وبعد تهديد ديمة لمسؤول الصفحة بتقديم شكوى بحقه، أعاد المبلغ لها مقابل التراجع عن قرار الشكوى، معتبرة أن هناك العديد من الصفحات التسوق الإلكتروني عبر "السوشال ميديا" تفتقد للمصداقية.

جمعية حماية المستهلك تحذر

أمين سر جمعية حماية المستهلك، عبد الرزاق حبزه، قال لعنب بلدي، إن الجمعية حذرت تكرارًا من عمليات الشراء عبر الإنترنت منذ بداياته، الذي كان يقتصر على بيع مواد بسيطة كالترويج لمواد تجميلية أو بعض الأطعمة، وبالتالي لم يكن لها تأثير كبير على المستهلك.

وبعد ذلك تطورت العملية بشكل كبير لتشمل ترويج بعض المنتجات، التي تسببت بضرر للمستهلكين كالحساسية من بعض المواد التجميلية، وأيضًا عرض بعض الأجهزة الكهربائية التي فيها نوع من الغش والتدليس للمواطن، وكثير من المستخدمين وقعوا في فخ هذا الترويج، بحسب حبزه.

تلقت جمعية حماية المستهلك أكثر من شكوى حيال الموضوع، وتمت معالجتها من خلال التوافق بين المستهلك والمروجين الإلكترونيين الذين يبررون أفعالهم بحاجتهم للمال نتيجة وضعهم المادي المتردي.

واعتبر حبزه أن عمليات النصب والاحتيال عبر التسويق الإلكتروني أخطر من الشتائم وحالات القدح والذم التي تحدث عبر صفحات التواصل الاجتماعي، لأن هذا الموضوع يتعلق بهدر مال المواطن، وتعريضه للضرر الصحي حيال بعض المنتجات.

"إجراءات" حماية المستهلك

أوضح حبزه أن جمعية حماية المستهلك تتعامل مع الموضوع عبر الإجراءات الوقائية لتوعية المواطن بحالات النصب والاحتيال، والتنويه إلى خطورة المواد مجهولة المصدر وذات ضرر على الصحة، وتوجيه المستهلك للتأكد من المنتج الأصلي.

أما من ناحية الإجراءات القانونية، ففي حال وجود شكوى من المتضرر، تدافع عنه جمعية حماية المستهلك وتمثله أمام القضاء.

ويؤكد حبزه أن هذه المنتجات ليس لها سجل تجاري أو ترخيص صناعي، معتبرًا التسويق الإلكتروني "حالة من الفوضى"، وفي حال شراء أي منتج عبر التسوق الإلكتروني، يجب إبراز سجل تجاري للبائع المروج، مع هويته والتأكد من مكان إقامته، وإبراز بطاقة "بيان المنتج" الذي يحدد مواصفات المادة (تاريخ إنتاجها، المواد الداخلة في تركيبها، مدة صلاحيتها).

رد قانوني

المحامي فادي الرحال، قال لعنب بلدي، إن هناك قوانين تضبط عملية التسوق الإلكتروني، أولها قانون حماية المستهلك، في حال تعرضه للاحتيال عبر بيعه سلعة مغايرة للمواصفات المتفق عليها مع البائع، والذي يعاقب عليه بجنحة (عقوبة مخففة).

والثاني قانون مكافحة الجريمة المعلوماتية، أي الاحتيال عبر الشبكة الإلكترونية، والتي يعاقب عليها أمام محكمة الجنايات المرتبطة بالجرائم المعلوماتية.

وبحسب الرحال، فإن الاحتيال عن طريق الشبكة يكون له أضرار كثيرة على مستوى الأشخاص المتضررين.

ويمكن للمواطن حماية نفسه وأخذ حقه في حال تعرضه للاحتيال، عبر أخذ صورة عن المراسلات بين الطرفين، والاحتفاظ بإيصال الحوالة المالية، وعدم التأخر بتقديم الشكوى للجهات المعنية، بحسب ما أفاد به المحامي فادي الرحال.

إدلب وحادثة الصرماية

خطيب بدلة

خلال حكم بشار الأسد، وفي أثناء تولي الدكتور رياض نعسان آغا وزارة الثقافة، أقيم في إدلب مهرجان سنوي، يحمل اسم "المدن المنسية". المقصود بهذه التسمية، المدن التاريخية، مثل إيبلا، والبارة، وقلب لوزة، ودير شرقي حيث ضريح الخليفة الأموي العادل عمر بن العزيز، والمعرة التي تضم متحف الفسيفساء، بالإضافة إلى ضريح شاعر الفلاسفة وفيلسوف الشعراء أبي العلاء المعري..

ومن الطريف، المعبر، اللاذع، أن بعض الناس قالوا إن مختلف المدن المعاصرة، الموجودة في حدود محافظة إدلب "منسية"!

قائل هذه الفكرة يقصد أن سلطة بشار الأسد لم تكن تعطي محافظة إدلب مستحقاتها من الميزانية المالية، وحصتها من المشاريع الاقتصادية التنموية، سواء الإنشائية أو الخدمية، وهناك من علل ذلك بفكرة الانتقام، مذكرًا بحادثة قديمة، تتعلق بزيارة حافظ الأسد، إثر توليه الحكم، لمدينة إدلب، مطلع سنة 1971. ما جرى، وقتها، وأنا كنت موجودًا، أن حافظ الأسد كان يقف، مع مرافقيه، ومسؤولي المحافظة، على سطح مبنى المركز الثقافي القديم، المطل على ساحة هنانو، وفي أثناء الاستقبال الجماهيري الذي نظمه فرع حزب البعث بإدلب، وقع صدام بين متظاهرين بعثيين، ومتظاهرين ناصريين، وضمن هذا البحر المتلاطم من البشر، لا يدري أحد كيف قُذفت فردة حذاء إلى المنصة التي يقف عليها حافظ الأسد، وقد آذنت تلك الحادثة بإنهاء الحفل.

خلال الثورة، علت أصوات كثيرة، لتمجيد إدلب، باعتبارها محافظة ثائرة، عظيمة، قالت "لا" لحكم عائلة الأسد، وضربته "بالصرامي"، وأن الأسدين، الأب والابن، غضبا عليها، منذ ذلك التاريخ، وأهملوها. وبما أنني، محسوبكم، صرت أهوى التفكر الهادئ في أحداث بلادنا، ومراجعة المفاهيم الجاهزة، أقول إن ضرب حذاء على المنصة، من قبل شخص مجهول، لا يعني أن محافظة إدلب معادية لنظام الأسدين، ويمكن أن أغامر بالقول إن العكس صحيح، ولا ننسَ أن أحد ألقابها هو "معقل البعث"، وفي أثناء مسيرات التأييد لحافظ الأسد، كانت شوارع مدن المحافظة، وبلداتها، وقراها، تكتظ بحاملي أعلام البعث، وصور حافظ الأسد، وحيث كانت تنصب الكاميرات التلفزيونية، تقرع الطبول، وتترغل المزامير، وتعقد الدبكات، وفي المهرجانات الخطابية، تتوالى الخطابات والهتافات وأشعار المديح.

ما قلته عن إدلب، كان يحصل في مختلف المحافظات، لأن نظام الأسد، وبالأخص بعد أحداث الثمانينيات، انتهج سياسية إعلامية قذرة، تقوم على تمجيد حافظ الأسد، وتأليهه، ولكن المسؤولين الذين ظهروا من محافظة إدلب، لا أدري لماذا، اشتهروا بالمبالغة في إعلان الولاء لحافظ، ومن بعده وريثه بشار، وقد سرت إشاعة، أظنها كاذبة، أن التقارير الأمنية كانت تأتي من إدلب أكثر من غيرها، وأما عن فكرة الإهمال، أو النسيان، فلم تكن إدلب مقصودة بذاتها، لأن الاهتمام الرئيسي لنظام الأسدين كان يتركز على بضع محافظات، كحلب ودمشق وحمص واللاذقية، والبقية تحظى باهتمام أقل.

نعم، اشتركت محافظة إدلب بالثورة، على نحو واسع، وخاصة في الأرياف، وكان لها أهمية خاصة، ربما لأنها كانت مهملة، ولأن شعبها متدين، ولأنها متاخمة للحدود التركية، وبرأيي أن حصر أي قضية، بحادثة فردية، مثل حادثة "الصرماية"، يبعدنا عن التفكير السليم.

مؤسسة إعلامية سورية مستقلة تأسست عام 2011، تقدم تغطيات على مدار الساعة عبر موقعها الإلكتروني التفاعلي بأكثر من لغة، وتصدر مطبوعة أسبوعية، سياسية، اجتماعية، منوعة. فضلاً عن مجموعة من الحسابات النشطة على مواقع التواصل الاجتماعي، وعددٍ من الخدمات الأخرى.

للتواصل مع عنب بلدي عبر البريد الإلكتروني:
للاستفسارات: info@enabbaladi.org
للمشاركات: editor@enabbaladi.org
للإعلانات: marketing@enabbaladi.org

www.enabbaladi.net
instagram/enabbaladi
facebook/enab.baladi
EnabBaladiNewspaper